الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministry of Higher Education and Scientific Research
UNIVERSITY –SETIF 1
Faculty of Economics .Commerce and Management

قسم: العلوم التجارية

محاضرات في مقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم تجارية تخصص تجارة دولية وطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي

إعداد الدكتورة: لرقط فريدة

أستاذ محاضر "أ"

الخبراء المقيّمون للمطبوعة:

د. عبد السلام فريد

د. دوحة سلمى

تاريخ اعتماد المطبوعة 30 جوان 2022

السنة الجامعية 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministry of Higher Education and Scientific Research
UNIVERSITY –SETIF 1
Faculty of Economics .Commerce and Management

قسم: العلوم التجارية

محاضرات في مقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم تجارية تخصص تجارة دولية وطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي

إعداد الدكتورة: لرقط فريدة

أستاذ محاضر "أ"

الخبراء المقيّمون للمطبوعة:

د. عبد السلام فريد

د. دوحة سلمى

تاريخ اعتماد المطبوعة: 30 جوان 2022

السنة الجامعية 2021-2022

البرنامج الوزاري لمقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني

مقياس: تنافسية الدولية للاقتصاد الوطني

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأساسية

الرصيد:06

المعامل:03

السداسي الثالث

1 -الوصف المختصر للمقياس:

يتناول المقياس بشكل أساسي مفهوم التنافسية الدولية مضامينها ومتطلباتها على المستوى الدولي، والمرتبط بجانبي الاستثمار والتجارة الدوليين. يتم تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري من حيث امتلاكه لمتطلبات التنافسية الدولية، والتي على أساسها يتم مقارنته بدول العالم وفق مؤشرات عديدة وحسب المنظمات الدولية. وأيضا تحديد المتطلبات التي يجب تنميتها حتى يحسن الاقتصاد الجزائري تنافسيته الدولية.

2-أهداف التعليم:

يهدف المقياس إلى:

- التعرف إلى المفاهيم الجوهرية للتنافسية الدولية؛
- محددات ومتطلبات التنافسية الدولية؛
- تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري؛
- كيفية تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري

3-مخرجات التعليم:

يفترض بالطالب بعد دراسته لهذا المقرر أن يكون قادرا على:

- توظيف مختلف مفاهيم التنافسية الدولية حسب أهداف دراسته للتنافسية؛
- اختيار المحددات التي تناسب دراسته، من بين المحددات الكثيرة للتنافسية الدولية،
- اختيار المؤشرات التي يجب دراستها وقياسها، من بين مئات المؤشرات، والتي تناسب أهداف الدراسة.

4-المتطلبات المسبقة أو/والمصاحبة لهذا المقياس: (المعارف المسبقة المطلوبة)

حتى يمكن للطالب الاستيعاب الجيّد للمقياس عليه أن يكون مكتسبا لمعارف سابقة، أهمها:

- نظريات التجارة الدولية؛
- أسباب تباين وتمايز دول العالم؛
- الانفتاح الاقتصادي وأشكاله؛

- خريطة الاستثمار والتجارة الدوليين

5-**طرق تقييم المعرفة المكتسبة** (في المحاضرة والتطبيق إن وُجد):

يتم تقييم الطالب لما اكتسبه من المقياس من خلال:

- امتحان كتابي يتم فيه اختبار المعارف النظرية التي قدمت له على مستوى المحاضرة؛
- تقديم بطاقات بحث يجيب فيها الطالب عن أسئلة أو إشكاليات التي يتم طرحها أثناء النقاش في حصة المحاضرة أو حصة التطبيق.

6-برنامج المقياس حسب المحاور (حسب ما هو وارد في عرض التكوين وإضافات الأستاذ):

يتم تقديم المقياس من خلال المحاور أو الفصول التالية:

- الفصل الأول: الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- الفصل الثاني: مفاهيم التنافسية الدولية ومحدّداتها؛
- الفصل الثالث: مؤشرات التنافسية الدولية؛
- الفصل الرابع: تقييم الاقتصاد الجزائري وتحسين تنافسيته؛

7-أهم المراجع المساندة:

1- – آدم مهدي أحمد(2001): العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية. الشركة العالمية للطباعة والنشر. مصر.

2- – أسامة المجدوب (2001): العولمة والإقليمية. الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية.

3- – روبار بارو(1997): محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان. ترجمة نادر إدريس التل، 2009، عالم الكتب الحديث، الأردن.

4- – زينب حسن عوض الله (2004): الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية. الدار الجامعية الجديدة، القاهرة.

5- –سليم سعداوي (2008) : الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه. دار الخلدونية، الجزائر.

6- – سهيل حسن الفتلاوي (2006): منظمة التجارة العالمية. دار الثقافة، الأردن.

7- –عبد الكريم كاكي (2013): الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان.

8- صلاح زين الدين(2002): تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر. مكتبة الشروق الدولية، مصر.

9- نيفين حسن شمت (2009): التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية. دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

10-- Allegret, J.P. et Merrer, P.(2007) : ECONOMIE de la mondialisation : opportunités et fractures. Ed. De Boeck. Bruxelles.
11-Porter M E. (1990) : L'avantage concurrentiel des nations. Edition Française 1993. Ed. Inter Edition, Paris
12-- Guillochon, B. et Kawecki, A.(2006): Economie internationale : commerce et macroéconomique. 5ème Ed. Dunod, Paris.
13-- Hedir, M.) 2003) : l'Economie Algérienne à l'épreuve de l'OMC. Ed. ANEP, Alger.
14-- Krugman, P. et autres (2009) : Economie internationale. 8ème édition, Ed. Pearson Education, France.
15-- Lamiri, A. (2013) : La décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie algérienne ? Ed. Chihab, Algérie.

البرنامج المقترح للمقياس

المحور الأول: الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي

المحور الثاني: مفهوم وعناصرها التنافسية الدولية

المحور الثالث: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية

المحور الرابع: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وسبل تحسينها

الـــــمقدمـــــة

تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي تطوّرا مستمرا في الأحداث التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء الاقتصادات الوطنية، سواء على مستوى الاقتصاد المحلي أو في علاقاتها على مستوى الاقتصاد العالمي. من أهم الأحداث التي شهدها العالم خلال ثمانينات القرن الماضي هو توسّع الرأسمالية واقتصاد السوق على المستوى العالمي والذي كانت له أسباب عديدة منها انهيار النظام الاشتراكي، تحرير التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، وبالتالي بروز ظاهرة العولمة. فرضت العولمة منافسة قوية بين الدول للتموضّع بشكل جيّد في الأسواق الدولية وكذلك لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق المكاسب من الاندماج والانفتاح، وعندها أصبحت الدول تهتم بتحسين أدائها الاقتصادي لزيادة قدرتها على مواجهة المنافسة على المستوى الدولي، وبهذا ظهرت التنافسية الدولية كمفهوم وممارسات جديدة في أدبيات الاقتصاد والتجارة .

التعريف بالمقياس: أصبحت التنافسية مجالا دراسيا مهما في الاقتصاد الدولي، ولهذا وجب دراستها لتقييم أداء الاقتصادات الوطنية على المستوى الدولي خاصة في مجال التجارة. يتناول المقياس بشكل أساسي مفهوم التنافسية الدولية مضامينها ومتطلباتها على المستوى الدولي، والمرتبط بجانبي الاستثمار والتجارة الدوليين. يتم تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري من حيث امتلاكه لمتطلبات التنافسية الدولية، والتي على أساسها يتم مقارنته بدول العالم وفق مؤشرات عديدة وحسب المنظمات الدولية. على ضوء التحليل السابق سيتم تحديد العناصر الجوهرية التي يجب تنميتها حتى يحسّن الاقتصاد الجزائري تنافسيته الدولية.

أهداف المقياس: يهدف المقياس إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرّف إلى نتائج الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي على الدول باختلاف مستوى تطوّرها؛
- التعرف على المفاهيم الجوهرية للتنافسية الدولية؛
- التعرّف على محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية؛
- تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات الدولية؛
- كيفية تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المستفيد من المقياس: المقياس موجّه للطلبة المتخصّصون في مجال الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، لأنهم مطالبون بمعرفة النتائج التي أفرزتها العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والوطني ومن بينها التنافسية الدولية.

المكتسبات القبلية: حتى يستفيد الطالب بشكل جيّد من المقياس عليه أن يكون مكتسبا لمعارف سابقة، أهمها:

- نظريات التجارة الدولية؛
- الانفتاح الاقتصادي وآثاره على دول العالم؛
- الاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية؛
- أثار تحرير التجارة والاستثمار عن طريق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة الجداول والأشكال

	قائمة الجـــــداول	
الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1	المعدّل المتوسط للانفتاح على الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1850-1995	20
2	علاقة مراحل النمو الاقتصادي بمحدّدات بناء القدرة التنافسية	74
3	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومعدّل نموه خلال الفترة 2014-2021	90
4	تطوّر متوسط دخل الفرد للفترة 2015-2020	91
5	تطوّر معدّل التضخم للفترة 2014-2021	92
6	تطوّر معدّل البطالة للفترة 2014-2021	92
7	هيكل الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2013-2020	93
8	تطوّر رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2020	94
9	احتياطي العملات الأجنبية للفترة 2016-2020	94
10	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2021	95
11	تطوّر هيكل الصادرات خلال الفترة 2014-2019	96
12	هيكل صادرات القطاع الصناعي خلال الفترة 2013-2015	97
13	المنتجات ذات الميزة النسبية خارج المحروقات للجزائر سنة 2016	98
14	ملخص مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة 2019	105
15	وضعية تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة 2015-2019	106
16	ترتيب الجزائر وبعض الدول الافريقية في مؤشر CIP سنة 2020	112
	قائمة الأشكال	
	العنـــــــــــوان	
1	هيكل المبادلات التجارية خلال الفترة 1770-1870	17
2	هيكل المبادلات التجارية خلال الفترة 1880-1945	19
3	هيكل المبادلات التجارية خلال الفترة 1945-1970	20
4	محدّدات التنافسية حسب Porter	55
5	محدّدات القدرات التنافسية وفق المنتدى الاقتصادي العالمي	61
6	مؤشرات قياس محدّد الهيآت والمؤسسات	63

7	مؤشرات قياس محدّد البنية التحتية	64
8	مؤشرات قياس محدّد بيئة الاقتصاد الكلي	65
9	مؤشرات قياس محدّد الصحة والتعليم	65
10	مؤشرات قياس محدّد التعليم العالي والتكوين المهني	67
11	مؤشرات قياس كفاءة سوق السلع	68
12	مؤشرات قياس كفاءة سوق العمل	69
13	مؤشرات قياس تطوّر سوق المال	70
14	مؤشرات قياس الاستعداد التكنولوجي	70
15	مؤشرات قياس حجم السوق	71
16	مؤشرات قياس تطوّر الأعمال	72
17	مؤشرات قياس الابتكار	73
18	المحدّدات الجديدة للقدرات التنافسية حسب WEF 2018	76
19	مؤشرات قياس تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال	77
20	مؤشرات قياس المهارات	77
21	محدّدات القدرات التنافسية الدولية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية	78
22	محدّدات التنافسية حسب البنك الدولي	80
23	محدّدات الأداء الصناعي التنافسي حسب UNIDO	82
24	محدّدات التنافسية حسب صندوق النقد العربي	84
25	محدّدات تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب WEF لسنة 2019	100
26	مؤشر الاقتصاد الكلي للاقتصادات العربية خلال الفترة 2016-2019	107
27	مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية للفترة 2016-2019	108
28	هيكل الصادرات الصناعية الافريقية حسب تصنيفها التكنولوجي للفترة 2012-2019	111
29	أبعاد مؤشر الأداء الصناعي التنافسي للجزائر	112

المحور الأول

الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي

تمهيد:

لقد ساهم الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي حدث في ثمانينات القرن الماضي في زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، والذي نتج عنه الكثير من التغيّرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد زاد معدّل نمو التجارة والاستثمار الدوليين بشكل كبير، وأصبح لكثير من الدول النامية نصيبا متزايدا فيهما.

اختلفت طريقة مشاركة دول العالم في التجارة وفي الاستثمار واختلفت مكاسبها من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، ترتبط تلك المكاسب بنوع المنتجات التي تصدرها كل دولة وكذلك بنوع الاستثمارات التي تجذبها، والتي ترتبط بدورها بالتخصص والتقسيم الدولي على مستوى العالم.

خلقت التطوّرات السابقة منافسة شديدة بين دول العالم في مجال التجارة والاستثمار، وبالتالي أصبحت تلك الدول تسعى لتحقيق مكاسب أكبر من الانفتاح والاندماج في لاقتصاد العالمي، عن طريق تحسين تنافسيتها.

الأهداف التعليمية للمحور

سيمكّن هذا المحور الطالب من:

- اكتساب المعارف الأساسية التي تمكّنه من فهم واستخلاص طبيعة العلاقات السائدة بين الدول وخاصة بين الدول المتقدمة والنامية والتي على أساسها تتم التجارة والاستثمار والمنافسة؛
- فهم تمايز دول العالم من حيث القوة الاقتصادية، وبالتالي تمايزها من حيث المكاسب؛
- فهم خريطة العلاقات الاقتصادية والجغرافيا الاقتصادية الجديدة التي افرزها الانفتاح والعولمة والتي خلقت وضعيات غير متكافئة بين دول العالم، ممّا يعني عدم التكافؤ في الفرص وبالتالي في المنافسة.

محتويات المحور

نتناول في هذا المحور العناصر التالية

أولا: مفاهيم حول الانفتاح الاقتصادي، الاندماج، العولمة

ثانيا: التخصّص والتقسيم الدولي للعمل وتأثيره على هيكل المبادلات بين الدول

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر ومكانة الدول المتقدمة والنامية في شبكات الإنتاج الدولية

رابعا: علاقة الانفتاح والعولمة وشبكات الإنتاج الدولية بالتنافسية الدولية

أولا: مفاهيم الانفتاح الاقتصادي، الاندماج، العولمة

تطوّر الانفتاح الاقتصادي عبر مراحل تاريخية عديدة، أولاها انفتاح المجتمعات القديمة على بعضها تجاريا من خلال المقايضة، ثم أصبح أكثر تنظيما بظهور مفهوم الدولة، ثم توسّع أكثر عندما تدخّلت المنظمات الدولية لوضع قواعد موّحدة له. في الثمانينات إلى اليوم يعتبر الانفتاح السمة الأساسية للعلاقات بين الدول، والذي أصبح ظاهرة عالمية "العولمة" والتي زادت من اندماج الدول في الاقتصاد العالمي واعتمادها المتبادل بينها.

1-تعريف الانفتاح الاقتصادي، الاندماج، العولمة:

يعتبر الانفتاح الاقتصادي قديما في ممارساته، فقد انفتحت المجتمعات على بعضها تجاريا وثقافيا منذ القدم واشتهرت طرق عديدة للتجارة عبر العالم بالتجارة، والتي ربطت بين مناطق وشعوب العالم وخاصة بعد اكتشاف أمريكا، مثل طريق الحرير وطريق الذهب وطريق الملح وطريق التوابل وغيرها. تطوّر وتوّسع الانفتاح والتبادل التجاري بين دول العالم منذ ذلك الزمن، ورغم ذلك فإن الحديث عنه في الخطابات السياسية والدراسات الأكاديمية يعتبر حديثا نسبيا، ويعود إلى الثمانينات.

هناك عوامل عديدة جعلت من الانفتاح والتحرير التجاري والاقتصادي بصفة عامة منذ الثمانينات ظاهرة جديدة اختلفت في خصائصها عن الفترة ما قبل الثمانينات، وصاحبتها مفاهيم أخرى مرتبطة بها، منها العولمة والاندماج الاقتصادي والتنافسية. فما هو الارتباط بين المفاهيم السابقة؟

1-1 تعريف الانفتاح الاقتصادي:

يُعرّف الانفتاح الاقتصادي على أنه"مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجّع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية، وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج القومي، ويتم ذلك في إطار استراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي وتعمل من خلالها على تصحيح الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي." [1]

ويُعرّفه محمد علي سلامة على أنه "تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل الضمانات والالتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجية إنتاجية ممكنة في العالم، كما يعني الانفتاح تخفيف القيود التي يعمل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب ".

[1]- محمد علي سلامة، عاصم الدسوقي (2002): الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص

بحسب التعريفين السابقين يتناول مفهوم الانفتاح في مجمله السياسات التي تهدف إلى التحرير من القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات ورأس المال على المستوى المحلي وبالأخص على المستوى الدولي، وتشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار واستخدام التكنولوجيات الحديثة لزيادة الدخل الوطني، ودعم القدرات الذاتية للاقتصاد.

دائما ما يتم الحديث عن الانفتاح في مقابل الانغلاق، أين يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على إمكانياته المحلية لتلبية احتياجاته، ولا يرجع ذلك إلى قدرة الاقتصاد على تحقيق ذلك، وإنما لأنه يتبع سياسة الحماية خوفا من المنافسة الأجنبية، لهذا نجد أن تعاملاته مع الدول الأخرى تكون محدودة.

إن توسّع انفتاح الدول على بعضها وعدم تكافئها في التطوّر الاقتصادي نتج عنه منافسة شديدة في الأسواق الدولية، وبالتالي خلق الحاجة إلى تشكيل مجموعات فيما بين الدول لتكوّن قوة اقتصادية أكبر وتستطيع مواجهة المنافسة بشكل أفضل، تسمى تلك العملية بالاندماج الاقتصادي.

2-1 تعريف الاندماج الاقتصادي:

ويُطلق عليه أيضا التكتل الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي، أو "الترتيبات الإقليمية" كما تطلق عليها منظمة التجارة العالمية، ويعرفه Myrdal على أنه "العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الوطني والإقليمي"[1]

سمحت «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة» GATT بإنشاء اتحادات اقتصادية جهوية بين الدول الأعضاء، وقد أعطتها الحق في تبادل مزايا تجارية فيما بينها دون تعميمها على باقي أطراف الاتفاقية. جاء ذلك في المادة 24 من الاتفاقية العامة تحت عنوان "التطبيق الإقليمي، تجارة الحدود، الاتحادات الجمركية" على أن يكون هدف أي تجمّع هو تسهيل التجارة بين أعضائه، وليس زيادة الحواجز في وجه التجارة بينه وبين الأطراف المتعاقدة الأخرى.

تسعى الدول عند إقامتها لتكتل أو تعاون اقتصادي إلى تحقيق نوعين من الأهداف:

- **هدف سياسي:** ويتمثل في ضمان موقعا تفاوضيا أقوى على المستوى الدولي في المسائل السياسية الدولية، وحتى العسكرية؛

[1] - فؤاد أبوستيت (2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، ص 6.

- **هدف اقتصادي:** وهو الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والادخار ومنه النمو الاقتصادي وذلك عن طريق:[1]
  - تعزيز السياسات الوطنية لزيادة القدرة التنافسية على مستوى التجارة الدولية؛
  - إيجاد بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر باعتباره قوة دافعة للتجارة؛
  - تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وبتالي فتح أسواق تصديرية جديدة؛
  - استغلال المزايا النسبية للدول بشكل متكامل في إطار إقليمي.

لقد ظهرت بداية التسعينات وبالأخص بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة العديد من التكتلات الاقتصادية، والتي كان معظمها في شكل مناطق للتجارة الحرة، دون أن تصل إلى درجة التكامل الذي حققته دول الاتحاد الأوروبي. إن معظم دول العالم اليوم زادت درجة انفتاحها على بعضها، وأصبح أغلبها مندمجا في تكتل أو أكثر، وذلك نتيجة توسّع ظاهرة العولمة. ولهذا فإن الانفتاح الاقتصادي والاندماج والعولمة هي مفاهيم تعبّر بشكل متكامل عن زيادة مشاركة الدول في الاقتصاد العالمي، سواء كانت في شكل تكتّل أم لا، عن طريق التجارة والاستثمار وانتقال العمالة وتبادل المعارف والتكنولوجيا.

يتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي بُعدين هما:

- **البعد الأول:** تطوّر المبادلات التجارية وتدفق رؤوس الأموال والعمالة وخضوعها لقواعد ومعايير دولية، أساسها إطلاق العمل والتدويل لتلك التدفقات دون النظر إلى جنسيتها، وبالتالي لا تصبح الحدود الوطنية عائقا أمامها؛[2]
- **البعد الثاني:** وهو ناتج عن البعد الأول، ويتمثل في ظهور المشاكل على ذات الصبغة العالمية مثل التلوّث، انخفاض مستوى مخزون المياه الجوفية، التصحّر، الفقر والمجاعة، الأزمات المالية[3] وكذلك الأزمات الصحية مثل جائحة كوفيد 19 التي أثرت سلبا على جميع بلدان العالم، والتي يتطلّب حلّها التعاون الدولي.

مع زيادة درجة انفتاح الاقتصاديات الوطنية على الاقتصاد العالمي وبروز ظاهر العولمة، زاد الاقتناع بان السند الأساسي لاستراتيجيات التنمية هو زيادة الانفتاح على قوى السوق والمنافسة الدولية، ولم يقتصر ذلك

[1]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التركي(2010): آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن. ص 472.

[2]- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص41

[3]- نعيم إبراهيم الظاهر(2010): إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص 117.

على إزالة المعوقات القائمة على الحدود أمام التعاملات الاقتصادية الدولية، بل شمل أيضاً تقليص وإنهاء عمليات تدخل الدولة وربط ذلك بوضع تدابير للقضاء على الاختلالات المالية في الاقتصاد الكلي.

يعبّر الاندماج في الاقتصاد العالمي إذا عن زيادة مشاركة الدول في المبادلات الدولية للسلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال وحركة العمال، وأيضا زيادة مشاركتها في حل المشاكل العالمية، ولهذا نقول اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، المكاسب أو الخسائر من الاندماج، اندماج الأسواق العالمية، الاندماج في الأسواق العالمية وغيرها، والتي تعبّر كلها على زيادة المشاركة في الاقتصاد العالمي.

نظرا لتوسّع عمليات الانفتاح والاندماج فإنها تحوّلت إلى ظاهرة عالمية، وهي ظاهرة العولمة، كما سنتطرق إليها بالتفصيل.

1-3 مفهوم العولمة:

توسّع الانفتاح الاقتصادي في منتصف الثمانينات بعد نهاية جولة الأوروغواي – والتي تعتبر أهم اتفاقية في اتفاقيات تحرير التجارة الدولية–إذ أزالت العديد من الحواجز على التجارة والاستثمار مقارنة بالجولات السابقة، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الكتابات والأبحاث عن تناول موضوع العولمة الاقتصادية تعبيرا على الانفتاح الكبير للاقتصاديات على بعضها، وذلك بين مؤيد لها مبيّنا ايجابياتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبين معارض لها مستندا إلى سلبياتها على الاقتصاد الوطني خاصة على الدول النامية.

1-3-1 تعريف العولمة الاقتصادية:

لا يقتصر مفهوم العولمة على المجال الاقتصادي فقط، فالعولمة لغة مصدرها التعولّم والعالمية والعالم وهي في دلالتها اللغوية تعميم الشيء وتوسيع دائرته، كما يعني جعل الشيء عالميا وجعل العالم وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، والذي يعبّر عن الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد.[1]

يُعرّف صندوق النقد الدولي (1997) العولمة على أنها "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها، زيادة حجم وتنوّع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"[2]

[1]- نور الدين الحامد (2013): آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 15.
[2]- فايز عبد الهادي أحمد (2015): علاقة التنافسية بالعالمية-دراسة تطبيقية مقارنة على الدول النامية والدول المتقدمة-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر. ص 32.

بينما يُعرّفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) (2007) على أنها " زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، والتقدّم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي" [1]

كما تُعرّف أيضا أنها " هيمنة النمط الرأسمالي الأمريكي"[2]

ويلخّص التعريف التالي جوهر العولمة إذ يرى أنها "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة العالمية والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والانحسار الكبير في سيادة الدولة لفائدة الشركات الرأسمالية الضخمة متعدّدة الجنسيات".[3]

بحسب التعاريف السابقة فإن العولمة تعني عملية اندماج أسواق العالم لتشكّل سوقا واحدة تخضع لنفس القواعد وكذلك زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في مجالات التجارة والأفراد والتكنولوجيا، والتي جاءت كنتيجة لتزايد موجات التحرير الاقتصادي والتقدّم في وسائل النقل والاتصال بفضل تطوّر التكنولوجيا.

كما تتطرق التعاريف السابقة إلى جانب مهم من العولمة وهو توّسع الرأسمالية وانتصارها كنظام ومنهج اقتصادي في مقابل تراجع الاشتراكية. فقد ارتبط وانتشر المفهوم عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وولادة المشهد العالمي الجديد المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في إطاره الأمريكي المعولم، والتي رسّخت لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشكّلت بداياتها منذ الثورة الصناعية وهي سيطرة البلدان الرأسمالية (بلدان المركز) على الاقتصاد في جوانبه التجارية والمالية والنقدية على حساب مصالح الاقتصاديات الأولية غير الصناعية (دول الهامش).

نستنتج أن الانفتاح الاقتصادي الواسع لدول العالم على بعضها تحوّل إلى عولمة وعالمية، ونجد تداخلا كبيرا بين مفاهيم الانفتاح والاندماج والعولمة، ومنه لم يعُد هناك فرق في استخدام تلك المصطلحات للتعبير عن انفتاح دول العالم على بعضها تجاريا وماليا، ومنه تعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العولمة والانفتاح كالتالي "إن مصطلح "العولمة" يستعمل في كثير من الأحيان لوصف التدويل المتزايد، لأسواق السلع والخدمات، للنظام المالي، للمؤسسات، للقطاعات، للتكنولوجيا، وللمنافسة".[4]

---

[1]- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 32.

[2]- نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق ص 10

[3]- نسرين عبد الحميد نبيه (2012): لانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 354.

[4] - OCDE (2005) : Mesurer la mondialisation, Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de la mondialisation économique. 16.

فما هي الأسباب التي أدت إلى العولمة وزيادة انفتاح الدول على بعضها؟

1-3-2 -عوامل زيادة الانفتاح الاقتصادي والعولمة ومظاهره: هناك عوامل عديدة ساهمت في زيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحوّله إلى عولمة، كما أصبح للانفتاح والعولمة مظاهر تؤكد تحولهما إلى ظاهرة عالمية.

أ-عوامل زيادة الانفتاح الاقتصادي والعولمة:

هناك عوامل عديدة ومترابطة ساهمت بشكل متكامل في زيادة الانفتاح الاقتصادي مع الثورة الصناعية وزيادة اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي وبالتالي العولمة، أهمها ما يلي:

- **التطوّر التكنولوجي وثورة الاتصالات:** ساهم التطوّر التقني في مجال النقل سواء البحري أو الجوي أو البري، في زيادة سرعة وحجم حركة السلع وخفض التكاليف، أيضا ساهم التطوّر في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في سرعة انتقال المعلومة واتمام الصفقات التجارية والمالية في وقت قصير. إن أهم ما ترتب على ثورة المعلومات والاتصالات هو التقارب والاندماج بين مختلف أجزاء العالم، حتى أصبحنا نتحدث عن "القرية العالمية"، كما أن شبكة الانترنيت اليوم لم تعد فقط وسيلة للتواصل وتبادل المعلومة، بل أصبحت سوقا للتعاقد بين المشترين والبائعين.[1]

- **تخفيض الحواجز على حركة السلع وتبادل الخدمات:** وذلك من خلال تقليص وإنهاء الكثير من الحواجز والقيود على التجارة ورأس المال، وترعى المنظمة العالمية للتجارة اتفاقيات التجارة والاستثمار وتسعى إلى جعل التعريفات الجمركية الشكل الوحيد للتقييد مع التخفيض المستمر لها. ومع ذلك، أصبحت الدول تستخدم قيودا أخرى مثل المعايير التقنية والبيئية ومعايير السلامة والصحة، الإجراءات الإدارية، شرط المكوّن المحلي في الصادرات وغيرها، ولكن تسعى المنظمة إلى تقليلها وجعل التجارة الدولية والاستثمار أكثر شفافية.

- **التخصّص والتقسيم الدولي للعمل:** لقد نشأ أول تقسيم فعلي للعمل على المستوى الدولي بعد الثورة الصناعية حوالي منتصف القرن الثامن عشر (1770) والذي كانت آثاره واضحة في حركة التجارة الدولية، حيث أصبح التخصّص يستند الى العوامل التي يمتلكها البلد، وبالتالي إلى المزايا النسبية أو المطلقة التي يتمتّع بها. تخصّصت بريطانيا في الإنتاج الصناعي بينما تخصّصت باقي دول أوروبا في الإنتاج الزراعي، على إثر ذلك تركّزت في بريطانيا رؤوس الأموال وأصبحت المموّل الرئيسي للمال والتجارة. تبعتها فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت متخصّصة في صناعة السلع الصناعية، مكوّنة بذلك رأسمالية صناعية تجارية. تحوّلت بعض الدول النامية إلى الإنتاج الصناعي في السبعينات ولكن في الصناعات التقليدية، فقد

[1]- نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 40

خلق التقسيم الدولي توزيعا عالميا للتخصّص ممّا ساهم في زيادة الإنتاج وتنشيط الحركة التجارية وزيادة الانفتاح وعولمة التجارة.[1]

ب–مظاهر زيادة الانفتاح الاقتصادي والعولمة:

يختلف الانفتاح الاقتصادي اليوم عمّا كان عليه قبل الثمانينات، إذ أصبح يتميّز بالمظاهر التالية:

– **النمو السريع في معدّل نمو التجارة الدولية وفي معدّلات النمو الاقتصادي:** أصبحت الاقتصادات الوطنية اليوم أكثر انفتاحا، وارتفعت حصة الصادرات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمعظم الدول بمعنى أنها أصبحت محرّكا للنمو الاقتصادي. إن درجة الانفتاح أو معدّل الانفتاح يرتبط بحجم السوق الداخلية فالدول ذات الأسواق الكبيرة تكون أقل احتياجا للأسواق العالمية، فهي تلبي احتياجات أفرادها وصناعاتها بما يُنتجه الاقتصاد الوطني. نجد أن نسبة المبادلات السلعية لا تمثّل إلاّ حوالي 10% من الناتج المحلي الأمريكي –رغم ارتفاع حجم وقيمة الصادرات والواردات الأمريكية–في حين تمثّل أكثر من 50% بالنسبة لهولندا.

– **النمو السريع في تدفقات الاستثمار الأجنبي:** من أهم مظاهر العولمة زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، والذي تضاعف بمعدّلات مرتفعة، ولكن الملاحظ أن معظم تلك الاستثمارات هي من وإلى الدول المتقدمة.[2] عندما تحرك الاستثمار نحو الدول النامية اتجه نحو الدول التي تمنح مزايا عديدة منها الإعفاءات الضريبية، إمكانية تحويل الأرباح إلى بلدانها، إعفاءات الرسوم الجمركية على المستلزمات المستوردة وغيرها،[3] وبالتالي اتجه إلى دول محدّدة وهي الدول التي عرفت تقدما صناعيا خاصة بفضل الشركات متعددة الجنسيات في إطار عمليات تدويل الإنتاج (وهي الدول الناشئة اليوم). اليوم أصبحت الدول الناشئة أيضا مصدرا للاستثمارات الأجنبية خاصة نحو الدول النامية.

– **الانتقال الكثيف لليد العاملة:** حيث أصبحت اليد العاملة تبحث عن العيش في المناطق التي توفر لها فرص عمل وظروف معيشية أفضل. تخص تلك الحركة بشكل خاص الأفراد من الدول النامية، ليس فقط نحو الدول الأوروبية وأمريكا ولكن أيضا نحو الدول الناشئة ودول نامية أخرى. تضع الكثير من الدول خاصة المتقدمة العديد من القيود للحد من انتقال اليد العاملة والهجرة من الدول النامية[4]، وبالرغم من ذلك نجد توسّع حركة الأفراد على مستوى العالم، ونجد أن الكفاءات حتى من الدول المتقدمة أصبحت تنتقل نحو دول متقدمة أخرى والدول الناشئة. وتُعالج مسائل الهجرة ضمن قضايا وتشريعات الهجرة وليس ضمن انتقال عوامل الإنتاج

---

[1]- رضا عبد السلام (2003): انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 63-64 بتصرف.
[2]- نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص24.
[3]- توفيق عبد المجيد (2013)، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 417.
[4]- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص185-186.

فقد استبعدته المنظمة العالمية للتجارة من اتفاقياتها[1] ليس فقط بسبب توسّع الهجرة غير الشرعية ولكن حتى في إطار الهجرة الشرعية.

– **تقلص تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد وإضعاف سيادتها**، إن من مبادئ العولمة المستندة إلى مبادئ الرأسمالية تقليص التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، وتحرير رأس المال والتنازل عنه للقطاع الخاص والدعوة إلى حرية الملكية[2]. لقد تناوبت الدعوة بين ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبين عدم تدخلها بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة للأوضاع المتباينة والأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي. تمتعت الدول بالسيادة في وضع السياسات والتشريعات التي تنظم الحياة الاقتصادية في مجالات التجارة والاستثمار والتشغيل والمنافسة وغيرها، ولكن مع قيام المنظمات العالمية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة (وحتى الشركات متعددة الجنسيات) فقدت جزءً منها، إذ أصبحت الدول تخضع لقواعد وأحكام تلك المنظمات المُلزمة، ولا يمكنها الاحتجاج بتشريعاتها الداخلية في حالات النزاع والاحتكام إلى القانون الدولي.[3]

– **زيادة عدد وأهمية التكتلات الاقتصادية (الترتيبات الإقليمية):** اجازت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "الجات" استثناء لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، للدول إقامة التكتلات الإقليمية في شكل اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة، على أن يكون هدفها هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وليس وضع عراقيل أمام تجارة الدول الأخرى.[4] إن أول من أقام اتحادا جمركيا هي دول أوروبا الغربية في الخمسينات، ومنذ ذلك الوقت اتبعت نهجها العديد من الدول.

تتجه الدول اليوم إلى إقامة تجمعّات اقتصادية لمواجهة تحدّيات الانفتاح الاقتصادي، وما يميّزها عن بداية إقامتها خلال الخمسينات هو زيادة عددها وكبر حجمها، وخضوعها للتطبيق الصارم لقواعد السوق الحرة. لقد زادت أهمية تلك التكتلات بتأثيرها الكبير على اتجاهات التجارة والاستثمار الدوليين، مثل تكتل الاتحاد الأوروبي، كما أن التكاملات التي تحدث بين الدول الناشئة مثل اتحاد الأبيك، اتحاد دول الآسيان ودول

---

[1]- رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 62.

[2]- إبراهيم السقا(2017): اقتصاديات العولمة ما بين استحقاقات الدول النامية واستثمارات الفضاء، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص 18.

[3] - نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 116.

[4]- جابر فهمي عمران (2011): المنافسة في منظمة التجارة العالمية، تنظيمها-حمايتها-دراسة مقارنة القانون الأمريكي-الاتحاد الأوروبي-القانون المصري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 299-300.

البريكس أصبحت تمثل ورقة ضغط تستخدمها في مواجهة الدول الصناعية، والتي من شأنها تحسين شروط التجارة لصالح الدول النامية.[1]

– **تزايد دور الشركات العالمية وتدخلها في وضع القواعد العالمية:** لقد نشأت الشركات متعددة الجنسيات خلال القرن الثامن والتاسع عشر، أشهرها هي شركة الهند الشرقية البريطانية، إلاّ أن دورها زاد بعد الانفتاح. فخلال التسعينات وصل حجم إنتاجها ثلاثة أضعاف حجم التجارة الدولية، وأصبحت المسيطر على التجارة الدولية وتحرك رأس المال على المستوى الدولي، وبالتالي كانت واحدة من أدوات العولمة.[2] كما تعاظم نفوذ تلك الشركات وأصبحت تسيطر على جزء كبير من عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل، كما أنها المحرك الأساسي للسياسات والعلاقات الدولية عبر سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على صنّاع القرار في الدول الصناعية، وحتى في المنظمات الدولة إذ تمتلك دورا مركزيا في صياغة وتوجيه السياسات العالمية، لهذا زاد دور تلك الشركات في صياغة القواعد والمعايير الدولية التي تحكم تلك التدفقات والمبادلات.

– **زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول:** لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة وزيادة حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات على قيام شبكة من العلاقات والروابط التجارية والمالية ممّا أدى إلى إمكانيات التأثير والتأثر المتبادل بين الدول في ظل التقسيم الدولي للعمل، والذي يتم بمقتضاه توزيع العمليات الإنتاجية وخاصة الصناعية بين أكثر من دولة واحدة، ويتم ملاحظة ذلك من خلال زيادة تعرض الاقتصاديات الوطنية للصدمات الخارجية، وسرعة انتقال تلك الصدمات بين دول العالم.[3]

1-3-3 مراحل العولمة:

بالرغم من أن مصطلح العولمة استخدم حديثا إلاّ أن ممارساتها تدرجت عبر مراحل، من الانفتاح التجاري إلى تدويل الإنتاج إلى العولمة، حتى وإن اختلفت الدراسات في تحديد عدد المراحل التي مرّت بها العولمة والفترة الزمنية لكل مرحلة، فإنها تتفق بأنها كانت تتوّسع في كل مرحلة إلى مجالات جديدة.

حسب سمير أمين فإن التطوّر التاريخي لظاهرة العولمة ارتبط بتطوّر النظام الرأسمالي الذي مرّ بأربع مراحل هي:[4]

- مرحلة النشأة وتسمى أيضا بمرحلة الرأسمالية التجارية؛
- مرحلة الرأسمالية التنافسية، وهي الرأسمالية الصناعية الناشئة بعد قيام الثورة الصناعية؛

---

[1]- رضا عبد السلام، مرجع سابقن ص 88.
[2]- المرجع السابق، ص89
[3]- نور الدين الحامد (2013): آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص 22
[4]- المرجع السابق، ص 13.

- مرحلة الإمبريالية أو الاحتكارية، حيث أصبحت الرأسمالية تهتم بتصدير رأس المال بدلا من المنتجات، بعد أن تحوّل رأس المال بفعل عملية التركيز المستمر إلى رأس مال احتكاري مسيطر داخل المجتمع الرأسمالي؛
- مرحلة العولمة، وتميّزت بتكوّن رأس المال المتعدّد الجنسيات، عندما أصبحت الدولة عاجزة عن التحكّم في صيرورة التراكم الذي تجاوز حدودها، ولا يكتمل إلاّ على المستوى العالمي.

وعليه يمكن **تقسيم مراحل العولمة إلى أربع** كالتالي: [1]

أ- **المرحلة الأولى: مرحلة النشأة:** وهي حسب سمير أمين مرحلة الرأسمالية التجارية أي مرحلة الانفتاح التجاري التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات، فرغم أن التبادل التجاري كان قائما بين الدول والمناطق منذ القدم، إلاّ أنها أصبحت أكثر وضوحا وتنظيما بعد الحرب العالمية الثانية. ارتكزت العولمة بشكل أساسي في هذه المرحلة على تحرير التجارة الدولية، في إطار "الاتفاقية العامة التعريفات والتجارة GATT General Agreement on Tariffs and Trade" التي دخلت حيّز التنفيذ سنة 1948، من خلال السعي إلى تخفيض التعريفات الجمركية. عملت الدول المتقدمة على تحرير القطاعات الصناعية التي تمتلك فيها مزايا تنافسية إنتاجيا وتجاريا، بينما أجّلت تحرير باقي القطاعات وكذلك قطاع الخدمات. لم تعط الفرصة في تلك الفترة لرأس المال بالتحرك بنفس درجة السلع، لهذا كان نشاطه محدودا باستثناء قطاع المواد الأولية والخدمات وفق استراتيجية التدويل الأفقي.

تميّزت هذه المرحلة بما يلي:

+ زيادة معدّل النمو الاقتصادي؛

+ توسّع التجارة أكثر من الاستثمارات الخارجية؛

+ الاستثمارات الأجنبية ورغم ضعف حجمها إلاّ أن أغلبها كان مصدوه الولايات المتحدة الأمريكية؛

+ تدفقت تلك الاستثمارات نحو مصادر المواد الأولية في دول الجنوب، ونحو البنوك وشركات التأمين في أوروبا.

ومنه فالاعتماد المتبادل بين الدول كان بشكل أكبر ذو طبيعة تجارية، ولهذا فإن الضغوطات الخارجية (التنافسية) كانت تظهر من خلال رصيد الميزان التجاري.

[1]- BERTHAUD, Pierre (2013) : Introduction à l'économie internationale, le commerce et l'investissement. DE Boeck, pp.4-6.

كذلك نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص ص 13، 17، 20.

ب-المرحلة الثانية: مرحلة تدويل الإنتاج: وحسب سمير أمين هي مرحلة الرأسمالية التنافسية وكانت من السبعينات إلى الثمانينات، فرغم أن اتفاقيات تحرير التجارة الدولية نجحت في تخفيض الرسوم الجمركية على الكثير من السلع، إلاّ أن حركة التجارة لم تتوسّع كثيرا بسبب تصاعد سياسات الحماية غير الجمركية التي فرضتها الدول لتخفيف العجز في الميزان التجاري الذي واجهته. عرفت في المقابل حركة رؤوس الأموال تطوّرا فعليا، وذلك بعد التخلي عن اتفاقية برتن ودوز Bretton woods بداية السبعينات برفع الرقابة على الصرف ومراجعة قوانين الاستثمار الوطنية. أصبح بالتالي تطبيق استراتيجيات التدويل العمودي ممكنا في القطاع الصناعي، ومنه تميّزت هذه المرحلة بما يلي:

+ تباطؤ معدّلات النمو الاقتصادي بسبب الصدمات الاقتصادية، النقدية والنفطية؛
+ تباطؤ نمو التجارة الدولية؛
+ أصبح رأس المال الأجنبي العنصر الأكثر ديناميكية في العولمة، من التجارة؛
+ تدفقات الاستثمارات أصبحت متبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية دول أوروبا واليابان.

ج-المرحلة الثالثة: مرحلة الكوكبة Globalisation: وتوافق مرحلة الإمبريالية أو الاحتكارية حسب سمير أمين، وهي المرحلة المالية للعولمة والتي بدأت منذ الثمانينات، حيث بدأ رأس المال المالي المتمثل في الأسهم والسندات بالانتشار على مستوى الدولي. ساهم في ظهور هذه المرحلة الاتصال والترابط الذي حدث بين البورصات وأسواق المال في مختلف دول العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا. أصبح معظم الاستثمار الأجنبي في شكل عمليات شراء واستحواذ على شركات قائمة، والذي يؤدي إلى تغيير الملكية دون أي تراكم توسّعي لرأس المال داخل البلد، وانخفاض الاستثمار الحقيقي الذي يزيد من القدرات الإنتاجية للبلد المضيف. تزامنت هذه الفترة مع إعادة بعث التحرير التجاري متعدّد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من سنة 1995. تميّزت هذه المرحلة بما يلي:

+ استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي؛
+ ازدواجية تحرير التجارة ورأس المال؛
+ تحوّل معظم الدول النامية إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي المستندة إلى تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الواردات؛
+ ظهور دولا صناعية جديدة.

د-المرحلة الرابعة: وهي حسب سمير أمين المرحلة التي يعيشها الاقتصاد العالمي اليوم، والتي تتميّز بتكوّن رأس المال المتعدّد الجنسيات، حيث أصبحت الدولة عاجزة عن التحكّم في صيرورة التراكم الذي تجاوز

حدودها. في هذه المرحلة أصبحت الشركات متعدّدة الجنسيات هي القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي المتبادل وليست الدول، إذ أن حوالي 80% من التجارة العالمية تتم من خلالها، كما تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لديها ضعفي الاحتياطي الدولي وهو ما يعني تحكمها في السياسة المالية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.[1]

كما ذكرنا سابقا فإن مصطلح العولمة على لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي رغم أن الأهم، لهذا تمس العولمة عدة مجلات.

1-2-2 مجالات العولمة: لا يقتصر مفهوم العولمة على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد مداه إلى مجالات عديدة مترابطة، مؤكدا وجهة النظر المتعلقة بسيادة النظام لرأسمالي وخضوع العالم لقواعده، وظهور ما يسمى "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"

تتمثل تلك المجالات في:[2]

أ-**العولمة الاقتصادية:** وهي العولمة التي تتعلق بالجانب الاقتصادي للعلاقات بين الدول، والتي تتمثل في زيادة المبادلات التجارية وتحرك رأس المال على المستوى الدولي، والتي تناولتها التعاريف السابقة.

ب-**العولمة السياسية:** وتمثل في تحوّل ممارسة السلطة من طرف فئة معيّنة محتكرة لها، والانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات بأقل القيود والضوابط. وتظهر هذه العولمة بشكل كبير في الهيمنة المفروضة من قبل الدول القوية على الدول النامية الضعيفة، وجعلها تتحوّل إلى النظام الليبرالي سياسيا، وربط وذلك بالمعونات وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الانسان. ممّا يدفع الدول النامية إلى الخضوع لما يحقق مصالح الدول المتقدمة الرأسمالية، ويتم ذلك دون الرجوع إلى الرأي العام في تلك الدول ما يسبب حدوث اضطِرابات كبيرة وعدم استقرار سياسي واجتماعي.

ج-**العولمة الثَّقافية:** تستهدف العولمة الثقافية المقوّمات الأساسية للهوية الوطنية من لغة ودين وسمات اجتماعية، من طريقة العيش والعادات والتقاليد والتي تميّز المجتمعات عن بعضها. فالعولمة الثقافية هي سيطرة الثقافات القوية ونشر قيمها وهيمنتها على الثَّقافات الضعيفة وهي ثقافة الدول الغربية وخاصة أمريكا، من خلال التأثير في المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية، والتي تؤدي في النهاية إلى تحوّل الأنماط الاستهلاكية لمعظم مجتمعات العالم وفق النموذج الأمريكي.

---

[1]- محمد خنوش (2015): الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 150.

[2]- عبد العزيز المنصور (2009): العولمة والخيارات العربية المستقبلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 25- العدد الثاني. ص ص 553-581. كذلك فايز عبد الهادي أحمد، ص.ص 27، 40-41.

د-العولمة الإعلاميّة: ارتبطت العولمة الاعلامية بداية بتغطية الأخبار العالمية، وقد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر عندما أنشأ شارل هافس مكتبة الأخبار في فرنسا في عام 1832 والتي أصبحت تسمى وكالة هافس، منذ ذلك الوقت أصبح للإعلام دورا كبيرا وفاعلا في المجتمع في كافة الميادين. أصبح الاعلام اليوم أحد الدعائم الأساسية لاقتصادات العالم، إذ يمتلك القدرة باستخدام وسائل الاتصال المتطوّرة تكنولوجيا واستعمالها في تسويق السلع والخدمات وما يترتب عليه من زيادة المستهلكين، والذي ساهم في تعدّد وتنوّع المنتجات على مستوى الأسواق العالمية. يعتبر الجانب الاقتصادي للعولمة أكثر المظاهر تغطية في وسائل الاعلام، حيث تشير العولمة إلى الاندماج المتنامي للأسواق الوطنية في السوق العالمية، وبالتالي لم تعُد سياسة الاقتصادي الوطني محصورة في يد الدولة الوطنية، بل في يد القواعد والقوانين الدولية التي ترعاها المنظمات الدولية.

ثانيا: التخصّص والتقسيم الدولي للعمل وتأثيره على هيكل المبادلات بين الدول

لقد تطوّر خلال مراحل الانفتاح الاقتصادي تخصّص دول العالم، حيث تخصّصت دولا في الإنتاج الصناعي وتخصّصت أخرى في الإنتاج الزراعي، بينما أصبحت دولا أخرى متخصّصة في الإنتاج الأولي، وعليه نتج تقسيم للعمل على المستوى الدولي أثّر بشكل كبير على هيكل المبادلات بينها.

2-1 مفهوم تقسيم العمل الدولي:

يُقصد بالتقسيم الدولي للعمل قيام العمليات الإنتاجية في بلدان مختلفة على أساس التخصّص في نوع معيّن من الإنتاج، تخصيصا يستلزم قيام التبادل بين الدول، وذلك على أساس المتاح من الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج المختلفة، ابتداء من احتياجات رأس المال الدولي وتركزه في مناطق العالم[1].

إن أول من أشار إلى أهمية تقسيم العمل هو المفكّر آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، فالمصدر الأساسي للثروة بحسبه هو الإنتاج الناتج عن العمل والموارد، وأن الوسيلة الأساسية لزيادة الإنتاج تنحصر في تقسيم العمل بين العمّال واستخدام الآلات الميكانيكية، وأن التخصّص يرفع من الإنتاجية، وأن بلوغ درجة عالية من التخصّص يتوقف على مدى اتسّاع السوق.

[1] - (عن محمد دويدار)، نشأت علي عبد العال (2016): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 116.

2-2 تطوّر التقسيم الدولي للعمل وتطوّر تخصّص البلدان

تطوّر التقسيم الدولي للعمل عبر مراحل وذلك تبعا للتطوّرات التي حدثت في المجالين الصناعي والتكنولوجي، وبالتالي في العلاقات الاقتصادية الدولية. نوجز تلك المراحل فيما يلي:

أ-**المرحلة الأولى، المرحلة التجارية:** حيث امتدت من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر أي حوالي (1500م-1770م)، وهي المرحلة التي ازدهر فيها النشاط التجاري في أوروبا، خاصة التجارة الخارجية والتي كانت مصدرا لتراكم الثروة، والتي كانت سببا في تشكّل رأس المال التجاري. نظرا لأن التجارة كانت هي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي خلال المرحلة التجارية، فقد ظهرت طبقة البرجوازيين من التجّار في الغرب الذين تحوّلوا فيما بعد إلى ما يعرف " بالتجّار الدوليين" حيث تاجروا بأموالهم وأموال غيرهم فأصبحت لهم مكانة مرموقة في المجتمع، وبدأ نفوذهم يزداد في الدولة، وبدأت المصالح بينهم وبين دولهم تزداد تشابكا ممّا جعل الدولة أداة ضرورية لسلطتهم وتجارتهم.[1] سمح اكتشاف الأراضي الجديدة، باستغلال المناجم الغنية بالفضة والذهب ومعادن أخرى، بالإضافة إلى الحصول على المنتجات الزراعية. تمحور دور أمريكا، خاصة الجنوبية منها، في استغلال المناجم وإقامة الإنتاج الزراعي الموسّع باستعباد الهنود والأفارقة السود الذين تم جلبهم من غرب إفريقيا منذ سنة 1510م. ظهرت في هذه المرحلة التجارة الثلاثية الدولية بين أوروبا الغربية من جهة والعالم الجديد والوكالات الشرقية والإفريقية من جهة أخرى.[2] فقد مارست الدول الأوروبية عملية النهب المباشر لثروات الدول الضعيفة، والتي مارستها كل من اسبانيا والبرتغال ثم هولندا وبريطانيا وبعدهم فرنسا، وأصبحت الدول الضعيفة مصدرا لتزويد المراكز الأوروبية (التي كانت الرأسمالية فيها في مرحلة تشكّل) بما تحتاجه.[3]

ازدهرت في تلك الفترة الزراعة بفضل التحسينات في فنون الإنتاج الزراعي واستخدام الآلات والأسمدة. بدأ النشاط الصناعي يشهد تنظيما جديدا وفنونا إنتاجية جديدة وهو ما أدى إلى زيادة ثروة رجال التجارة والصناعة اللذين توسّع نشاطهم إلى العالم الجديد (أمريكا) وإفريقيا للحصول على المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية. تطوّرت خلال هذه الفترة أيضا صناعات عديدة في شكل حرف، كالنسيج والزجاج والصابون والورق، خاصة صناعة السفن والأسلحة والبارود، وذلك بفضل التحسينات التقنية، فقد تخصّصت إذا أوروبا في النشاط الزراعي بشكل أساسي وفي النشاط الصناعي الحرفي، مقابل تخصّص المناطق الأخرى في توفير الموارد الأولية، وبعض المنتجات الزراعية كالشاي والسكر.[4] إن تقسيم العمل على المستوى الدولي لم يظهر في هذه

---

[1]- محمد طاقة (2007): مأزق العولمة. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن. ص63.

[2]- سمير أمين (1978): التطوّر اللا متكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية. ترجمة برهان غليون، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. ص 123

[3] - سالم توفيق النجفي (2005) "حول مسألة الرأسمالية: رؤية للقرن الحادي والعشرين" الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص ص 11-33.

[4]- نشأت علي عبد العال، مرجع سابق، ص 119-121.

المرحلة إلاّ كتقسيم طبيعي، إذ كان يتم تبادل منتجات لا يمكن إنتاجها إلاّ في مناطقها، خاصة المنتجات الطبيعية.

ب-المرحلة الثانية، المرحلة الصناعية: حيث امتدت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر أي حوالي (1770م-1870م) فانطلاق الثورة الصناعية لم يكن وليد ظروف عرضية وسريعة وإنمّا كان نتيجة عملية تطوّر مستمر باستخدام التراكم النقدي الذي حدث في الفترة التجارية، والذي استعمل في تمويل الاختراعات وتطوير وسائل الإنتاج. أصبحت الصناعة المصدر الرئيسي للحصول على الأرباح ومن ثم المجال الأساسي والواسع للاستثمار، ومن أجل الحصول على المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة عملت الدول الأوروبية الرأسمالية على إخضاع الدول التي تمتلك تلك المواد لسيطرتها وأصبحت مستعمرات لها.

خلال بداية المرحلة الصناعية لم تكن إنجلترا، وهي دولة المركز، رائدة ومتخصّصة في الصناعة وتصدير المنتجات الصناعية فقط، بل كانت المُصدر الزراعي الرئيسي لدول أوروبا التي كانت دول شبه مركز (أو دول مركز في حالة تشكّل) إذ سبقت الثورة الصناعية في إنجلترا، ثورة زراعية، حيث تم إدخال تقنيات جديدة ساهمت في تحسين إنتاجية الأراضي ونتج عنه زيادة القدرة على إنتاج القمح وغيره، حيث كانت تمثل الزراعة آنذاك نصف الدخل القومي، وفي سنة 1900 كان أقل من 10% من السكان يعملون في القطاع الزراعي.[1] إن تحسّن الإنتاجية أدى إلى تحرير اليد العاملة من الزراعة لتشتغل فيما بعد في الصناعة، كما أدى تفوّق التطوّر الصناعي على التطوّر الزراعي وتضارب المصالح بين ملاك الأراضي وأصحاب رأس المال الصناعي إلى تحطيم الإقطاع وازدهار الرأسمالية.[2]

في ظل تطوّر الرأسمالية الصناعية تبادلت دول المركز المنتجات الصناعية المتخصّصة فيها مقابل المنتجات الزراعية من دول المحيط، ومثّلت الدول الأوروبية أيضا محيطا لبريطانيا مثل مناطق النفوذ الاستعماري، غير أن دور كل منهما كان يختلف، إذ كانت العلاقات التجارية بين بريطانيا والدول الأوروبية علاقات متكافئة، على الرغم من أنها لم تكن على نفس درجة التطوّر، بينما كانت العلاقات التجارية من الجانب الآخر لبريطانيا (والدول الأوروبية) ومناطق النفوذ، علاقات استعمارية استغلالية حتى وان اتخذت شكل المبادلات، نظرا للاحتكار الذي كانت تمارسه تلك الدول على اقتصاد وتجارة مناطق النفوذ.[3]

---

[1]- نشأت علي عبد العال، مرجع سابق، ص 122.

[2]- جان بيير ريو (1970): الثورة الصناعية 1780-1880. ترجمة إبراهيم فوزي منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق. ص22.

[3] - Amin, S. (1970) : L'accumulation à l'échelle mondiale. Tome 1, Ed. Anthoropos, Paris. P.84.

بعد أن تطوّرت الصناعة في دول شبه مركز (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية) أصبحت تنافس بريطانيا في مبيعاتها لمناطق المحيط، وأدى ذلك إلى زيادة التدافع إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والسيطرة عليها، ومنه زيادة تقسيم العمل على المستوى الدولي. لضمان استمرارية هيمنة الدول الصناعية على البلاد المسيطر عليها تم حصر عمليات الإنتاج فيها في قطاعات الزراعة والتعدين لتأمين المواد الأولية للصناعة في تلك الدول. في هذه الفترة أصبح تمايز البلدان إنتاجيا وتجاريا واضحا، إذ أصبحت دولا تتخصّص في الإنتاج الزراعي، مناطق النفوذ وأيضا الدول الأوروبية (حبوب، منتجات استوائية، قطن) وتتخصّص أخرى في الإنتاج الصناعي، بريطانيا بشكل أساسي وبدرجة أقل الدول الأوروبية، وكان هذا التوزيع القطاعي أول شكل للتقسيم الدولي للعمل والتخصّص بين البلدان.

يمكن تمثيل هيكل المبادلات التجارية بين الدول، بريطانيا والدول الأوروبية الأساسية والولايات المتحدة الأمريكية ومناطق النفوذ في الشكل التالي:

الشكل 1: هيكل المبادلات التجارية خلال الفترة 1770-1870

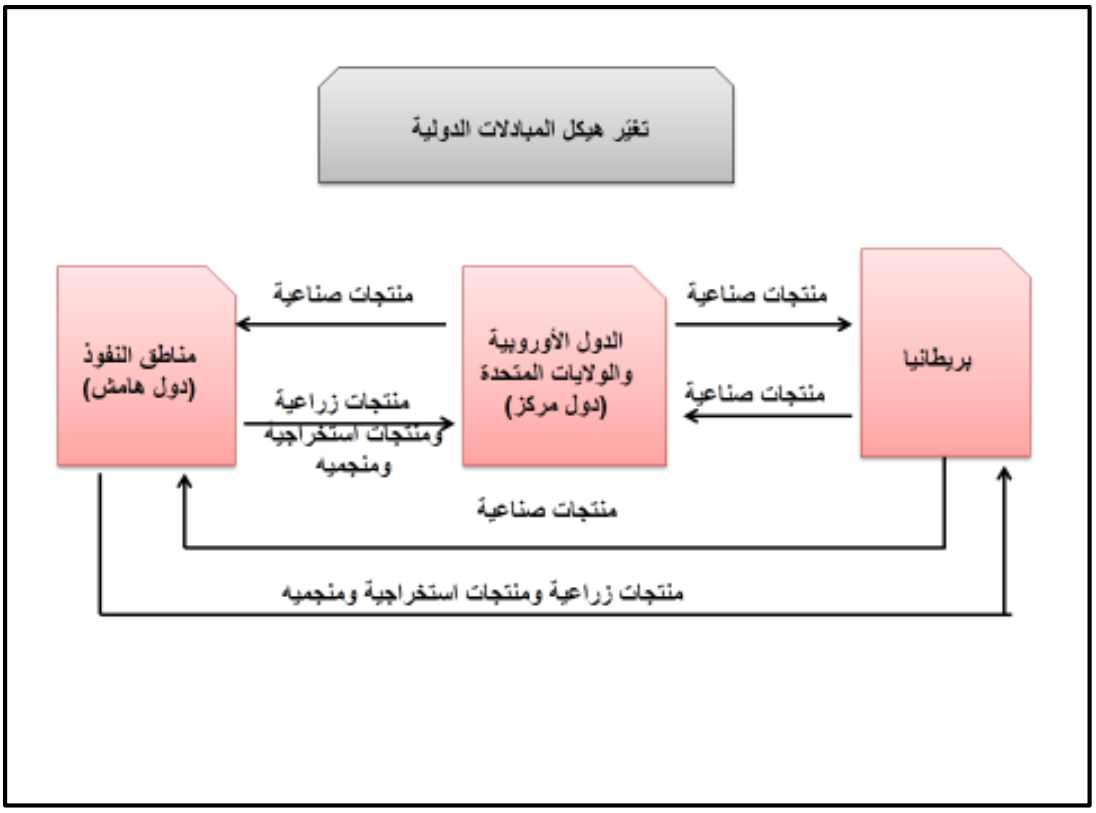

ج-المرحلة الثالثة، مرحلة تحرّك رأس المال على المستوى الدولي واستمرار نفس التقسيم للعمل: والتي كانت حوالي 1880-1945 حيث بدأ التوّسع في نشاط رأس المال المصرفي داخل الدول الصناعية، فضلا عن حركات تصديره للخارج، سواء في شكل قروض أو استثمارات أجنبية.

ظهرت الحاجة إلى تحّرك رأس المال عندما أصبحت إمكانيات تطوّر الرأسمالية في نهاية المرحلة الصناعية مستنفَذة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وبالتالي أصبح من الضروري أن يحدث توسّعا جغرافيا (استعماريا) جديدا، لهذا بدأ الرأسماليون يبحثون عن مخرج من مأزق ضيق حدود الربح في الأسواق الداخلية بفعل قانون تناقض الغلة، الذي نتج عن تراكم رأس المال. بدأت المرحلة الاستعمارية في العلاقات الخارجية للبلدان الرأسمالية تظهر، هذه الأخيرة التي وجدت مخرجا للتوظيف المربح في المستعمرات التي تفتقد إلى رأس المال، وفي نفس الوقت تمتلك الأراضي والمواد الأولية، وتزامن تحرّك رأس المال الدولي خلال هذه المرحلة بفرض السيطرة السياسية والعسكرية. منذ 1880 أنشئت بعض الشركات الاستثمارية البريطانية والتي أدت إلى فرض السيطرة على مناطق جديدة في آسيا وإفريقيا من بينها شركة النيجر الملكية (1882) والشركة البريطانية لشرق إفريقيا (1888) والشركة البريطانية لجنوب إفريقيا (1889)، ودعمت بريطانيا مستعمراتها لتأكيد السيطرة التجارية عليها، حيث أصدرت قانون قروض المستعمرات سنة 1889 بهدف تنميتها وجعلها سوقا رائجة لمنتجاتها دون غيرها.

توسع تحّرك رأس المال خلال هذه المرحلة في شكل استثمارات مباشرة في مناطق معينة، وفرض الاستعمار الأشكال السابقة للتقسيم الدولي للعمل حيث استمرت دول المحيط في التخصّص في المنتجات الزراعية والمواد الأولية، ولكن أعطيت أهمية أكبر للمواد الأولية والقطاع المنجمي، اللذان وجهت لهما الاستثمارات الرأسمالية عالية الإنتاجية. بعد الحرب العالمية الأولى وجهّت الولايات المتحدة استثماراتها إلى قطاع الصناعات الاستخراجية مثل النفط في المكسيك وفنزويلا، والنحاس في البيرو والشيلي، والقصدير في بوليفيا، ممّا يعني أن الأموال المستثمرة في تلك البلدان كانت مخصّصة للإنتاج من أجل السوق العالمية، وعليه أصبحت اقتصاديات البلدان المستعمرة مكمّلة لاقتصاديات البلدان المتطوّرة. تميزت آخر هذه الفترة بتغيرات بنيوية في النظام الرأسمالي، وهي تكوّن الشركات العملاقة المشتركة بين الأمم العاملة على المستوى العالمي وهي الشركات متعددة الجنسيات التي تركّزت لديها المعرفة والتكنولوجيا، كذلك تعمّق التكنولوجيا الجديدة والاستخدامات الطاقوية الجديدة التي ساهمت في تحويل مركز ثقل الصناعة إلى الالكترونيات والآلية.

في هذه المرحلة من التقسيم الدولي للعمل كان هيكل المبادلات كالتالي:

الشكل 2: هيكل المبادلات التجارية خلال الفترة 1880-1945

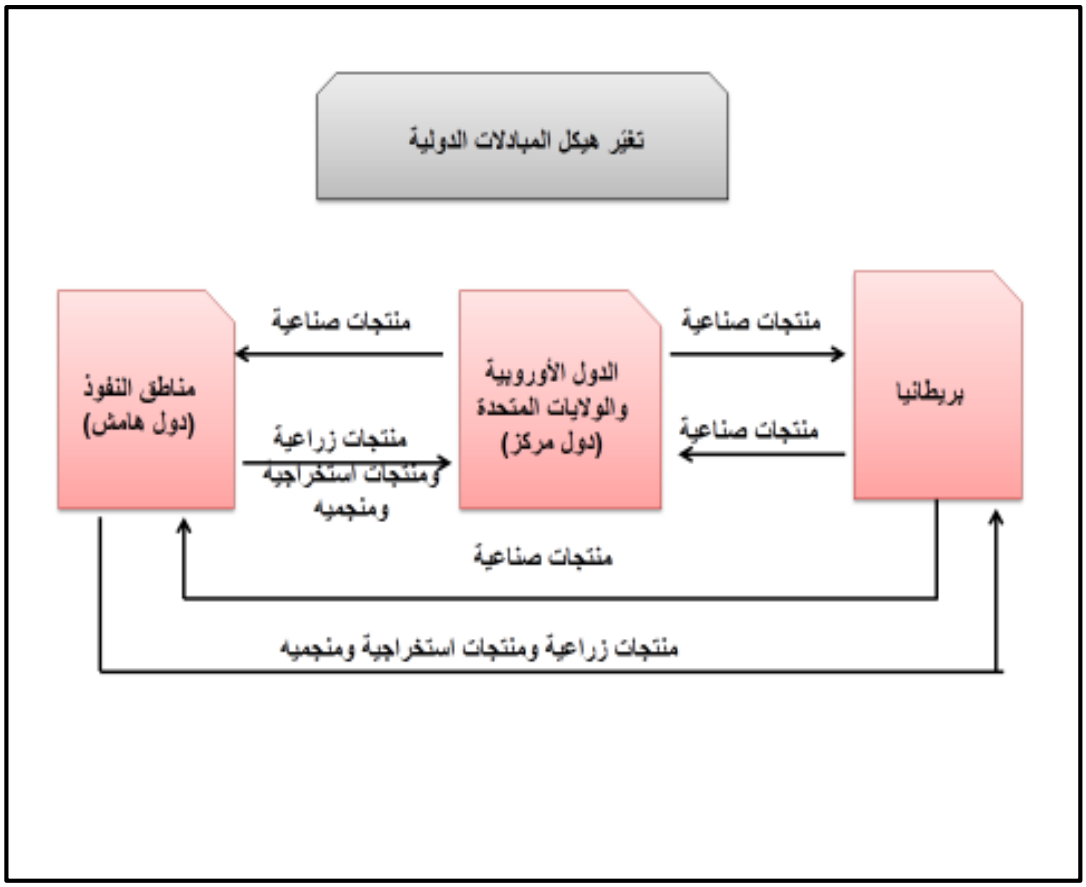

د-المرحلة الرابعة، بداية تصنيع الدول المستقلة وظهور التقسيم الجديد للعمل: وكانت خلال القرن العشرين أي حوالي 1945-1970 فخلال الفترة الأولى من القرن العشرين ساهمت الابتكارات الجديدة، خاصة الطاقة المُحرّكة والمحرّك داخلي الاحتراق، في خلق أنشطة إنتاجية جديدة وصناعات جديدة، كصناعة السيارات والطائرات وزيادة درجات التخصّص الإنتاجي أيضا ازدادت عملية التخصّص وتقسيم العمل مع زيادة التطوّرات التقنية في الصناعات الحديثة في البلدان الصناعية. أما الاقتصادات الخاضعة للاستعمار والتابعة للبلدان السابقة فظل تقسيم العمل بها خاضع لما يخدم مصالح تلك البلدان وبالتالي التخصّص في إنتاج المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية.[1]

في النصف الثاني من القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت بعض الدول النامية التي أخذت استقلالها أن تستفيد من عملية التصنيع بإحلال الواردات في تكوين قاعدة صناعية لتتحوّل بعدها إلى سياسة تشجيع الصادرات، وتصبح مصدّرة لمنتجات مصنّعة مثل دول المركز، وعندها ظهر شكل جديد لتقسم العمل بين دول العالم، وهو تخصّص الدول النامية في الإنتاج الصناعي وليس فقط في الإنتاج

[1]- نشأت علي عبد العال، مرجع سابق، ص 124.

الأولي والزراعي. مع أن بعض البلدان النامية، مثل دول جنوب شرق آسيا، استطاعت ظاهريا أن تعدّل من تخصّصها وتتحوّل إلى تصنيع وتصدير للمنتجات المصنّعة، إلاّ أن ذلك لم يخرجها من دائرة خدمة مصالح الرأسمالية لأنها بقيت مرتبطة بالسوق العالمية.

في هذه المرحلة تغيّر هيكل المبادلات بين الدول بدخول الدول الناشئة مرحلة التصنيع، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: هيكل المبادلات التجارية خلال الفترة 1945-1970 (وإلى اليوم)

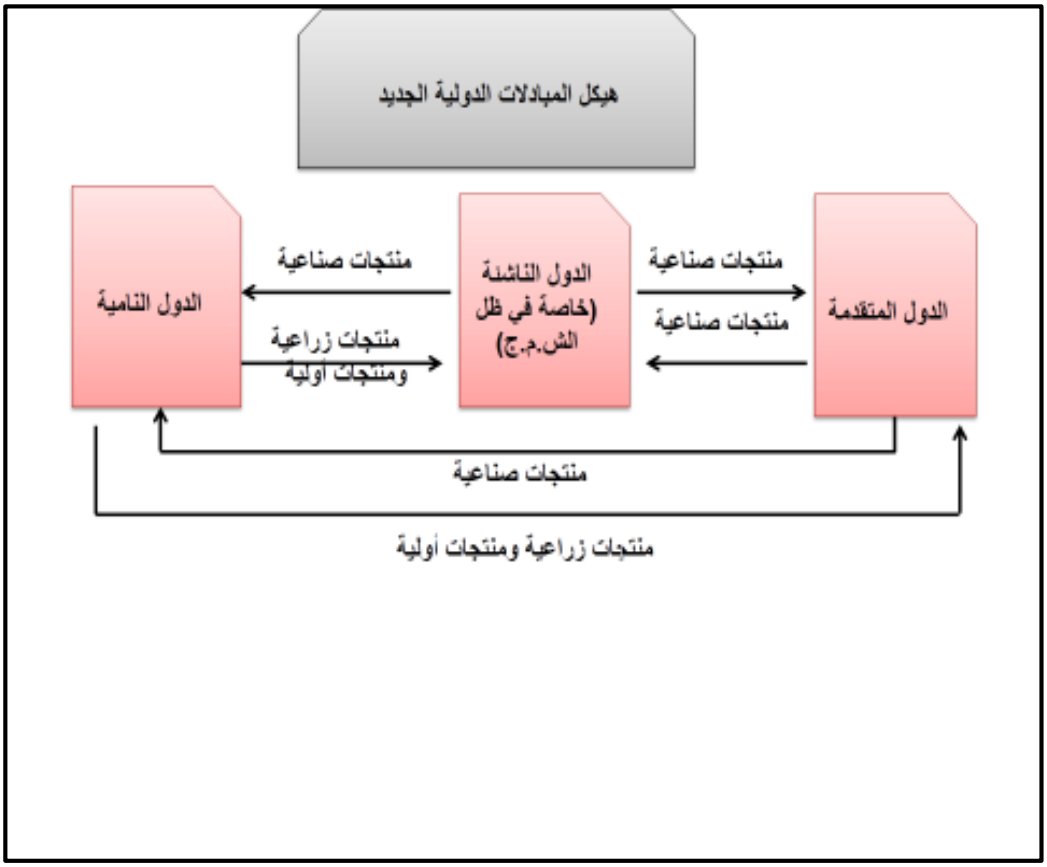

ويمثل الجدول التالي تطوّر درجة الانفتاح الاقتصادي العالمي بين الفترة الأولى للانفتاح وفترة انتشار ظاهرة العولمة:

الجدول 1: المعدّل المتوسط للانفتاح على الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1850-1995

%(الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي)

1995	1985	1973	1950	1913	1880	1850
19,8	14,5	11,7	7,1	11,9	9,8	5,1

المصدر: BERTHAUD, Pierre (2013): Introduction à l'économie internationale, le commerce et l'investissement. DE Boeck, p3.

إذا هناك تطوّرا كبيرا في درجة الانفتاح الاقتصادي بين 1850 و1950 أي خلال قرن من الزمن، حيث انتقل من 5,1% إلى 19,8%.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر ومكانة الدول المتقدمة والنامية في شبكات الإنتاج الدولية

لقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر المنتقل إلى الدول النامية في تحسين مستوى تصنيعها ومستوى تطوّرها الاقتصادي، وبالتالي من مستوى مشاركتها في الاقتصاد العالمي. بعد أن قامت الشركات متعدّدة الجنسيات بتجزئة عملياتها الإنتاجية أصبحت لها استراتيجيات مختلفة، إذ تنقل الأجزاء الأقل أهمية إلى الدول النامية بينما تحتفظ بالعمليات الأكثر أهمية.

3-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر تدفق رأس المال عبر الحدود استثمارا أجنبيا إذ حقّق المعايير التالية:[1]

- أن يضمن مراقبة أو نفوذ مؤثر على تسيير شركة في الخارج؛
- أن يرافقه نقل للمهارات التقنية والبشرية؛
- أن يكون مدفوعا بأهداف إنتاجية (ملموسة أو غير ملموسة) وليس فقط بأهداف مالية.

ويُعرفها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنهاّ الاستثمارات في المشاريع داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. إذا لم يحقق رأس المال الدولي هذه الشروط فإنه يعتبر "استثمار محفظة".

غالبا ما يكون المستثمر الأجنبي شركة دولية النشاط، ولهذا فإن المشاريع الاقتصادية الوطنية تصبح خاضعة لمتطلبات الأسواق الدولية التي تسيطر عليها تلك الشركات.

3-2 توسّع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يظهر لنا توسّع الانفتاح والعولمة خلال الثمانينات عند مقارنة التراكم العالمي للاستثمار الأجنبي خلال الفترات 1960-1980 و1980-1990 ثم 2000-2010، حيث لم يتعد الاستثمار المتراكم سنة 1960 مبلغ 68 مليار دولار وارتفع إلى 564 مليار دولار سنة 1980، بينما ارتفع إلى حوالي 1.700 مليار دولار سنة 1990، ووصل إلى أكثر من 6.000 مليار دولار ليتجاوز 19.000 مليار دولار سنة 2010، وذلك بفضل العوامل التي ساهمت وشجّعت على الانفتاح والتبادل (والتي تم شرحها سابقا) من أهمها الشركات دولية النشاط.[2]

[1] - Berthaut. Op.cit. P 7.
[2] - Ibid. P 9.

3-3 التركيز الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتمركّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في الدول المتقدمة، فإلى غاية 1970 مارست تلك الدول احتكار شبه تام على تلك الاستثمارات، وفي سنة 1973 كانت مصدر 98% من تدفقات تلك الاستثمارات واستقبلت حوالي 70% من الاستثمار المتدفق. احتلت الدول النامية مكانة هامشية التي لم تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية إلاّ مع في الثمانينات، إذ تستقبل نسب ضعيفة من التدفقات السنوية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، التي كانت يتجّه غالبها نحو القطاع الأولي. تحسّن وضع الدول النامية مع بداية التسعينات وذلك بفضل ظهور الأسواق أو الدول الناشئة الأكثر ديناميكية في شرق آسيا، كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة والصين، هذه الأخيرة التي أصبحت الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية خلال الألفينات مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.[1]

3-4 دور الشركات متعدّدة الجنسيات في توسّع شبكات الإنتاج الدولية:

منذ بداية الحرب العالمية الأولى بدأ مفهوم هذه الشركات يتوطد بشكل واضح خاصة شركات النفط وإنتاج السيارات والكيماويات، واستمر عدد من الشركات العملاقة في توسيع مصالحها خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة في الصناعات الجديدة المتقدمة تكنولوجيا. من العوامل التي ساعدت على نمو الشركات متعددة الجنسيات هو زوال الحماية الجمركية بين الدول الأوربية الذي بدأ منذ سنة 1958 بعد قيام السوق الأوربية المشتركة، كما ساهمت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT في وضع المبادئ العامة لتنظيم التجارة الدولية لمختلف الدول وبالتالي فتح الطريق أمام قيام مصانع متداخلة في بلدان مختلفة.[2]

تتعدد دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات بتعدد أنواعها، ولكن يبقى هدف تحقيق أعلى ربح بأقل التكاليف هو الدافع الأساسي لها، فهي تنتج في البلدان التي تكون فيها عناصر الإنتاج منخفضة التكلفة لتبيع المنتجات في البلاد مرتفعة الأسعار، فهو نوع من التنظيم الاحتكاري عن طريق الاستفادة من التمايز بين أماكن الإنتاج وأماكن البيع.

بدأت الشركات متعددة الجنسيات للدول المتقدمة منذ الخمسينات والستينات تقوم بتحويل بعض صناعاتها إلى بعض الدول النامية (التي استقلت حديثا) للاستفادة من انخفاض التكاليف، والاقتراب من مصادر الموارد الطبيعية، والتي زاد وضوحها في السبعينات، فكانت معظم الصناعات المنقولة كثيفة العمل وملوثة للبيئة.

---

[1] - Berthaut. Op.Cit. pp. 9-11.

[2]- زينب حسين عوض الله (1998): الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص374.

استقبلت الدول النامية تلك الصناعات ضمن استراتيجيتها الصناعية بإقامة صناعات تحويلية لزيادة صادراتها والرفع من مستوى تطوّرها الاقتصادي (في إطار سياسة إحلال الواردات)[1]

حرّرت معظم الدول النامية تجارتها الخارجية وسهّلت دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وانتهجت سياسة تشجيع الصادرات منذ الثمانينات، إذ كان من المتوقّع أن الانفتاح القوي لتلك الدول على السوق والمنافسة الدولية في إطار تلك السياسة سيسمح لها بتعجيل نموّها ولحاقها بالدول المتقدمة في المجال الصناعي. خلال فترة الثمانينات سجّلت صادرات الدول النامية نموا أسرع من المتوسط العالمي، إذ ارتفع نصيبها فعلا من الصادرات الصناعية من 15% من مجموع صادراتها سنة 1977 إلى 55% سنة 1990.[2]

عملت الدول حديثة التصنيع في السبعينات على جذب المستثمر الأجنبي من أجل الحصول على التكنولوجيا وخلق فرص عمل لمواطنيها، لهذا كانت المنافسة شديدة بينها لجذب تلك الاستثمارات، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليوم مطلب الدول النامية والناشئة، لما له من أثار إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال أثر المضاعف الذي يخلق مزايا اقتصادية مباشرة وغير مباشرة عند إقامة الصناعات ومختلف الأنشطة الاقتصادية.[3]

لقد أتاح التطّور العلمي والتكنولوجي إمكانية تجزئة السلسلة التكنولوجية وبالتالي الإنتاجية وتوطين حلقاتها بشكل مستقل عن بعضها، وذلك بما يتفق مع مقتضيات الكفاءة الاقتصادية لكل حلقة، وانتشر على نطاق واسع تخصّص البلدان في إطار الفروع الإنتاجية، وفي أجزاء معينة من السلعة. مع تسارع تدويل عمليات الإنتاج والتبادل ساد نمط جدد للتقسيم الدولي للعمل، وهو نمط متداخل ومركّب تم بفعل الشركات الدولية (بفضل امتلاكها للمعرفة والتكنولوجيا) التي جزأت عمليات الإنتاج إلى أكثر من جزء، بحيث يتم إنتاج كل جزء في بلدان مختلفة، بحيث ستتخصّص في إنتاج أجزاء من المنتج بدلا من المنتج الكامل، ثم تقوم بتجميع تلك الأجزاء في بلدان أخرى والتي ستتخصّص في عمليات التجميع.[4]

تُوطن الشركات الدولية المراحل التي تحتاج إلى كثافة في العمل في الدول منخفضة تكلفة اليد العاملة، في حين تقوم بإنتاج المراحل كثيفة التكنولوجيا والبحث والتطوير في بلدانها الأصلية والتي هي دولا متقدمة. تمت تجزئة العمليات الإنتاجية للعديد من القطاعات ضمن حلقات أو سلاسل إنتاج، أي سلاسل للقيمة على المستوى العالمي، وأصبحت الدول النامية تشارك في الحلقات ذات المستوى التكنولوجي الأدنى وبالتالي ذات القيمة المضافة الضعيفة.

---

[1]- محمد دياب (2010): التجارة الدولية في عصر العولمة. دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان.ص47-49.

[2]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2002): تقرير التجارة والتنمية، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف.

[3]- رضا عبد السلام، بتصرف ص 90. لم يستعمل من قبل

[4]- نشأت علي عبد العال، مرجع سابق، ص ص 123-132

إن ظهور الفروع الصناعية في كثير من البلدان النامية لا يرتبط بتصنيعها بقدر ما يعكس استراتيجية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات، ومن ورائها البلدان الرأسمالية الراعية لها، إن تلك الفروع من الأنشطة المفكّكة المعزولة عن باقي الاقتصاد، لم تسمح للبلدان الضعيفة بامتلاك بنية صناعية متجانسة ومتكاملة في كل قطاع، لأنها لا تستطيع في هذه الحالة أن تنتج منتجا كاملا، وعليه بقي اقتصاها ضعيفا يعاني من التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة.

رابعا: علاقة الانفتاح والعولمة وشبكات الإنتاج الدولية بالتنافسية الدولية

لقد نتج عن الانفتاح الاقتصادي منذ الثورة الصناعية تغيّرات مهمة في التجارة والاستثمار الدوليين وبالتالي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، إذ لم تعُد الدول متقاربة من حيث التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي وعندها اختلف موقع كل منها في الإنتاج والتجارة والاستثمار الدوليين ومنه في المنافسة الدولية.

أدى تصنيع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية خلال الثورة الصناعية، بفضل التطوّرات التكنولوجية، إلى تقسيم معيّن للعمل على المستوى الدولي (كما رأيناه في مراحل التقسيم الدولي للعمل). تخصّصت تلك الدول في المنتجات الصناعية (الدول الصناعية) وأصبحت قلب الاقتصاد العالمي ومُحرّك التجارة والاستثمار الدوليين أو ما يُسمّى بدول المركز، إذ حققّت تطوّرها بفضل القطاع الصناعي، بينما فرضت على باقي الدول التخصّص في المنتجات الزراعية والمنتجات الأولية، وعندها أصبحت دول هامش لا تملك التأثير على التجارة والاستثمار الدوليين، ما جعلها ضعيفة التصنيع. استمر الشكل السابق للتقسيم الدولي للعمل بين دول العالم إلى سنوات الخمسينات والستينات.

خلقت التغيّرات السابقة منافسة بين الدول المتقدمة والتي كان عددها قليل (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا الولايات المتحدّة الأمريكية واليابان، وبعض الدول الأوروبية الأخرى) من أجل السيطرة على الأسواق الدولية والتي تمثّلت في أسواق تلك الدول نفسها وأيضا في أسواق مناطق النفوذ حتى بعد استقلالها. استخدمت تلك الدول التكنولوجيا كعامل أساسي للتطوّر والنمو الاقتصادي وللتنافس على طرح الابتكارات التكنولوجية خاصة في المجالين الصناعي والزراعي.

خلال سنوات الخمسينات والستينات دخلت بعض الدول النامية مرحلة التصنيع بالاعتماد على القدرات المحلية، ولكنها تخصّصت في الصناعات البسيطة والتي كانت تحتاج إلى التجهيزات من الدول الصناعية وخلال السبعينات تعمّق تخصّص بعض الدول النامية في المنتجات الصناعية في إطار سياسة إحلال الواردات ثم سياسة تشجيع الصادرات، وذلك في إطار نقل الدول الصناعية لبعض صناعاتها إلى تلك الدول، وعندها

ظهر شكل جديد للتقسيم الدولي للعمل وهو تخصّص بعض الدول النامية في المنتجات الصناعية. خلال هذه الفترة أصبح هناك تمييز بين الدول النامية نفسها، إذ نجد الدول حديثة التصنيع وهي الدول التي دخلت مرحلة التصنيع خلال الستينات والسبعينات بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر وما رافقه من نقل للتكنولوجيا المتطوّرة وباقي الدول النامية التي كانت لا تزال تعتمد على القطاع الأولي والزراعي في إنتاجها وفي صادراتها.

شملت الموجة الأولى من الدول حديثة التصنيع في السبعينات تايوان، كوريا الجنوبية سنغافورة، هونغ كونغ، وفي الثمانينات ظهرت اسبانيا، البرتغال واليونان، وفي التسعينات والألفينات ظهرت دول أخرى مثل الصين ماليزيا، تايلاندا، اندونيسيا. تستعمل الدراسات الأكاديمية اليوم مصطلح الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة تعبيرا عن البلدان المتوسطة الدخل التي أخذت تتكامل بسرعة مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات، كما سجّلت معدلات نمو كبيرة، مع إبقاء التضخم وغيره تحت السيطرة إلى حد كبير بعد الأزمات المالية المختلفة في الثمانينات والتسعينات.

خلال فترة السبعينات توسّعت المنافسة بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول النامية حديثة التصنيع، إذ كانت من بين أهم المصدرين على المستوى العالمي، حيث نجحت في تطوير صادراتها بمعدّل يزيد عن معدل نمو التجارة الدولية، وبالتالي أصبح هناك توزيعا جديدا للحصص التصديرية للسلع الصناعية في السوق الدولية بين الدول الصناعية والدول نصف صناعية. رأت الدول المتقدمة في تلك منافسا يجب مواجهته بكل الوسائل لهذا ارتفعت درجة الحماية في تلك الفترة رغم دعوة المنظمات الدولية إلى ضرورة زيادة تحرير المبادلات. في الثمانينات ظهرت دولا جديدة هي اسبانيا، البرتغال واليونان، كندا، استراليا، وفي التسعينات والألفينات ظهرت دول أخرى مثل الصين ماليزيا، تايلاندا، اندونيسيا، الأرجنتين، الشيلي، جنوب إفريقيا. مع زيادة الانفتاح على العالم وبداية ظاهرة العولمة أصبحت الأسواق الدولية تضم العديد من الدول وذات مستويات مختلفة من التطوّر الاقتصادي، هي الدول المتقدمة والدول الناشئة وباقي الدول النامية، وأصبحت المنافسة أكثر حدّة من الفترات السابقة خاصة بين الدول المتقدمّة والدول الناشئة، وفي مجالات عديدة هي التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. في هذه المرحلة زادت درجة تعرّض الدول للقيود الخارجية ومنها المنافسة، وأصبحت تبحث عن أفضل العوامل والسياسات التي تحسّن من قدراتها على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، وعندها ظهر مصطلح "التنافسية" على المستوى الدولي أو "التنافسية الدولية" تعبيرا على زيادة المنافسة وتطوّر وسائل مواجهة المنافسين.

خلقت التطوّرات السابقة جغرافيا اقتصادية جديدة، حيث ميّزت بين دول العالم بحسب مكانتها في الاقتصاد العالمي، والتي يلخصّها MICHALET (1993) فيما يلي: [1]

- منطقة الاقتصاد العالمي Zone d'économie mondiale وتتمثل في الدول المتقدمة، الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، ودول أوروبا الغربية الأخرى وكندا وأستراليا وكذلك الدول الناشئة، تتميّز دول هذه المنطقة بأنها قلب العالم الاقتصادي، حيث تتم بينها معظم المبادلات الدولية من سلع وخدمات ورؤوس أموال، كذلك هي التي تقوم بإنتاج وتطوير التكنولوجيا، ومنه فإنها هي من يتخذ القرارات الدولية الاقتصادية والسياسية؛
- منطقة الاستبعاد (الإقصاء) Zone d'exclusion وتتكوّن من الدول الأقل نموا في آسيا وأمريكا وخاصة في إفريقيا، حيث تعتبر مهمشة في جميع مجالات الاقتصاد والسياسة، يعيش معظمها على المعونات الدولية، ولا يربطها بالاقتصاد إلاّ مبادلات ضعيفة؛
- منطقة متوسطة بين المنطقتين السابقتين، وتتشكل من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا وبعض الدول الإفريقية التي تمتلك الموارد الأولية، والتي لولا امتلاكها لتلك الموارد لكانت مهمشة، فهي تتبادل مع دول منطقة الاقتصاد العالمي في إطار العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

[1] - BERTHAUD, Pierre. Op.cit. P. 12.

أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية

من أجل اختبار مدى استيعاب الطالب لمحتويات المحور يتم طرح الأسئلة للمناقشة الجماعية، كمّا يُكلف جميع الطلبة بإعداد بطاقات فردية يجيب فيها الطالب عن الأسئلة التي تستلزم البحث والتحليل بالاستعانة بمراجع معيّنة وكذلك بما تعلّمه من المحور.

أسئلة المناقشة: أجب عن الأسئلة التالية:

1- كيف تحوّل الانفتاح الاقتصادي إلى ظاهرة عالمية؟
2- كيف أصبح للشركات العالمية تأثيرا على صياغة القواعد الدولية للتجارة والاستثمار؟
3- لماذا ظهرت الثورة الصناعية في بريطانيا ولم تظهر في باقي دول العالم؟
4- ما هو العامل الأكثر أهمية الذي سمح لفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللحاق سريعا بالتطور الصناعي والاقتصادي لبريطانيا؟
5- كيف ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التطوير الصناعي لبعض الدول النامية، والتي أصبحت تسمى بالدول حديثة التصنيع، أو الدول الناشئة اليوم؟

أعمال بحثية: قم بالإجابة عن الأسئلة التالية في شكل بطاقة تتضمن العناصر التالية،

-مقدمة مختصرة عن الموضوع،
- الاحصائيات والمعطيات المرتبطة بالموضوع؛
- تحليل المعطيات للإجابة عن السؤال.

1-لماذا تستحوذ الدول المتقدمة على مكاسب الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولا تستفيد الدول النامية إلاّ من مكاسب ضعيفة؟

2-ما هي الدول الناشئة؟ ما هي خصائها؟ وكيف استطاعت أن تندمج في الاقتصاد العالمي أفضل من باقي الدول النامية؟

3-ما دوافع الشركات العالمية لإعادة توطين استثماراتها خارج بلدانها الأصلية؟ وما هي الدول التي تتجه نحوها أكثر؟ وما هي أهداف الدول من جذبها لتلك الاستثمارات؟

مراجع المحور الأول:

- إبراهيم السقا(2017): اقتصاديات العولمة ما بين استحقاقات الدول النامية واستثمارات الفضاء، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر،
- توفيق عبد المجيد (2013)، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- توفيق عبد جابر فهمي عمران (2011): المنافسة في منظمة التجارة العالمية، تنظيمها-حمايتها-دراسة مقارنة القانون الأمريكي-الاتحاد الأوروبي-القانون المصري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- جان بيير ريو (1970): الثورة الصناعية 1780-1880. ترجمة إبراهيم فوزي منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- رضا عبد السلام (2003): انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- زينب حسين عوض الله (1998): الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- سالم توفيق النجفي (2005) "حول مسألة الرأسمالية: رؤية للقرن الحادي والعشرين" الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص ص 11-33. (مقال)
- سمير أمين (1978): التطوّر اللا متكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية. ترجمة برهان غليون، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- عبد العزيز المنصور (2009): العولمة والخيارات العربية المستقبلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 25-العدد الثاني. ص ص 553-581 (مقال).
- فايز عبد الهادي أحمد (2015): علاقة التنافسية بالعالمية-دراسة تطبيقية مقارنة على الدول النامية والدول المتقدمة-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.
- فؤاد أبوستيت (2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية.
- محمد دياب (2010): التجارة الدولية في عصر العولمة. دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان.
- محمد خنوش (2015): الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- محمد علي سلامة، عاصم الدسوقي (2002): الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص

- محمد طاقة (2007): مأزق العولمة. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2002): تقرير التجارة والتنمية، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف

- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- نسرين عبد الحميد نبيه (2012): لانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

- نشأت علي عبد العال (2016): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

- نعيم إبراهيم الظاهر(2010): إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

- نور الدين الحامد (2013): آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- هيفاء عبد الرحمن ياسين التركي(2010): آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن.

- Amin, S. (1970) : L'accumulation à l'échelle mondiale. Tome 1, Ed. Anthoropos, Paris.

- BERTHAUD, Pierre (2013) : Introduction à l'économie internationale, le commerce et l'investissement. DE Boeck.

المحور الثاني

مفهوم وعناصر التنافسية الدولية

تمهيد:

لقد أصبح مصطلح التنافسية في القرن الواحد والعشرين هدفا ذا أولوية في الخطابات الاقتصادية وحتى السياسية للحكومات، وأصبح يقترن بالأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية مثل النمو والتشغيل. رغم اختلاف وجهات النظر حول التنافسية، فإن المتفق عليه اليوم هو أن أي اقتصاد مزدهر هو اقتصاد نجح في تحقيق التنافسية على المستوي الدولي.

تزامن ظهور مصطلح التّنافسية في مجال الاقتصاد مع انتشار ظاهرة العولمة، حيث تقاربت الأسواق وزادت درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم واتجه العالم إلى مزيد من التحرّر التجاري والمالي، ممّا جعل الدول في منافسة قوية مع بعضها في تلك الأسواق، عندها أصبحت التنافسية أداة لمواجهة تلك المنافسة.

الأهداف التعليمية للمحور

سيمكّن هذا المحور الطالب من:

- الإلمام بمفهوم التنافسية الدولية من خلال التعاريف العديدة للباحثين والمنظمات الدولية؛
- فهم جوهر التنافسية الدولية، على أنها وسيلة وليست هدفا؛
- استخلاص أهداف ومبررات التنافسية الدولية؛
- اختلاف تنافسية الدول المتقدمة عن تنافسية الدول النامية

محتويات المحور

نتناول في هذا المحور العناصر التالية

أولا: تطوّر مفهوم التنافسية الدولية

ثانيا: تعاريف التنافسية الدولية، الفرق بين مفهومي المنافسة والتنافسية

ثالثا: جوانب التنافسية الدولية، أهدافها ومبرراتها

رابعا: مستويات تحليل التنافسية وأنواعها

خامسا: القدرات التنافسية، المزايا التنافسية، مراحل تطوّر القدرات التنافسية

سادسا: تأثير العولمة على تنافسية الدول النامية ومكاسبها من الانفتاح

أولا: تطوّر مفهوم التنافسية الدولية

إن أول ظهور لمصطلح التنافسية في الحقيقة كان في مجال إدارة الأعمال أي على مستوى المؤسسات، والتي كانت تتنافس على الأسواق الدولية منذ الثورة الصناعية، ثم انتقل إلى مجال الاقتصاد أي على مستوى الدول مع استمرار تطوّه بالنسبة للمؤسسات. ولهذا نميّز مفهوم التنافسية في مجال الأعمال عن مفهومها في مجال الاقتصاد رغم تقاربهما إلى حد كبير.

1-1 التنافسية من وجهة نظر رجال الأعمال:

ظهر مصطلح التنافسية في الستينات، حيث ارتبط بالمؤسسات بهدف قياس مستوى أدائها ومقارنتها بمنافساتها، وقد اهتمت نظرية الأعمال بقياس تنافسية المؤسسات من خلال قياس قدرتها على كسب حصص سوقية أكبر، تحقيق الأرباح، وبالتالي قدرتها على البقاء والاستمرار في السوق أو الانسحاب منه. ويُعرف PORTER (1990) تنافسية المؤسسة على أنها "قدرة المؤسسة على المنافسة والنمو وأن تكون ذات مردودية في السوق"، ويُعرفها أيضا على أنها " قدرة المؤسسة على تقديم سلعة أو خدمة ذات نفقة أقل ومنتج متميّز عن نظيره في الأسواق مع إمكانية الاحتفاظ بهذه القدرة."

لكي تحسّن المؤسسات من تنافسيتها لا بد أن يكون الابتكار والتجديد والإنتاجية وتقليل التكاليف هدفها الأساسي، فطرح منتجات جديدة أو ابتكار طرق إنتاج جديدة وتحسين الإنتاجية واكتشاف أسواق جديدة هي الأدوات التي تضمن بها القدرة على مواجهة المنافسة، وبالتالي تحقيق الأرباح ومنه الاستمرار والبقاء في السوق.[1]

2-1 التنافسية من وجهة نظر الاقتصاديين:

انتقل مصطلح التنافسية إلى مجال التحليل الاقتصادي في الثمانينات، وأصبح المصطلح جوهر خطاب الاقتصاديين والسياسيين على السواء من أجل وصف الحالة الاقتصادية للبلدان، ونجاحها أو فشلها في تحقيق النمو والازدهار. إن سبب انتقال المفهوم إلى مجال الاقتصاد هو العجز التجاري الكبير الذي عرفته الولايات المتحدّة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في تعاملاتها مع اليابان وبعض الدول الآسيوية خلال الفترة (1981-1987)، ممّا أخاف الولايات المتحدة ودول أوروبا من فقدان الريادة الاقتصادية والتكنولوجية.[2]

[1]- المرصد الوطني للتنافسية (2011): التنافسية في الفكر الاقتصادي. سوريا.
[2]- فايز عبد الهادي أحمد (2015): علاقة العولمة بالتنافسية العالمية، دراسة تطبيقية مقارنة على الدول النامية والدول المتقدمة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ص 5.

في أمريكا اعتبر Bill CLINTON **أن "كل بلد هو مؤسسة كبيرة في حالة منافسة في الأسواق الدولية"** وفي أوروبا اعتبر Jacques DELORS (وزير فرنسي للاقتصاد 1981-1984) **"أن أصل البطالة في أوروبا هو ضعف المنافسة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان"**.

ساهمت تلك الأوضاع في ظهور أول تعريف للتنافسية من طرف لجنة الخبرة حول التنافسية الصناعية (تلك اللجنة التي اجتمعت برئاسة بيل كلينتون سنة 1985) **"إن تنافسية البلد هي قدرته في إطار سوق حرة ومتوازنة على إنتاج سلع وخدمات تستجيب للأسواق الدولية مع الحفاظ على أو زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين"**.[1]

زاد الاهتمام بالتنافسية الدولية خلال التسعينات مع تبلور النظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وذلك بعد إنشاء آخر مؤسسة دولية تدير الشؤون الاقتصادية على المستوى الدولي وهي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، بعدم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في سنة 1948.

ترتبط التنافسية على مستوى الدولة بالتفوّق في الأسواق الدولية وبزيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وبالتالي برفاهية المواطنين.

ثانيا: تعاريف التنافسية الدولية، الفرق بين مفهومي المنافسة والتنافسية

توجد تعاريف عديدة للتنافسية الدولية يتناول بعضها تنافسية المؤسسات بينما يهتم بعضها الآخر بتنافسية الدول، نتناول في العنصر تنافسية هذه الأخيرة في الأسواق الدولية، كما أنه من الضروري التفرقة بين التنافسية والمنافسة.

1-2 تعاريف التنافسية الدولية:

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للتنافسية والتي لا يمكن حصرها، ومع ذلك سنورد عددا كبيرا منها، لنوضّح تطوّر مفهومها بين التسعينات والألفينات من جهة، وأيضا لتوضيح اختلاف وجهات نظر الباحثين وكذلك المنظمات والهيآت حول التنافسية، وكذلك للإلمام بجوانبها. نقدم فيما يلي مجموعة من التعاريف: [2]

تعريف Laura D'Andrea Tyson (1985) التنافسية الدولية هي " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه مواطنو الدولة المعنية بمستوى معيشة متنام ومستدام".

[1] - Bellone, F. et Chiappini, R. (2016) : La compétitivité des pays. Edition la Découverte. P 4.

[2]- تم جمع التعاريف من مراجع عديدة أهمها:

فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص ص 6-10. **كذلك** ليلى أحمد خواجه وآخرون (2004) "القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، الواقع وسبل تحقيق الطموحات". مكتبة الشرق الدولية. ص ص11-25. **كذلك**

Bellone, F. et Chiappini, R. Op.Cit. pp.4-8.

يُعرّف PORTER التنافسية على المستوى الوطني هي الإنتاجية حيث يقدم تعريفا للتنافسية "قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسين المستمر في الإنتاجية الصناعية فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما".

إذ أن الهدف الأساسي للبلد هو تحقيق مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للمواطنين، ولا يكون ذلك إلاّ بتحسين مستوى الإنتاجية في القطاع الصناعي وخاصة في المنتجات التكنولوجية

تعريف "منظمة التعاون التنمية الاقتصادية «OCDE» قدمت المنظمة العديد من التعاريف حول التنافسية من بينها التعريف الذي وضعته سنة 1996 "التنافسية تعني قدرة المؤسسات، الصناعات، المناطق، الأقاليم، المجموعات الدولية على توليد وبصفة دائمة دخل ومستوى تشغيل مرتفع نسبيا في مواجهة المنافسة الدولية".

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن تنافسية المؤسسة والدولة والقطاع والمناطق هي متماثلة والتي تهدف كلها إلى تحقيق نفس الهدف وهو توليد دخل مستمر ومستوى تشغيل مرتفع في مواجهة المنافسة الدولية. تعرّض هذا التعريف للانتقاد، لأنه رغم تشابه مفهوم التنافسية بالنسبة للدولة والمؤسسة والقطاع والمناطق، إلاّ أن لهم أهداف مختلفة ووسائل مختلفة لمواجهة المنافسة الدولية.

في نفس الفترة أطلق **المنتدى الاقتصادي العالمي تعريفا للتنافسية** سنة 1997 " قدرة بلد أو مؤسسة على خلق كل سنة نسبيا ثروة إضافية أكثر من منافسيه في الأسواق الدولية ".

يعتبر هذا التعريف التنافسية على أنها قدرة الدولة على تحقيق رفاهية المجتمع من خلال زيادة دخله، وذلك لأنه في ظل الانفتاح والعولمة وبالتالي المنافسة على المستوى الدولي، أصبح من الصعب على الدول تحقيقه.

أعطى مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CPII (1998) تعريفا للتنافسية لا يختلف كثيرا عن التعاريف السابقة وهي "قدرة البلد على تحسين مستوى معيشة مواطنيه".

ويركز المركز على كفاءة البلد بالنسبة لأدائه من سنة لأخرى أكثر من مقارنته ببلدان أخرى وعلى استدامة ذلك التحسّن في إطار الانفتاح المتزايد.

استمرت المنظمات والباحثين في إعطاء تعاريف للتنافسية الدولية خلال سنوات الألفينات، حيث حدث توافقا حول مفهوم التنافسية بأنها تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتي يجب أن تتم بالجهود الداخلية في مجال الرأسمال البشري، الابتكار، انتشار التكنولوجيات الجديدة، أكثر من الكفاءات التجارية.

عرّفت اللجنة الأوروبية سنة 2001 التنافسية على أنها " القدرة على تحقيق تطوّر مدعوم للمداخيل الحقيقية وشروط العيش في المناطق أو الدول بخلق مناصب عمل لكل الطالبين للشغل"

ركّزت اللجنة في هذا التعريف على الشروط الداخلية لتحقيق المداخيل، وهي توفير مناصب عمل للمواطنين وليس على الشروط الخارجية لتحقيقه.

ويُعرّفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية على أنها "قدرة الدولة على توليد القيمة المضافة العالية وبالتالي زيادة الثروة الوطنية، وتحقيق الازدهار للشعوب".

عرفّت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التنافسية سنة 2002 على أنها " قدرة البلدان على التواجد في الأسواق الدولية والمحلية بتطوير القطاعات والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي العالي".[1]

تعتبر القيمة المضافة العالية مصدر ثروة البلد حسب المعهد، وبالتالي يجب التركيز حسب المنظمة على الأنشطة التي بطبيعتها ذات قيمة مضافة عالية والتي هي ذات المحتوى التكنولوجي العالي.

تعريف المعهد العربي للتخطيط في تقريره لسنة 2003: "هي الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمنافسة من قبل الاقتصاديات الأجنبية". ولا تتمثل تلك الأنشطة فقط بعملية التصدير، ولكن أيضا بأنشطة الاستثمار.[2]

وسّع المنتدى الاقتصادي العالمي من تعريفه للتنافسية في تقريره حول التنافسية لسنة 2010-2011 "هي مجموع المؤسسات السياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية لبلد ما" ويحدد مستوى الإنتاجية بدوره المستوى الدائم للرفاهية التي يتمتع بها ذلك البلد، أو بمعنى آخر فالاقتصاديات الأكثر تنافسية هي القادرة على تحقيق مستويات عالية من المعيشة لمواطنيها".[3]

وبالتالي أصبح هناك إقرار بأهمية الإنتاجية في التنافسية وفي تحقيق مستوى معيشي أفضل.

بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009 وتفاقم المشاكل المالية والاقتصادية أصبح **للبنك الدولي أيضا رأيا في التنافسية**، إذ أعلن سنة 2011 نظرته حولها وأعطى التعريف التالي: " **قدرة البلدان على كسب حصص في الأسواق الدولية وأن تتموضع بشكل جيّد في سلاسل الأنشطة العالمية**" والتي ترتكز على الكفاءات التجارية وفي الوقت نفسه على التموضع النسبي للبلد ضمن سلاسل الأنشطة العالمية. فبعد أن كانت

[1] - UNIDO (2013): The industrial competitiveness of Nations. Competitive Industrial performance Report 2012/2013, p. 5.

[2]- المعهد العربي للتخطيط (2003): تقرير التنافسية العربية. الكويت، ص 21.

[3] - World Economic Forum (2011): the global competitiveness report 2010-2011. Editor Klaus, s. Geneva, Switzerland. p.4

سياسة البنك تهتم فقط بوضع برامج التعديل الهيكلي لتأهيل الاقتصاديات النامية وتحقيق استقرارها الاقتصادي في الثمانينات والتسعينات أصبح، ولمواجهة الأزمات، يهتم بفهم الطريقة التي تعمل بها المبادلات الدولية وتساهم في تصنيع البلدان بواسطة سلاسل الأنشطة وبالتالي القيمة العالمية كمتطلب قبلي حتى يستطيع البنك مساعدة البلدان في استراتيجيات تنميتها .

تتوافق وجهة نظر البنك مع منظمة التعاون الاقتصادي حيث أصدرت تعريفا آخر سنة (2009) وهي "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق الدولية"، ثم أعطت تعريفا أكثر شمولية سنة 2015 "التنافسية هي مقياس للمكاسب والخسائر من بيع البلد لمنتجاته في الأسواق الدولية".

عرّف كل من Flora BELLONE et Raphael CHIAPPINI سنة 2016 تنافسية البلد على أنها "**قدرته على الحصول على مكسب من اندماجه الدولي بهدف تحسين على المدى الطويل مستوى معيشة مجموع مواطنيه**". يربط بين المستوى المعيشي والنجاح في التموضّع في الاقتصاد العالمي من خلال تحقيق المكاسب.

تربط التعاريف السابقة كسب حصص سوقية بالنمو الاقتصادي، فإذا كان كسب حصص سوقية لبلد ما يؤدي إلى نموه الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى خسارة حصص سوقية للبلد أو البلدان المنافسة، ومنه تراجع نموها وربما إفقارها، وبالتالي يوجد تضارب في المصالح بين البلدان ما يؤدي إلى تنافسها.

يعتبر الباحثان أن للتعريف ثلاث خصوصيات:

- يؤكد من جديد أن الهدف النهائي للتنافسية لأي بلد هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيه ليس فقط في الأجل القصير ولكن أيضا في الأجل الطويل، ولهذا فإن النجاح في الأسواق الدولية لا يمكن أن يكون هدفا في ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية؛
- يستلزم أن تحقيق المكاسب من الانفتاح الاقتصادي لا يمكن أن يحلّل فقط من جانب تجارة السلع والخدمات، ولكن أيضا بالنظر إلى كل أبعاد الاندماج الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الدولية للتكنولوجيا وكذلك للمعارف؛
- وجود علاقة سببية بين الاندماج الدولي والنمو الاقتصادي، والتي قد تكون إيجابية أو سلبية لبلد ما.

2-2 الفرق بين مفهومي المنافسة والتنافسية:

من أجل فهم التنافسية بشكل واضح يجب التفرقة بينها وبين المنافسة،

أ- **مفهوم المنافسة:** لا تعتبر المنافسة مفهوما حديثا، لأن الأمم تنافست منذ العصور الوسطى على الأسواق البعيدة لمناطق الشرق والغرب، كما تنافست على الحصول على المعادن الثمينة خاصة الذهب من مصادرها، وكانت وسيلتها هي الغزو والحروب ومحاولة السيطرة على الدول التي امتلكتها. إن شكل ومفهوم المنافسة في صورتها الحالية ظهرت مع الثورة الصناعية، حيث كانت الدول الصناعية وشركاتها تتنافس للسيطرة على الأسواق العالمية، وبالتالي تعبّر المنافسة عن وضعية المواجهة التي تكون فيها الشركات والدول في الأسواق الدولية، ونظرا لاختلاف إمكانيات الشركات وظروف كل سوق وخصائص كل سلعة ظهرت الأشكال المختلفة للمنافسة، والتي هي:[1]

+ **المنافسة التامة:** تتميز سوق المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين للسلعة، وتنتج المؤسسات سلعة متجانسة، وتوجد حرية للدخول إلى السوق والخروج منها، بحيث تتوفر المعلومات بشكل كامل للجميع؛

+ **المنافسة الاحتكارية:** يوجد عدد كبير من المنتجين بحيث يقدمون منتجات متشابهة ويتنافسون من خلال طرق ترويجية؛

+ **احتكار القلة:** يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من المنشآت، وتكون السمع متشابهة ولكنها ليست متجانسة، ويوجد حرية في الدخول إلى السوق والخروج منها، وتكون المنافسة غير سعرية؛

+ **الاحتكار التام:** يعتبر سوق سمعة ما سوق احتكار تام في حال وجود منتج وحيد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة، ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق.

ب- **مفهوم التنافسية:** تعتبر التنافسية مفهوما حديثا برز مع الانفتاح الاقتصادي والعولمة، ومن خلال التعاريف التي سبق عرضها يمكن تلخيص مفهومها من وجهة نظر المنافسة، أنها القدرة على مواجهة منافسة الشركات والدول في الأسواق الدولية، وبالتالي هي الأدوات المستخدمة لمواجهة المنافسة، وتختلف تلك الأدوات حسب طبيعة المنافسة في السوق، هل هي منافسة تامة أم احتكارية وغيرها.

[1]- المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ثالثا: جوانب التنافسية الدولية، أهدافها ومبرراتها

من خلال التعاريف التي تم عرضها سابقا يمكننا استخلاص جوانب التنافسية، وكذلك أهدافها. أما ما يُبررها فهو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي وما له من نتائج مختلفة على الدول المتقدمة والنامية، على مستوى الاقتصاد بصفة عامة، وعلى مستوى التنافسية بصفة خاصة.

3-1 جوانب التنافسية الدولية:

عند التمعّن في مجموع التعاريف السابقة نجدها تطرّقت إلى جوانب متعدّدة للتنافسية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **القدرة على:** ويعني ذلك أن التنافسية تعبّر عن القدرات والكفاءات التي يجب أن يمتلكها البلد حتى يستطيع المنافسة والمواجهة في الأسواق الدولية، وهذا يستلزم امتلاك وبناء قدرات إنتاجية وقدرات تجارية.

- **إنتاج السلع والخدمات:** تقع المنافسة في مجال الإنتاج أولا، ومنه يستلزم أن يكون للبلد كفاءة إنتاجية، أي القدرة على إنتاج السلع والخدمات، ولكي يمتلك البلد تلك القدرات يجب أن يمتلك مؤسسات (استثمارات وطنية وأجنبية) قادرة على التنويع في إنتاج السلع والخدمات، ويعبّر عن الكفاءة الإنتاجية أيضا بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. إن العوامل المُؤثرة على هذه الأخيرة عديدة ومن أهمها كفاءة اليد العاملة والتطوّر التكنولوجي والإبداع، تراكم المعارف والخبرات. تنعكس الكفاءة الإنتاجية على التكاليف ومنه الأسعار وكذلك على جودة المنتجات.

- **التواجد في الأسواق الدولية وكسب حصص سوقية:** يرتبط التواجد في الأسواق الدولية بالانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومنه بالكفاءة التجارية من أجل كسب حصص سوقية من خلال الاستجابة للشروط التي تفرضها تلك الأسواق (تنوّع طلب المستهلكين وأذواقهم وكذلك الشروط التي تفرضها الدول والاتفاقيات الدولية) سواء الداخلية أو الخارجية. ويعني ذلك القدرة على البيع وبشكل أكبر من السلع والخدمات مقارنة بالمنافسين، لهذا تتنافس الدول عن طريق مؤسساتها التي تسعى لتقديم خدمات ومنتجات أكثر ابتكارا من أجل توسيع الحصة السوقية وبالتالي الاستمرار في تحقيق الأرباح لها، والمكاسب العديدة للبلد.

- **المقارنة:** ويعني ذلك مقارنة أداء البلد نفسه من سنة لأخرى، وكذلك مقارنته بمجموع البلدان المتنافسة، من خلال مقارنة اختلاف القدرات الإنتاجية والتجارية.

- **الحصول على مكاسب صافية من الاندماج:** ولا تقاس تلك المكاسب فقط بالنتائج التجارية (الميزان التجاري) ولكن الأهم هو تحسين مستوى معيشة الأفراد، فمواجهة المنافسة في الأسواق الدولية ليست هدفا بقدر

ما هي واقع تواجهه الدول عند انفتاحها الاقتصادي، والذي يجعل من الصعب عليها تحقيق المكاسب وزيادة دخلها، وزيادة مستوى معيشة الأفراد.

– **تعدّد المتعرضّين للمنافسة:** دول، قطاعات، مؤسسات، أقاليم...الخ، والتي تشكّل في مجموعها الفاعلين الأساسيين اللذين يجب أن تعتمد عليهم الحكومات الوطنية لتحسين التنافسية وتحقيق الهدف منها.

– **التموضّع في سلاسل الأنشطة العالمية:** يستلزم ذلك التنويع بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، هذا الأخير الذي يفرض على البلد امتلاك عناصر جذب مناسبة. تسمح له بالتموضع بشكل أفضل ضمن شبكات الإنتاج الدولية، وبالتالي في سلاسل القيمة العالمية، أي في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وذات المحتوى التكنولوجي العالي.

– **السياسات والعوامل:** ويفترض ذلك تدخل الدولة من خلال العوامل التي تملكها وكذلك من خلال السياسات التي تضعها، في ظل سيطرة المنافسة غير التامة واقتصاديات الحجم على الأسواق الدولية، من أجل توجيه استغلال الفرص في الأسواق الدولية لصالح الشركات الوطنية.

– **زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، تحسين مستوى المعيشة، تحقيق الثروة:** وذلك من خلال رفع الإنتاجية وتوليد قيم مضافة عالية، وبالتالي التوجّه إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وذات التكنولوجيا العالية، **وهو** هدف أي سياسة اقتصادية، وكذلك هدف التنافسية، فالتنافسية ليست هدفا في ذاته، وإنما هي وسيلة وأداة لتحقيق هدف تحسين مستوى الدخل وبالتالي مستوى معيشة الأفراد في ظل الانفتاح والعولمة.

وفي هذا الصدد يلخّص **معهد التنافسية العالمية**، التنافسية بأنها القدرة على:[1]

- **الإنتاج أكثر وأكفأ نسبيا ويقصد بالكفاءة:**

+ تكلفة أقل، من خلال تحسين الإنتاجية واستعمال الموارد والتكنولوجيا والتنظيم؛

+ جودة أفضل، وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج؛

+ الملائمة: وهي الارتباط بالحاجات العالمية والمحلية.

- **البيع أكثر من السلع المصنّعة** والتحوّل إلى السلع عالية التصنيع والتكنولوجيا، وبالتالي ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية (بما فيها السوق المحلية)، ومنه الحصول على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي وفردي أعلى.

[1]- محمد عدنان وديع (2003)" القدرة التنافسية وقياسها". جسر التنمية العدد 24 ديسمبر، إصدار المعهد العربي للتخطيط الكويت.ص ص1-16

- **استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، خاصة جذب الأنشطة الابتكارية والعمالة الماهرة التي ترفع من المزايا التنافسية.

2-3 أهداف التنافسية الدولية ومبرراتها:

إن **الهدف الرئيس للتنافسية** حسب معظم التعاريف التي تم عرضها، هو **تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطني البلد**، وهو الهدف المنشود لمختلف السياسات الاقتصادية حتى قبل ظهور التنافسية. من أهم مبررات التنافسية هو **أن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي** فرض الكثير من العوائق على البلدان في سبيل تحقيق زيادة المداخيل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (التي لم تكن بهذه الحدة) إذ أن زيادة عدد البلدان المشاركة في المبادلات الدولية فرض عليها جميعا قيد القدرة على ما تقرر تصديره للأسواق الدولية، وبالتالي ما يمكن إنتاجه داخليا من حيث طبيعة المنتجات وكمية الإنتاج، ومنه التشغيل ومستوى الأجور وبالنتيجة الرفاهية الاقتصادية للأفراد. نتج عن الوضع السابق تنافس شديد بين البلدان، وضرورة مواجهتها بتحسين تنافسيتها، ومنه ضرورة تحقيق المكاسب من الانفتاح والعولمة. إن الانفتاح والمنافسة المفروضة على الدول أهم مبررات التنافسية، فهي ليست هدفا في ذاته ولكنها مفتاح لتحقيق اندماج محقق للمكاسب في الاقتصاد العالمي. **إن وسائل التنافسية** حسب التعاريف السابقة متعددة، منها، امتلاك الكفاءة الإنتاجية (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج). الكفاءة التجارية (اكتساب حصص سوقية) بالنسبة للمؤسسات والقطاعات، وكذلك السياسات التي تضعها الدولة في سبيل تحسين مستوى التنافسية منها السياسات الاستثمارية، التجارية، تكوين رأس المال البشري، السياسات التكنولوجية، التموضع في سلاسل الأنشطة العالمية وغيرها.

رابعا: مستويات تحليل التنافسية وأنواعها:

يختلف مفهوم التنافسية على حسب مستوى تحليلها، المؤسسة أو القطاع أو الدولة، مع أن تنافسية القطاع تعبّر عن تنافسية مؤسساته سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأن تنافسية البلد تعبّر عن تنافسية قطاعاته على المستوى الدولي.

4-1 مستويات تحليل التنافسية:

يَستعمل مصطلح التنافسية في قطاع الأعمال على مستوى المؤسسات والقطاعات كما يُستعمل في مجال الاقتصاد، حسب ما تمت الإشارة إليه سابقا، وبحكم اختلاف المستوى الجزئي عن المستوى الكلي فيما يخص الفاعلين الرئيسيين وكذلك في الأهداف، فإن فإننا نجد اختلاف في مفهوم التنافسية بين تلك المستويات.

نلخص مفهوم التنافسية على حسب المستويات السابقة كالتالي: [1]

أ-مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة: أُعطيت تعاريف كثيرة لتنافسية المؤسسة، من بينها:

تعريف Porter (1990) " قدرة المؤسسة على تقديم سلعة أو خدمة ذات نفقة أقل ومنتج متميّز عن نظيره في الأسواق مع إمكانية الاحتفاظ بهذه القدرة"؛

تعريف الأنكتاد (1995) "قدرة المؤسسة على المحافظة على أو زيادة نصيبها السوقي على أساس مستمر"؛

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "هي قدرة الشركات على خلق مستويات توظيف عوامل الإنتاج بشكل مستمر"؛

تعريف آخر "القدرة على انتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"

من خلال التعاريف السابقة فإن المؤسسة تهدف من خلال التنافسية تحقيق الأهداف التالية:

+ **التميّز:** وذلك بتحقيق الاختلافات عن المؤسسات المنافسة المحلية والأجنبية، من خلال تقديم منتج متميّز سواء في الشكل أو في الخصائص، بما يحقق منافع أكبر للمستهلكين؛

+ **زيادة النصيب السوقي:** ولا يتم ذلك إلاّ بقدرة المؤسسة على التفوّق على المنافسين من خلال تقديم منتجات متميّزة أو أسعار اقل، بشرط أن يستمر التفوّق في الأجل الطويل؛

+ **القدرة على توظيف عوامل الإنتاج:** وهذا يعني قدرتها على الاستثمار بشكل مستمر، سواء الاستثمار في العناصر المادية كتوسّع الإنتاج، أو العناصر غير المادية كالتكنولوجيا ورفع مهارات العمّال لزيادة الإنتاجية؛

+ **الربحية:** يعتبر الربح هو الهدف الأساسي لتنافسية المؤسسات، لأنه هو ما يضمن لها النمو والاستمرار في السوق، وإلاّ فأن المؤسسة ستضطر للخروج من السوق الدولية او المحلية أو كليهما.

[1]- تامر فكري النجار (2016): الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية، تجارب عالمية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 57-60، بتصرف.

+ **خلق قيمة بالنسبة للمستهلكين:** وهي القيمة التي يمكن للمؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها، إذ يمكن تتمثل في سعر أقل مقارنة بالمنافسين عند نفس المستوى من المنفعة، أو بتقديم منافع أكبر ما يُبرّر ارتفاع سعر المنتج عن باقي المنافسين.

ب-مفهوم التنافسية على مستوى القطاع: أُعطيت تعاريف عديدة لتنافسية القطاع أو الصناعة من بينها:

تعريف Porter "بأنها قدرة الصناعة على تحقيق نجاح في الأسواق العالمية، من خلال تبني استراتيجية عالمية للمنافسة استنادا إلى متغيّرات تكنولوجية ومهارات مكتسبة"؛

" قدرة شركات قطاع صناعي معيّن في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، ومن ثم تتميّز الدولة في هذه الصناعة"؛

نجد من التعاريف السابقة أن تنافسية القطاع تعني النجاح المستمر في الأسواق الدولية مثل المؤسسات، أيضا تعتبر الصناعة ذات قدرة تنافسية إذا كانت إنتاجية عناصر إنتاجها أكبر من إنتاجية منافساتها على المستوى الدولي أو على الأقل تساويها. يكمن الاختلاف في أن القطاع يتكوّن من مجموع المؤسسات العاملة فيه، وإذا كانت المؤسسات تتنافس ضمن نفس القطاع داخل البلد وتكون لها أهدافا مختلفة، فإنه تصبح لها أهدافا مشتركة وهي جعل القطاع الوطني أو الصناعة الوطنية أكثر تنافسية من الصناعات الأجنبية على المستوى الدولي وذلك بتوجيه من الحكومة.

وتقاس تنافسية الصناعة أو النشاط الممارس من حيث تفوقه على الأنشطة الأخرى في المجالات التالية[1]:

-الجودة الأفضل والمواصفات القياسية الأرقى ؛

-قدرة المنتجات على الإشباع للحاجات المتنامية ؛

-التكنولوجيا المستخدمة وخدمات ما بعد البيع.

وكذلك تقاس تنافسية قطاع صناعي معين من خلال :

-الربحية الكلية للقطاع ؛

-الميزان التجاري للقطاع ؛

-محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج.

[1]- عبد الرؤوف حجاج (2006-2007) :الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها د راسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور، مذكرة ماجيستير، ص 9.

ج-مفهوم التنافسية على المستوى الكلي: أو على مستوى الدولة، وهي تلك التي تم تفصيلها في تعاريف التنافسية والتي من بينها "قدرة الدولة على توليد القيمة المضافة العالية وبالتالي زيادة الثروة الوطنية، وتحقيق الازدهار للشعوب". فالدولة تسعى إلى تحقيق الأهداف الكلية والمنافع لجميع المواطنين، عكس المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة بها.

إن التنافسية بالنسبة للبلد هي في الغالب نسبية وليست مطلقة، ويعني ذلك أنه لا يمكن للدولة تكون ذات تنافسية عالية من جهة في جميع القطاعات كما يُؤكد على ذلك "بورتر" ومن جهة أخرى لا يمكن للبلد أن تكون له تنافسية في صناعة أو قطاع معين بشكل مطلق، وانما ستكون له تنافسية مقارنة بالدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في السوق العالمية.

- **تكامل المستويات السابقة في بناء القدرات التنافسية للبلد:**

إن نجاح مؤسسة على مستوى السوق المحلية أو الدولية بشكل منفرد يعود إلى عوامل استثنائية حققتها تلك المؤسسة دون المؤسسات الأخرى، ولا يقيس ذلك القدرات التنافسية للبلد، ولهذا فإن التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل وهو أحسن مؤشر على الازدهار الاقتصادي للدولة بدلا من تنافسية المؤسسة.

تعتبر المؤسسات والقطاع والدولة فاعليين أساسيين لتحسين تنافسية البلد، فلكل فاعل دوره، إذ أن المؤسسات هي التي تقتحم الأسواق الدولية، وكلما كانت أكثر تنافسية وأكثر ديناميكية أدى ذلك إلى نجاحها واستمرارها. لا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرات تنافسية قادرة على قيادة القطاع وإكسابه قدرة تنافسية على المستوى الدولي، في الوقت نفسه لا يمكن لتلك المؤسسات أن تحقق تلك الديناميكية بمعزل عن الظروف الاقتصادية الكلية في الدولة. إن للدول أو الحكومات دورا بارزا في توفير ظروف مناسبة من خلال السياسات الصناعية والتجارية والتنافسية وغيرها، حتى تعطي الفرصة لمؤسساتها بأن تكون أكثر تنافسية. إذا حدث التكامل بين المستويات أو الأطراف السابقة، سيكون البلد تنافسيا. إذا توجد علاقات متبادلة ومتكاملة بين الأطراف السابقة في تحقيق تنافسية الدولة، فتنافسية الدول تعبّر عن تنافسية مؤسساتها ضمن قطاعات معينة في الأسواق العالمية.

في هذا السياق يُلخص Brinder(1998) التنافسية بقوله "على مستوى الأسواق الدولية، فإن المنافع أو المصالح الوطنية تنتهي بالتداخل مع مصالح مؤسسات البلد".

4-2 أنواع التنافسية الدولية:

لقد ميّز تقرير التنافسية العربية 2003 بالاستناد إلى تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2000 بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، إذ أنه لا يكفي أن يحقق الاقتصاد وضعية تنافسية جيّدة في المدى القصير دون أن يكون قادرا على تحقيقها أيضا في المدى الطويل، لهذا نميّز بين:[1]

– **التنافسية الجارية:** وتعني قدرة البلد على تحقيق نتائج ومؤشرات إيجابية في المدى القصير، وتتعلق تلك النتائج بالأداء الاقتصادي الكلي مثل بيئة الأعمال والجاذبية للاستثمارات، الحصص السوقية ...الخ والتي تجعل البلد في وضع تنافسي أفضل، وكونها قصيرة الأجل لا يعني أنه ستنتهي أهمية تحقيقها في هذا الأجل ولكن يجب ضمان الاحتفاظ بها، مما يستلزم وجود عناصر أخرى تكون أكثر كفاءة لدعمها.

– **التنافسية الكامنة:** وتعني قدرة البلد على تحقيق مؤشرات إيجابية في العناصر التي تضمن تحقيق وضع تنافسي أفضل على المدى البعيد، وهي عناصر ديناميكية تساهم في استدامة القدرة على التنافس. تتمثل تلك العناصر بشكل جوهري في التكنولوجيا والقدرة على الابتكار والتطوير وكفاءة رأس المال البشري، وبالتالي الإنتاجية.

خامسا: القدرات التنافسية، المزايا التنافسية، مراحل تطوّر القدرات التنافسية

عادة يتم استخدام مفهومي القدرات التنافسية والمزايا التنافسية للتعبير عن نفس الشيء، ومع أنهما يخدمان معا التنافسية، إلاّ أنهما يختلفان في المعنى، كما سيتم توضيحه.

1-5 تعريف القدرات التنافسية:

إن أول ما بدأت به التعاريف المقدمة في تعريفها للتنافسية هو " **القدرة** " على إنتاج السلع والخدمات، على التواجد في الأسواق الدولية ومواجهة المنافسين، على توليد المداخيل، على رفع مستوى معيشة الأفراد التحوّل إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وذات المحتوى التكنولوجي العالي وغيرها، ومنه ترتبط التنافسية بالقدرات السابقة التي يجب على البلد أن يمتلكها ليحقق الهدف من التنافسية، ومنه تستند التنافسية إلى "القدرات التنافسية" والتي نعرفها كما يلي" **ما يمتلكه البلد أو يكتسبه من أدوات لمواجهة تحدّيات الانفتاح والاندماج لآجل تحقيق هدف التنافسية ومواجهة باقي البلدان التي تسعى لتحقيق نفس الهدف، باستغلال نفس الفرص التي يتيحها الانفتاح والاندماج. من أهم تلك الأدوات، امتلاك التكنولوجيا، رأس المال البشري، القدرات**

[1]- المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص 22.

الإنتاجية الصناعية، والسياسات التجارية التي تسمح للبلد باستغلال أفضل للفرص وبشكل أفضل من غيره لتحقيق المكاسب من الاندماج وزيادة رفاهية المجتمع".

2-5 تعريف المزايا التنافسية:

يقودنا تعريف القدرات التنافسية إلى ضرورة توضيح مفهوم المزايا التنافسية، إذ تتناول الأبحاث في مجال التنافسية، الميزة التنافسية كمفهوم جديد يعوّض مفهوم الميزة المطلقة والميزة النسبية. تتفق تلك الأبحاث على أن الميزة المطلقة أو النسبية تعني امتلاك البلد لموارد طبيعية تكون هي مصدر الميزة، بينما تعني الميزة التنافسية امتلاك البلد للتكنولوجيا كمصدر للميزة. إن الذي يميّز الميزة التنافسية عن الميزة النسبية هو أن الأولى تستند إلى عناصر عديدة كلية وجزئية تتطوّر باستمرار وتعتمد عليها الدول وشركاتها في اكتساب ميزة وطنية، بما فيها الموارد الطبيعية، رأس المال المادي، رأس المال البشري، التكنولوجيا، والمهم هو حسن استغلال وتكامل العناصر السابقة ممّا يمنح البلد نفوّقا تجاريا في الأسواق الدولية.

نعرّف الميزة التنافسية إذا على أنها: "**التفوّق في استثمار وتثمين والتوجيه الكفء للموارد المتاحة**" نعرّفها أيضا على أنها" **مجموع العناصر التي تشكل محورا للتنافس، والتي يمتلكها ويستثمرها البلد سواء كانت موارد طبيعية أو موقع جغرافي أو سياسات صناعية وتجارية أو رأس مال بشري أو تكنولوجيا...الخ تمنحه القدرة على استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الدولية والمحلية، ليس فقط في الأجل القصير ولكن الأهم في الأجل الطويل. كما أنها كل بعد تنافسي جديد تضيفه البلدان أو شركاتها معتمدة على الابتكار والتجديد يصعب تقليده بسرعة، وبالتالي فهي ذات طبيعة متغيرة وديناميكية".**

إن تراكم رأس المال المادي والبشري وتقدّم وتعقّد التكنولوجيا قد يؤدون إلى فقدان الدول حتى لميزتها التنافسية التكنولوجية التي كانت تتمتع بها، فالتكنولوجيا تمثل الأداة الأهم التي تسمح للاقتصاديات الوطنية بأن تغيّر من موضعها النسبي في الاقتصاد العالمي، ويعتبر إتقان التكنولوجيا مقياسا للقدرة التنافسية وذلك لأن:[1]

- التقدم التكنولوجي يؤدي من خلال إدخال منتجات جديدة وعمليات جديدة، إلى رفع القدرة الإنتاجية الكامنة للاقتصاد؛
- كما يؤدي رفع القدرة الإنتاجية بدوره إلى تعزيز التنافسية.

[1]- عرفان الحق (1999) "تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية". ضمن "القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية". سلسلة بحوث وحلقات عمل من 3 إلى 7 تشرين أول، أبو ظبي، إصدار صندوق النقد العربي، ص ص 74-93.

3-5 مراحل تطوّر القدرات التنافسية:

قسم Porter(1998) مراحل تطوّر القدرات التنافسية إلى أربع مراحل، حيث يعتمد البلد في كل مرحلة على محدّدات معيّنة لبناء قدراته التنافسية. تتمثل تلك المراحل في:[1]

- **المرحلة الأولى، مرحلة الدفع بعوامل الإنتاج:** يعتمد البلد في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج التي يمتلكها في بناء قدراته التنافسية، إذ يعمل على تطوير الصناعات التي تحتاج بشكل أكبر إلى الموارد التي يمتلكها مثل الموارد الطبيعية كالنفط، الحديد، كذلك توفر اليد العاملة غير الماهرة وغيرها. تقوم المنافسة على المنافسة السعرية المستندة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار.

يكون الاعتماد في هذه المرحلة على المحدّدات الأخرى كالعمل الماهر والتكنولوجيا ضعيفا، ممّا يجعل من القدرات التنافسية ضعيفة بشكل كبير، ومنه تكون الميزة التنافسية هشّة وغير مستقرة، حيث يكون الاقتصاد المحلي حساسا للدورات الاقتصادية العالمية (إذ أن أسعار المارد تتحدّد في السوق الدولية). تتدخل الدولة بشكل مباشر في الاستثمار في القطاعات الرئيسية وتعطي دورا أقل للقطاع القطاع الخاص. تقع معظم الدول النامية في هذه المرحلة، إذ تعتمد على ما تمتلكه من موارد طبيعية للمشاركة في الأسواق الدولية، ولهذا نجد تنافسيتها جد ضعيفة.

- **المرحلة الثانية، مرحلة الدفع بالاستثمار:** وهي المرحلة التي تسيطر فيها الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي إذ تتوجه الدولة والقطاع الخاص إلى الاستثمار في مختلف القطاعات بشكل كبير. تقوم البلدان في هذه المرحلة من أجل دعم استثماراتها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يعتمد بناء القدرات التنافسية على عناصر الإنتاج المتقدمة، فضلا عن نظم إدارة المؤسسات، وتوفر بيئة أعمال مُشجّعة للأعمال. يقل الاعتماد في هذه المرحلة على تخفيض السعار لدعم المزايا التنافسية، إذ تتميّز بارتفاع معدّل الاستثمار، ونجد أن عددا قليلا من الدول النامية التي نجحت في الوصول إلى هذه المرحلة منها البرازيل، تايوان، سنغافورة، وغيرها من الدول الناشئة.

- **المرحلة الثالثة، مرحلة الدفع بالابتكار والتجديد:** في هذه المرحلة تتكامل محدّدات بناء القدرات التنافسية خاصة التكنولوجيا ورأس المال البشري، ممّا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور والمعيشة والتعليم، والاستثمار وتكون معظم عناصر بناء الميزة التنافسية متوفرة في عدد كبير من الصناعات التي تتنافس في السوق العالمية بنجاح، وتنشيط المنافسة المحلية. تعتمد الميزة التنافسية في هذه

[1]- تامر فكري النجار، مرجع سابق، ص ص 76-79. بتصرف **كذلك** نيفين حسين شمت (2010): التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص ص 64-67.

المرحلة على المستويات العالية للمهارة والتكنولوجية المتقدمة، ويبدأ تجمّع الصناعات في الظهور (العناقيد الصناعية) من خلال تطوير الصناعات المرتبطة والمساندة ذات المستوى العالمي التي تتنافس دوليا في أجزاء الصناعات الأكثر تمايزا. في هذه المرحلة يقل الاعتماد على انخفاض التكاليف في اكتساب الميزة التنافسية، إذ تعتمد هذه الأخيرة على الابتكار والمهارات والتكنولوجيا.

يختلف دور الدولة عن المراحل السابقة، إذ يكون توجيهيا أكثر من خلال حماية المنافسة وتقديم حوافز الاستثمار، توفير بيئة مناسبة للابتكار والتطوير، نجد في هذه المرحلة الدول المتقدمة.

- **المرحلة الرابعة، مرحلة سيطرة الثروة:** تحقق البلدان في هذه المرحلة الثروة التي كانت تسعى إلى تحقيقها في المراحل السابقة، تصل البلدان إلى هذه المرحلة عندما يكون التراكم الذي حدث في المراحل السابقة هو أصل أو مصدر الميزة التنافسية، بحيث تساهم جميع العوامل وبشكل متكامل في خلق مزايا متعدّدة تمنح البلد التفوّق على منافسيه. من ناحية الشركات نجدها أقل بحثا عن اكتساب المزايا التنافسية، إذ تعتمد على المزايا المحققّة سابقا ممّا قد يَفقدها مزاياها لصالح الشركات الأجنبية.

سادسا: تأثير العولمة على تنافسية الدول النامية ومكاسبها من الانفتاح

رأينا في الفصل الأول كيف أن ظروف تطوّر الانفتاح الاقتصادي خلقت المنافسة بين الدول في الأسواق الدولية، وكيف اشتدت تلك المنافسة خلال الثمانينات وخاص التسعينات بسبب انتشار ظاهرة العولمة، والتي أدت إلى ظهور التنافسية. عادة ما يتم دراسة آثار الانفتاح والعولمة على الدول بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية، ومنها آثارها على تنافسية الدول وبالتالي تحقيق المكاسب وزيادة الدخل التي هي أهداف التنافسية الدولية.

إن تمايز الدول بين دول متقدمة ودول نامية لن يجعل الدول على قدم المساواة فيما يخص قدراتها التنافسية، وبالتالي قدراتها على تحقيق المكاسب والتي تعود بالأساس إلى طبيعة تخصّصها وبالتالي موقعها في الجغرافية الاقتصادية الجديدة. فيما يلي الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة على مكاسب الدول النامية.[1]

قدم المتفائلون من الانفتاح والعولمة حجج عديدة، باعتمادهم على المكاسب النظرية التي تحققها حرية التجارة والتي تتمثل في:

[1]- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 589-591. كذلك نور الدين الحامد، مرجع سابق، 32. كذلك نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص ص 100-101.

- انخفاض تكاليف الإنتاج في المجالات والأنشطة التي تمتلك فيها الدول النامية ميزة نسبية، وذلك بفضل تشجيع المنافسة والتخصيص الأمثل للموارد وتحقيق اقتصاديات الحجم؛
- زيادة الكفاءة وتحسين المنتجات وإحداث تغييرات تقنية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج؛
- زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة الخبرات التي تعتبر نادرة في الدول النامية؛
- القضاء على تشوّهات الأسعار بسبب التدخل الحكومي، واحلال نظام السوق في تخصيص الموارد والمنافسة محل الفساد وأنشطة البحث عن الريع؛
- تطوير البنية الأساسية والوظيفية التي تستلزمها عمليات جذب الاستثمارات الأجنبية، سواء لإقامة المشاريع أو لاستغلال بعض الموارد الطبيعية؛
- زيادة التشغيل وتقليص البطالة في صفوف العمالة ذات التأهيل المتوسط، نظرا لما يمكن أن تستوعبه المشاريع الأجنبية لضعف تكاليفها مقارنة بما هو في الدول المتقدمة؛
- زيادة معدّلات النمو الاقتصادي للاقتصاديات الوطنية بفضل ارتفاع الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات
- تمكين الدول النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة صادراتها، وبالتالي زيادة رصيدها من العملات الأجنبية، وتعزيز ميزانها التجاري. وغيرها من المزايا.

أما المتشائمون أو في الحقيقة الواقعيون فقد قدموا حججا على تضرّر الدول النامية من الانفتاح، باستنادهم إلى واقع تجارة الدول النامية أهمها:

- النمو المحدود للطلب العالمي على الصادرات الأولية، وذلك بسبب تحوّل الدول المتقدمة من التكنولوجيا البسيطة كثيفة المواد الخام إلى التكنولوجيا المتقدمة كثيفة المهارة وذات القيمة المضافة العالية، كذلك زيادة الكفاءة في استخدام المواد الأولية ومن ثم توفير الكثير منها، وأيضا إحلال الكثير من المدخلات الصناعية محل المدخلات الطبيعية مثل المطاط، النحاس، والقطن وغيرها؛
- تدهور شروط تجارة الدول النامية المنتجة للمواد الأولية، وذلك بسبب كثرة المنافسين من جانب المصدّرين لتلك المواد وتحكّم منافسي القلة المستوردين لها من الدول المتقدمة؛
- ارتفاع الحماية في مواجهة صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية والزراعية، حيث نجح عددا من تلك الدول في إنتاج المنتجات المصنّعة والمنتجات الزراعية وعرضها في الأسواق الدولية بأسعار

تنافسية، في مقابل ارتفاع أسعارها في الدول المتقدمة، ممّا عرّض عمّال تلك الدول لفقدان وظائفهم بسبب ارتفاع أجورهم؛

- امتلاك الدول النامية لميزة نسبية في المنتجات الأولية وتشجيع الصادرات منها سيؤدي إلى عرقلة التصنيع بها، والذي يعتبر محرّكا النمو والقطاع الأساسي لتكوين المهارات الفنية والتنظيمية ورجال الأعمال.
- تأثر صادرات الدول النامية سلبا بالإجراءات الوقائية وعمليات الإغراق والدعم التي اتخذتها الدول المتقدمة، كما أدى تدفق السلع الأجنبية ذات الجودة العالية والسعر المناسب من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مع المنافسة غير المتكافئة لمنتجات الدول النامية، إلى تخصّص تلك الدول في الصناعات الهامشية ذات القيمة المضافة الضعيفة؛
- زيادة تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي وبالتالي إضعاف أمنه الاقتصادي وتعرضه لتقلبات الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية؛
- عدم تكافؤ الأطراف المشاركة في العولمة والانفتاح، فالشركات متعددة الجنسيات التي يزيد استغلالها لمقدرات وخيرات الأمم في ظل العولمة تابعة للدول المتقدمة،
- تراجع إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية بسبب خفض وإلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة، وهو ما سيكون له تأثير سلبي على الميزانية العامة وبالتالي القدرة على تمويل الانفاق على التجهيزات الأساسية ومنها التجهيزات الصناعية.

لم تحقق الدول النامية نتائج إيجابية من اندماجها في الاقتصاد العالمي، إذ أنه:[1]

- بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية بفضل الانفتاح والعولمة منذ الثمانينات، إلاّ أن نصيبها بقي ضعيفا؛
- بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن معظمها يتجه نحو الدول المتقدمة وآتيا منها، ولم يستفد إلاّ عددا قليلا منها وهي الدول حديثة التصنيع أو الناشئة اليوم؛
- ارتفع حجم ديونها وعجز معظمها عن سدادها، ممّا أدى إلى ارتفاع معدّل خدمة الدين الذي وصل إلى حد 100% في بعض البلدان؛

[1]- إبراهيم السقا(2017): اقتصاديات العولمة ما بين استحقاقات الدول النامية واستثمارات الفضاء، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص 35-36.

- تحوّل صناعاتها إلى نوع من الإنتاج من الباطن في إطار شبكات الإنتاج الدولية، بسبب احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيات الحديثة، حيث تتحكم في مصير تلك الصناعات وتستفيد من النصيب الأكبر من أرباحها.

تسعى الدول المتقدمة دائما إلى عولمة المجالات التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية من خلال إقحامها في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة حتى تتمكن شركاتها من إيجاد أسواق جديدة، ومن ثم تعظيم أرباحها على حساب الدول النامية،[1] وبالتالي تعاني الدول النامية من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، إذ أن اندماجها السريع في الاقتصاد العالمي وتحوّلها إلى اقتصاد السوق وبالتالي التزامها بقواعد العولمة والتحرير الاقتصادي، أثّر سلبا على تنميتها الاقتصادية. فلقد فقدت الدول النامية القدرة على حماية صناعاتها الوطنية من المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية (من الدول المتقدمة والناشئة)، واحتمال استيلاء الشركات متعددة الجنسيات على الشركات الوطنية في المجالات الاستراتيجية، وتقليص قدرة تلك البلدان على بناء سياستها التنموية بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من الدولة الوطنية إلى الدول القوية تحت مظلة المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وحتى الشركات العالمية.

في الحقيقة هناك تحد كبير بسبب استمرار التفاوتات في القوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، فالقيمة المضافة السنوية التي يحققها عدد من الشركات متعدّدة الجنسيات في الدول المتقدمة تفوق الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول النامية. كما تعاني الدول النامية من قلة الهياكل الأساسية ومرافق التمويل والتكنولوجيا وخدمات التسويق والخدمات الكثيفة الاعتماد على المهارات، وهذا يؤدي الى ارتفاع كبير في الكلف الاقتصادية بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات مهمة على قدرة التنوع لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، كما ان القصور وضعف المؤسسات يشيران الى عدم وجود قدرة محلية كافية لاستيعاب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الناتجة عن العولمة.

[1]- محمد توفيق عبد المجيد (2013)، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 373.

أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية

من أجل اختبار مدى استيعاب الطالب لمحتويات المحور يتم طرح الأسئلة للمناقشة الجماعية، كمّا يُكلف جميع الطلبة بإعداد بطاقات فردية يجيب فيها الطالب عن الأسئلة التي تستلزم البحث والتحليل بالاستعانة بمراجع معيّنة وكذلك بما تعلّمه من المحور.

أسئلة المناقشة: أجب عن الأسئلة التالية :

1-لماذا أُعطيّت للتنافسية تعاريف كثيرة جدا على عكس المفاهيم الاقتصادية الأخرى؟

2-ما الفرق بين تنافسية المؤسسة وتنافسية الدولة؟

3-ما علاقة تنافسية المؤسسة بتنافسية القطاع وبتنافسية الدولة؟

4-ما هو الهدف النهائي لتنافسية الدول في الأسواق الدولية؟

5-ما هي أهمية التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية؟

أعمال بحثية: قم بالإجابة عن الأسئلة التالية في شكل بطاقة تتضمن العناصر التالية،

-مقدمة مختصرة عن الموضوع،

-الاحصائيات والمعطيات المرتبطة بالموضوع؛

-تحليل المعطيات للإجابة عن السؤال.

1-رغم أن التنافس بين الدول كان موجودا منذ الحركات التجارية الأولى، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلاّ المفهوم ظهر فقط مع ثمانينات القرن الماضي، لماذا؟

2-لماذا أصبح من الصعب على الدول ضعيفة التنافسية تحقيق المكاسب من اندماجها في الاقتصاد العالمي؟

3-ما علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالتنافسية الدولية؟

مراجع المحور الثاني:

- إبراهيم السقا(2017): اقتصاديات العولمة ما بين استحقاقات الدول النامية واستثمارات الفضاء، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
- تامر فكري النجار (2016): الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية، تجارب عالمية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- عبد الرؤوف حجاج (2006–2007): الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها د راسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور، مذكرة ماجيستير.
- عرفان الحق (1999) "تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية". ضمن "القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية". سلسلة بحوث وحلقات عمل من 3 إلى 7 تشرين أول، أبو ظبي، إصدار صندوق النقد العربي، ص ص 74–93.
- فايز عبد الهادي أحمد (2015): علاقة العولمة بالتنافسية العالمية، دراسة تطبيقية مقارنة على الدول النامية والدول المتقدمة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- ليلى أحمد خواجه وآخرون (2004) "القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، الواقع وسبل تحقيق الطموحات". مكتبة الشرق الدولية.
- محمد توفيق عبد المجيد (2013)، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- محمد عدنان وديع (2003)" القدرة التنافسية وقياسها". جسر التنمية العدد 24 ديسمبر، إصدار المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- المرصد الوطني للتنافسية (2011): التنافسية في الفكر الاقتصادي. سوريا.
- المعهد العربي للتخطيط (2003): تقرير التنافسية العربية. الكويت.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- نيفين حسين شمت (2010): التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

- Bellone, F. et Chiappini, R. (2016) : La compétitivité des pays. Edition la Découverte.

- UNIDO (2013): The industrial competitiveness of Nations. Competitive Industrial performance Report 2012/2013.

- World Economic Forum (2011): the global competitiveness report 2010-2011. Editor Klaus, s. Geneva, Switzerland.

المحور الثالث

محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين، العلاقة بين الانفتاح والعولمة والتنافسية الدولية، إذ ترتبط هذه الأخيرة بقدرة الدول على مواجهة الدول الأخرى في الأسواق الدولية، في مجال المبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا وغيرها التي فرض تدويلها الانفتاح الاقتصادي. إن امتلاك بلدان دون غيرها لقدرات تنافسية يعود إلى امتلاكها لمؤهلات عديدة تسمح لها بأن تكون الأفضل والأقدر على مواجهة البلدان المنافسة لها، وبالتالي تحقيق المكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الأهداف التعليمية للمحور

سيمكّن هذا المحور الطالب من:

- التعرّف على عناصر بناء القدرات التنافسية، وبالتالي محدّدات التنافسية؛
- فهم أسباب تفوّق الدول المتقدمة على الدول النامية في مجال التنافسية؛
- فهم أسباب تحسين الدول الناشئة لتنافسيها على المستوى الدولي؛
- فهم أهمية شمولية محدّدات وبالتالي مؤشرات التنافسية.

محتويات المحور

نتناول في هذا المحور العناصر التالية:

أولا: محدّدات القدرات التنافسية الدولية حسب Porter

ثانيا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي

ثالثا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية

رابعا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب البنك العالمي

خامسا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب مؤتمر الأمم المتحدّة للتنمية الصناعية

سادسا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب صندوق النقد العربي

إن أهم المرجعيات العالمية والإقليمية التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة محدّدات بناء القدرة التنافسية تتمثل في الدراسات التالية:

- **دراسة Porter(1990)**: في كتابه "الميزة التنافسية للأمم"، حيث اعتبر أن تنافسية الدولة تبنى بالاستناد إلى وجود صناعات رائدة والتي تستند بدورها إلى وجود مؤسسات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال توفر مجموعة من العوامل؛
- **دراسة المنتدى الاقتصادي العالمي**: والذي يقوم بدراسة عددا كبير من المحدّدات الكلية والجزئية للقدرات التنافسية للبلدان، إذ يُصدر تقريرا سنويا يعرض فيه اختلاف البلدان في تلك المحدّدات، كما يُرتبها في كل محدّد؛
- **دراسة المعهد الدولي للتنمية الإدارية**: أنشأ المعهد مركز التنافسية العالمية الذي يقوم هو كذلك بدراسة محدّدات تنافسية الدول. يتفق مركز التنافسية العالمية مع المنتدى الاقتصادي العالمي في معظم المحدّدات، كما يُصدر أيضا تقريرا سنويا يدرس فيه مجموعة من البلدان فقط؛
- **دراسة البنك العالمي**: يقوم البنك الدولي منذ الأزمة المالية 2008-2009 بدراسة تنافسية الدول، ويركّز تبعا لمجال عمله على المحدّدات المرتبطة بالجانب المالي. لا يقوم البنك بإصدار أي تقرير خاص عن تنافسية البلدان؛
- **دراسة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**: هي منظمة تابعة للأمم المتحدّة مجال عملها وأهدافها هي تنمية القدرات الصناعية لدول العالم، وخاصة للدول النامية. تعتبر هذه المنظمة أن تنافسية الدول تُبنى على أساس تنمية القطاع الصناعي خاصة في الصناعات التكنولوجية التي هي ذات قيمة مضافة عالية. تأثير البلد في الصادرات الصناعية العالمية.
- **دراسة صندوق النقد العربي**: والذي يستند إلى دراسة المنتدى الاقتصادي العالمي، لكنه يهتم بتنافسية الدول العربية. يقدم المعهد مجموعة من المحدّدات التي يعتبرها جوهر التنافسية.

سنقوم فيما يلي بعرض محدّدات التنافسية حسب المصادر السابقة.

أولا: محدّدات القدرات التنافسية الدولية حسب Porter (1990):

لم يستخلص Porter محددات التنافسية من خلال التحليل النظري، وإنما بدراسته لعدد من الصناعات الرائدة عالميا في مجموعة من البلدان هي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا الدنمارك، كوريا الجنوبية، سنغافورة. وقد لخّص أسباب نجاح تلك الصناعات في المحدّدات التي ذكرها وخاصة في طريقة ترابطها. مع أن النموذج ركّز على الدول المتقدمة والناشئة التي تتوفّر فيها البيئة الملائمة لتحقيق الميزة، إلاّ أنه يمكن للدول النامية الاعتماد على تلك المحدّدات لتنمية مزاياها التنافسية.[1] هناك أربع محدّدات أساسية بالإضافة إلى دور الحكومة والصدفة، والتي مثّلها "بورتر" في الشكل التالي:

الشكل 4: محدّدات التنافسية حسب Porter

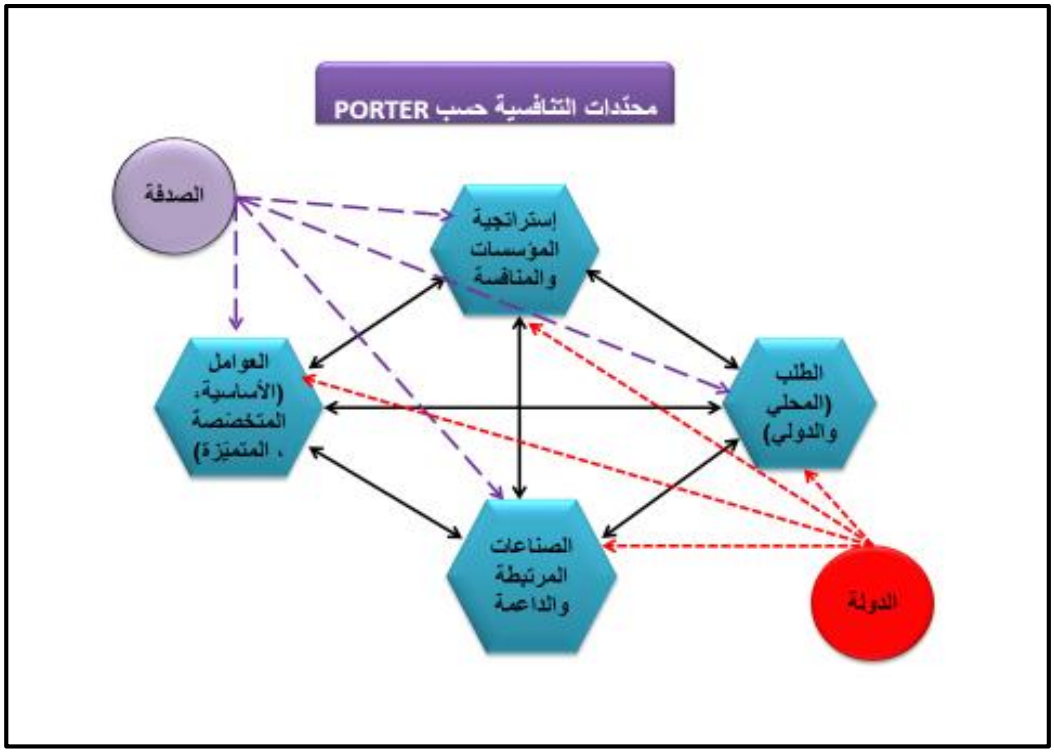

المصدر: Porter M E. (1990): L'avantage concurrentiel des nations. Ed Française 1993. Ed Inter Edition, Paris. P82.

أ-عوامل الإنتاج: تعتبر عوامل الإنتاج المخلات الضرورية لدعم قدرة صناعة ما على المنافسة والتي تتمثل في العوامل الأساسية، منها الموارد الطبيعية، الموارد المالية، المعارف العلمية والتقنية الأساسية، اليد العاملة غير المؤهلة والرخيصة، المناخ المناسب، الموقع الجغرافي، البنية التحتية والاتصالات...الخ، والتي

[1] - Porter M E. (1990): L'avantage concurrentiel des nations. Ed Française 1993. Ed Inter Edition, Paris. PP 82-152, 520-532.

تمتلكها الدول بصفة تلقائية كالموارد الطبيعية، أو تم اكتسابها بقدر بسيط من الاستثمار. إن امتلاكها يمنح للبلد ميزة إذا اقترن بكفاءة استخدامها، وترتبط الصناعات التي نجدها في بلد ما وميزتها، بطبيعة الموارد التي يمتلكها ذلك البلد، ولكنها ميزة مؤقتة لأنها تفقد أهميتها عند وجود عوامل أكثر تطوّرا.

تشترك جميع البلدان في امتلاكها للعوامل الأساسية، ولكن ما يميّزها عن بعضها هي العوامل المتخصّصة وتشمل كل ما تم تطويره من خلال الاستثمار المستمر، مثل اليد العاملة المدربة والمؤهلة، وسائل النقل ووسائل الاتصال المتطوّرة الت تُسهل انتقال المعلومات، ابتكار تكنولوجيا حديثة، وطرق إنتاج ومنتجات جديدة...الخ هذا التميّز هو الذي يحوّل العوامل غير المتخصّصة إلى عوامل متخصّصة تساهم في اكتساب ميزة تنافسية وطنية. إن تثمين واستمرار كل ميزة تنافسية يرتكز إلى رأس المال البشري والتكنولوجيا العالية، وكذا المعرفة المتقدمة، وهذا يستلزم استمرار الاستثمار في تلك العناصر من أجل خلق عوامل أكثر تخصّصا للمحافظة على مستوى تطوّرها، إن الصناعات الرائدة عالميا تعتمد على امتلاك عوامل متميّزة تسمح لها بتقديم منتجات يصعب تقليدها، وهذا ما يصنع الفرق بين المزايا التي تمتلكها الدول النامية والمزايا التي تمتلكها الدول المتقدمة.

ب-الطلب المحلي والدولي: تتمثل السمات الأساسية للطلب المحلي في، طبيعة احتياجات المستهلكين، حجم ومعدّل نموه، وآليات نفل الطلب المحلي إلى الأسواق الدولية. تستطيع المؤسسات تحقيق مزايا إذا استطاعت الاستجابة لظروف الطلب من حيث حجمه وخصائصه، من خلال المتابعة المستمرة للحاجات المتنامية للزبائن، والتي تشكل ضغطا على جميع مؤسسات القطاع دافعة إياها للإسراع في الاستجابة للاحتياجات عن طريق الابداع وتقديم منتجات جديدة. إن وجود طلب محل كبير نسبيا يسمح لمؤسسات القطاع بتحقيق اقتصاديات الحجم في السوق المحلي، فإذا كان حجم السوق المحلية كبيرا ضمن صناعة ما، فإنه يُشجع على توجيه الاستثمارات نحو تطوير التكنولوجيا والبحوث المرتبطة بها، خاصة إذا كانت السوق ديناميكية.

يُعتبر الطلب الخارجي أو الدولي مهما مثل الطلب الداخلي، إذ تمثل قدرة البلد على الاستجابة للطلب الدولي وبالجودة المطلوبة مؤشرا على قدرته على المنافسة، وحتى يساهم الطلب الداخلي في تحقيق ميزة تنافسية وطنية بشكل أفضل، يجب على المؤسسات تجزئته والتخصّص في أجزاء منه فقط لتقوية ميزتها. إن المهارات المكتسبة في عدة أجزاء من السوق من طرف عدة مؤسسات ضمن نفس الصناعة تساهم بشكل كبير في تنمية الميزة التنافسية الوطنية لتلك الصناعة، وهذا ما يسهل على الشركات الوطنية اقتحام الأسواق الدولية.

ج-الصناعات الداعمة والمرتبطة: الصناعات أو الأنشطة المرتبطة والداعمة هي تلك التي تشترك مع بعضها في التكنولوجيا والمدخلات وقنوات التوزيع والعملاء، أو تلك التي تقدم منتجات متكاملة أو مكمّلة. إن وجود صناعة ما يخلق حولها مجموعة من الأنشطة والصناعات، مدخلات الإنتاج، قنوات التوزيع، التسويق، خدمات ما بعد البيع...الخ والتي تعتبر خدمات ومنتجات مكمّلة. تساهم طبيعة ومستوى جودة المنتجات والخدمات المكمّلة في زيادة الطلب على منتجات الصناعة الوطنية على المستوى الدولي. بالمقابل يساهم الطلب على منتجات الصناعة الوطنية في زيادة الطلب على المنتجات المكمّلة لها، خاصة إذا كانت تعمل جميعها في شكل متكامل ومتشابك، في إطار "العناقيد الصناعية" التي تعتبر من أهم ملامح خلق الميزة التنافسية في الكثير من الصناعات العالمية. ويؤكد Porter, M أن نجاح الدولة لا يمكن أن يقاس في إطار صناعة ما بمعزل عن إطارها الكلي، إذ يجب قياسها في إطار العناقيد الصناعية التي ترتبط بعلاقات أفقية وعمودية. ويعكس تطوّر تلك العناقيد مرحلة التطوّر الاقتصادي للدولة، إذ لا يعتبر نجاح تنافسية شركة ما مقياسا على تنافسية الدولة حيث يمكن أن يرجع ذلك النجاح إلى عوامل استثنائية استفادت منها تلك الشركة فقط، ولم تستفد منها باقي شركات القطاع لهذا فإن نجاح مجموعة من الشركات في صناعة معينة وكافة الأنشطة المرتبطة بها، دليل على وجود قوة في الصناعة ككل.

د-استراتيجية المؤسسات والمنافسة: إن وجود منافسة محلية قوية يعتبر حافزا لخلق واستمرارية الميزة التنافسية في أنشطة أو صناعات معيّنة، ففي ظل مواجهة المؤسسات المحلية لتلك المنافسة تتبنى استراتيجيات مختلفة، إذ يتبنى بعضها استراتيجية القيادة بالتكلفة، بينما يتبنى البعض الآخر استراتيجية القيادة بالتميّز، وعندها ستقدم تلك المؤسسات بشكل متكامل ميزة تنافسية للقطاع من خلال تخفيض التكاليف وتحسين الجودة وكذلك تقديم منتجات جديدة من خلال الابتكار، والتي تسمح لها بالمنافسة على المستوى الدولي.

تشكّل العوامل السابقة نظاما متكاملا والتي يعتبرها "بورتر" ماسة بناء القدرة التنافسية للصناعة وبالتالي للبلد والتي تربطها في الشكل السابق خطوطا متواصلة، بحيث أن كل عامل يُؤثر ويتأثر بباقي العوامل.

هـ-دور الصدفة والحكومة: ضمن نفس الشكل يوجد عاملان آخران وهما الحكومة والصدفة واللذان اعتبرهما "بورتر" من العوامل الثانوية التي يمكنها المساهمة في بناء القدرة التنافسية للبلد في صناعة ما، ولهذا مثلهما بخطوط متقطعة باعتبارهما ليسا من النظام المتكامل. تتعلق الصدفة بالأحداث العابرة أو التطوّرات التي تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم الحكومات والتي يمكن أن تبطل فوائد بعض المنافسين وتحدث تغييرات في الموقع التنافسي للمؤسسات والدول مثل الحروب، القرارات السياسية للحكومات الأجنبية، من الأمثلة التي

يمكن تقديمها عن دور الصدفة في نجاح صناعة ما، الأزمة الصحية العالمية الذي تسبب فيها انتشار فيروس "Covid 19" والتي كانت فرصة في زيادة نشاط ونجاح شركات صناعة المواد شبه الصيدلانية على المستوى الدولي نظرا لارتفاع الطلب العالمي على تلك المنتجات.

أما بالنسبة للدولة ورغم اعتبار "بورتر" لها أنها لا تساهم إلاّ بشكل ثانوي في بناء القدرة التنافسية وبالتالي الميزة التنافسية للبلد، بافتراض سيادة المنافسة والشفافية على المستوى العالمي، وأن للدولة دورا اشرافيا وليس تدخليا. فقد تشجع الحكومة الاستثمار في قطاع معيّن وذلك من خلال منح بعض الامتيازات الضريبية أو منح القروض وامتيازات أخرى، ممّا يسمح للمؤسسات الناشطة فيه باكتساب مزايا تنافسية تعود بالإيجاب على القطاع على المستوى المحلي وربما أيضا الدولي. يختلف دور الحكومة بين الدول المتقدمة والدول النامية فهذه الأخيرة تحتاج إلى مرافقة الحكومة بدعم الصناعات والمؤسسات وكذا تكييف التشريعات لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا، ومع مع ذلك للدولة دورا جوهريا في الدول المتقدمة لتهيئة الظروف لمؤسساتها وصناعاتها لاكتساب الميزة التنافسية، كما سنرى لاحقا.

ثانيا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي:

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بدراسة العديد من محدّدات البيئة الكلية والجزئية لبناء القدرات التنافسية للدول، ويعتبر أن الدول تعتمد على عناصر دون غيرها على حسب مستوى تطوّرها الاقتصادي.

2-1 التطوّر التاريخي لمؤشر قياس التنافسية: تأسس المنتدى سنة 1971[1] تحت اسم "منتدى الإدارة الأوروبي" كمنظمة غير ربحية بمبادرة منه للمساهمة في تحسين الاقتصاد العالمي، ثم أصبحت في سنة 1987 تحت اسم "المنتدى الاقتصادي العالمي" " **W**ord **E**conomic **F**orum" يوفر المنتدى منصات حوارية لحشد الجهود لمواجهة تحديات ومشاكل في النظم العالمية المترابطة في عالم شديد التعقيد وشديد التغيّر، وتعمل الحكومات ومنظمات الأعمال والمجتمعات المدنية على تحديد تلك المشاكل وتسعى لإيجاد حلول لها وتبني السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها محليا، أو في إطار التعاون الدولي.

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي على عضوية دول العالم ومئات الشركات العالمية الكبرى المؤثرة في الاقتصاد العالمي، وشركاء الصناعة وشركاء استراتيجيون يضمون مائة شركة قيادية في العالم، تمثل مناطق ومجالات عمل مختلفة، كما يضم المنتدى شركاء النمو العالمي من الشركات ذات معدلات النمو العالمي

[1]- تقرير التنافسية العالمية 2020 على الموقع -http://alamarabi.com/2021/01/1

المرتفعة المرشحة لتصبح رائدة لصناعتها في المستقبل وشركات تكنولوجيا ريادية تعمل على تطوير اختراعات تقنية تعيّر حياة مستخدميها، ولديها تأثير متوقّع طويل الأمد على الأعمال والمجتمع.

يقيم المنتدى اجتماعات إقليمية في افريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كذلك يستضيف اجتماعات سنوية شتوية تستغرق خمسة أيام في مدينة دافوس في سويسرا، ويشارك في الاجتماع عدد كبير من قادة الأعمال والقادة السياسيين الدوليين والاقتصاديين والصحفيين لمناقشة موضوعات سياسية واقتصادية وعقد صفقات تجارية.

يقوم المنتدى بإصدار تقرير سنوي منذ سنة 1979 عن التنافسية الأوروبية يتضمن ترتيبا عالميا للدول حسب قدرتها التنافسية، بهدف تحفيز صانعي السياسات وقطاع الأعمال والمهتمين بقضايا التنمية إلى أبعد من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي إلى تعزيز الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز قدرة الاقتصاديات على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية. في أول تقرير سنة 1979 غطى المنتدى 16 دولة أوروبية، وفي سنة 1989 صدر أول تقرير للتنافسية العالمية بالاشتراك مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية، وابتداء من سنة 1996 يقوم المنتدى والمعهد بإصدار تقارير منفصلة للتنافسية العالمية بمنهجية خاصة بكل منهما.

2-2 منهجية "مؤشر التنافسية العالمية": يتكون مؤشر التنافسية من مؤشرين رئيسيين، الأول مؤشر تنافسية النمو: والذي يقيس مدى قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو دائم على المديين المتوسط والطويل، من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي، أما الثاني فهو مؤشر تنافسية الأعمال: والذي يتناول المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، إذ يقيس العوامل المؤثرة في مستوى الانتاجية وبالتالي المستوى الاقتصادي الحالي بالمقارنة مع معدل دخل الفرد.

أصبحت تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي تصدر تحت اسم "التقرير العالمي للتنافسية" ابتداء من 2007-2008 وفق منهجية جديدة باعتماده على مؤشر وحيد لقياس التنافسية هو "مؤشر التنافسية العالمية" لقياس أداء الاقتصاد الكلي والجزئي وكذلك لترتيب الدول واستمر إلى غاية 2017.

يقيس "مؤشر التنافسية العالمية" أو "المؤشر العام للتنافسية" GCI (Global Competitiveness Index) أداء مؤسسات الدولة والسياسات التي تتبناها والتي تحدّد مستوى الإنتاجية والدخل والمكاسب الاقتصادية والعوامل التي تحدّد ازدهار الاقتصاد في الحاضر والمستقبل ومنه قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي واستدامة التنمية. في سنة 2018 عدّل المنتدى قليلا من منهجيته وصدر أول تقرير وفق المنهجية الجديدة في نفس السنة.

يُعتمد في حساب مؤشر التنافسية على نوعين من البيانات أو المعلومات، أولها البيانات الكمية والمعلومات التي تتعلق بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول عليها من خلال التقارير الاحصائية المحلية أو الدولية، أما النوع الثاني فهي بيانات نوعية حيث يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال والمستثمرين وصناع القرار في الدول المشاركة. تختلف إذا منهجية المنتدى الاقتصادي عن منهجية بورتر في تحديد عوامل أو محدّدات بناء القدرات التنافسية للبلد.

2-3 محدّدات بناء القدرات التنافسية ومؤشراتها: سنتطرق إلى دراسة محدّدات بناء القدرات التنافسية وفق منهج المنتدى الاقتصادي العالمي بالاعتماد على المنهجية المعتمدة إلى غاية 2017، ثم نستعرض المحدّدات الجديدة التي أضافها تقرير سنة 2018.

يتكون مؤشر التنافسية العالمية من 114 معيارا أو محدّدا جزئيا، يتوزّعون بين محدّدات كمية (33 مؤشر) ومحدّدات نوعية (78 مؤشر)، ويتم تجميع تلك المعايير أو المتغيرات في12 ركيزة للتنافسية ويتم تصنيف تلك الركائز إلى ثلاث مجموعات وهي: المتطلبات الأساسية، متطلبات تعزيز الكفاءة ومتطلبات الإبداع والتطور. تعطى للمؤشرات الفرعية في المجموعات الثلاث أوزان مختلفة لحساب المؤشر العام للتنافسية، ترتبط تلك الأوزان بمرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها مختلف الاقتصاديات والتي يتم قياسها بالناتج الوطني الإجمالي السنوي للفرد، وهو ما يعني أن هذه الأوزان ليست ثابتة كون البلد يمكن أن ينتقل من مرحلة نمو إلى أخرى.[1]

نوضح تلك المحدّدات وتصنيفها وفق الشكل التالي:

[1] -Word Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus، S. Geneva، Switzerland. P5.

سنعتمد على هذا التقرير في شرح المحدّدات

الشكل 5: محدّدات القدرات التنافسية وفق المنتدى الاقتصادي العالمي

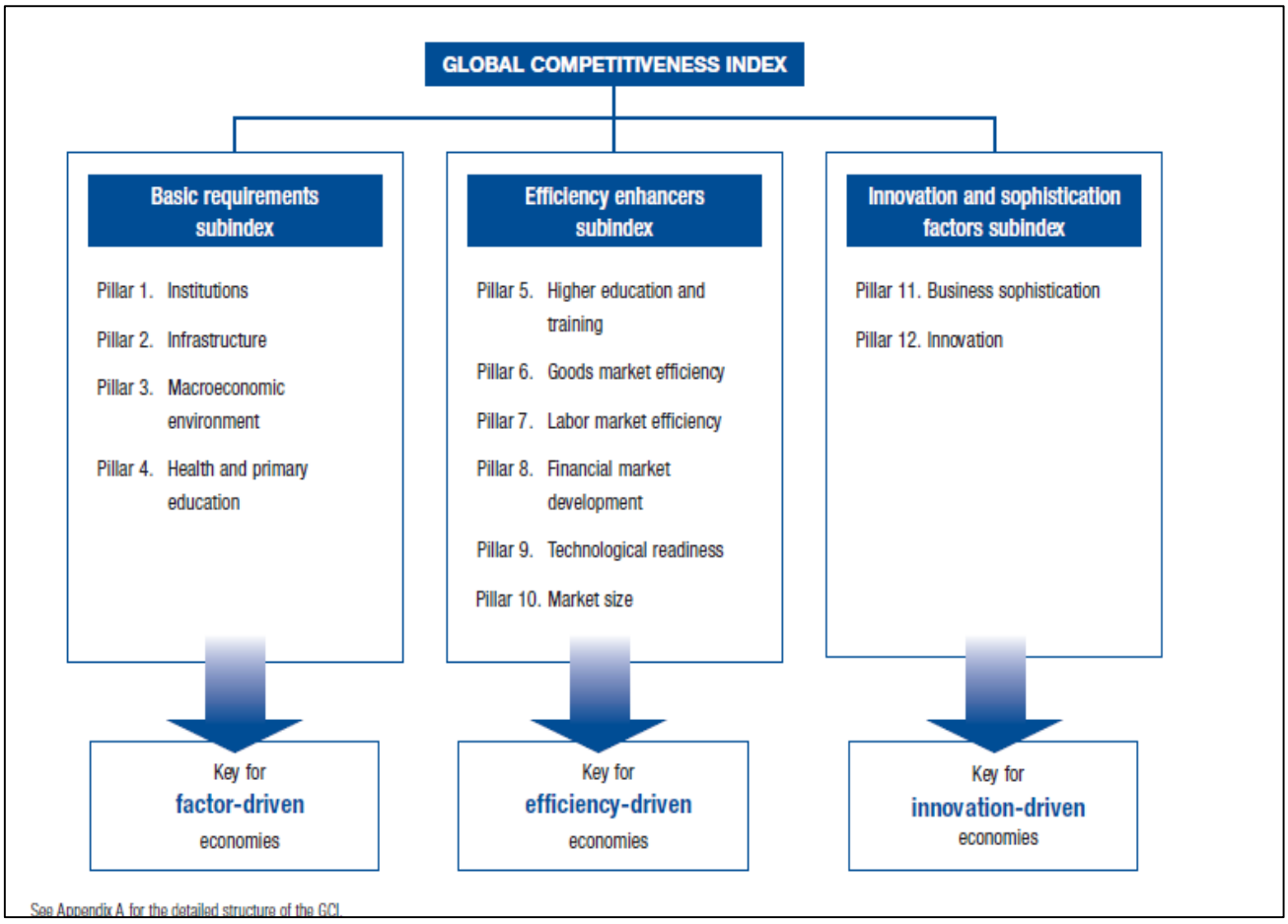

المصدر:

World Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. P 5.

وفيما يلي شرح لتلك المحدّدات وكيفية قياسها[1]

أ-**المتطلبات الأساسية:** لا تتعلق هذه العناصر بالأجل، كما أنها لا تخص قطاع أو نشاط معيّن، لأنها تعتبر المتطلبات الأدنى التي يجب توفيرها من أجل أن ينطلق البلد في بناء قدراته التنافسية، فكلما زاد مستوى جودة تلك العناصر كلما كان البلد أقدر على تحقيق مستوى أفضل من التنافسية.

تتمثل محدّدات هذه المجموعة فيما يلي:

- **الركيزة الأولى، الهيآت والمؤسسات:** تعتمد البيئة المؤسسية لبلد ما على كفاءة وسلوك كل أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وتحدّد تلك الهيآت والمؤسسات الإطار القانوني والإداري الذي يتفاعل

[1] - World Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus، S. Geneva، Switzerland. PP35-37.

من خلاله الأفراد والشركات والحكومات. إن جودة المؤسسات العامة للبلد لها تأثير قوي على التنافسية والنمو إنه يؤثر على قرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج ويؤدي دورًا رئيسيًا في الطرق التي توزع بها المجتمعات الفوائد وتتحمل تكاليف استراتيجيات وسياسات التنمية. تعتبر المؤسسات الخاصة الناجحة أيضًا مهمة للتنمية السليمة والمستدامة للاقتصاد، فقد أبرزت الأزمة المالية العالمية 2007-2008، إلى جانب العديد من فضائح الشركات، أهمية معايير المحاسبة والإبلاغ والشفافية لمنع الاحتيال وسوء الإدارة، وضمان الحكم الرشيد والحفاظ على ثقة المستثمرين والمستهلكين.

قد يكفي أن يكون عمل الهيآت والمؤسسات على مستوى معين من الكفاءة ليضمن تحقيق مستوى معين من التنافسية على أن يكون هناك تحسينا مستمرا في كفاءتها، فالواقع يؤكد أن هناك دولا ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية قد حققت نموا اقتصاديا وازدهارا تجاريا دون أن ترقى مؤسساتها إلى تحقيق الكفاءة العالية، فالهيئات والمؤسسات تعبّر في هذا الإطار عن كفاءة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.[1]

يقيس المنتدى هذه الركيزة بـــ 16 مؤشر.

من بين المؤشرات التي يستخدمها المنتدى، حقوق الملكية، حماية الملكية الفكرية، استقلالية القضاء الجريمة المنظمة، كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات، شفافية وضع السياسات الحكومية، هدر المال في الإنفاق الحكومي، موثوقية خدمات الشرطة، المحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين، وغيرها والتي تعبّر كلها عن جودة الإطار المؤسساتي لعمل الحكومة والمؤسسات والهيآت المرتبطة بها. والتي نُظهرها في الشكل الموالي.

[1] - Nézeys, B. (1994): les politiques de compétitivités. Ed. Economica, Paris. p.140.

الشكل 6: مؤشرات قياس محدّد الهيآت والمؤسسات

1st pillar: Institutions
1.01 Property rights
1.02 Intellectual property protection
1.03 Diversion of public funds
1.04 Public trust in politicians
1.05 Irregular payments and bribes
1.06 Judicial independence
1.07 Favoritism in decisions of government officials
1.08 Wastefulness of government spending
1.09 Burden of government regulation
1.10 Efficiency of legal framework in settling disputes
1.11 Efficiency of legal framework in challenging regs
1.12 Transparency of government policymaking
1.13 Business costs of terrorism
1.14 Business costs of crime and violence
1.15 Organized crime
1.16 Reliability of police services
1.17 Ethical behavior of firms
1.18 Strength of auditing and reporting standards
1.19 Efficacy of corporate boards
1.20 Protection of minority shareholders' interests
1.21 Strength of investor protection 0-10 (best)

المصدر: World Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report

– **الركيزة الثانية، البنى التحتية:** البنية التحتية الشاملة والفعالة أمر بالغ الأهمية لضمان الأداء الفعال للاقتصاد. تُمكّن وسائل النقل الفعالة –بما في ذلك الطرق عالية الجودة والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي رواد الأعمال من توصيل سلعهم وخدماتهم إلى السوق بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب وتسهيل انتقال العمال إلى الوظائف الأكثر ملاءمة.

تعتمد الاقتصادات أيضًا على إمدادات الكهرباء الخالية من الانقطاعات والنقص حتى تتمكن الشركات والمصانع من العمل دون عوائق، أخيرًا، تسمح شبكة اتصالات قوية وواسعة النطاق بالتدفق السريع والحر للمعلومات، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية الشاملة، كما أن جودتها تمنح مزايا لكل المتعاملين وتدعم كفاءة المؤسسات.

يستخدم المنتدى الاقتصادي لقياس هذا المحدّد 8 مؤشرات، يوضّحها الشكل التالي:

الشكل 7: مؤشرات قياس محدّد البنية التحتية

2nd pillar: Infrastructure	
2.01	Quality of overall infrastructure
2.02	Quality of roads
2.03	Quality of railroad infrastructure
2.04	Quality of port infrastructure
2.05	Quality of air transport infrastructure
2.06	Available airline seat kilometers millions/week
2.07	Quality of electricity supply
2.08	Mobile-cellular telephone subscriptions /100 pop.
2.09	Fixed-telephone lines /100 pop.

من بين المؤشرات التي تقيس البنى التحتية، جودة البنية التحتية الشاملة، جودة الطرقات، جودة البنية التحتية للنقل الجوي، اشتراكات الهاتف المحمول، والتي تساهم في تسهيل الحياة اليومية للمواطنين وكذلك في تسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية الصناعية والفلاحية والخدمية.

– **الركيزة الثالثة، بيئة الاقتصاد الكلي:** يعد استقرار بيئة الاقتصاد الكلي أمرًا مهمًا للأعمال التجارية وبالتالي فهو مهم للقدرة التنافسية الشاملة لأي بلد. على الرغم من أنه من المؤكد أن استقرار الاقتصاد الكلي وحده لا يمكن أن يزيد من إنتاجية أي دولة، فإنه من المسلم به أيضًا أن فوضى الاقتصاد الكلي تضر بالاقتصاد، ولا تستطيع الحكومة تقديم الخدمات بكفاءة إذا كان عليها سداد مدفوعات عالية الفائدة على ديونها السابقة وغيرها. لا تستطيع الشركات العمل بكفاءة عندما تكون معدلات التضخم خارج نطاق السيطرة، وبالتالي لا يمكن للاقتصاد أن ينمو بطريقة مستدامة ما لم تكن البيئة الكلية مستقرة، والتي تعطي الاطمئنان لملاّك ومستثمري رأس المال، وبالتالي القدرة على جذب المستثمرين المحليين والأجانب. إن الاستقرار يؤدي إلى زيادة الادخار ومنه الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

دائما ما يعتمد المنتدى على مؤشرات عديدة لقياس الركيزة أو المحدّد، وذلك بغية الإلمام بأكبر قدر من جوانب ذلك المحدّد، وفي بيئة الاقتصاد الكلي يستعمل المنتدى المؤشرات التالية:

الشكل 8: مؤشرات قياس محدّد بيئة الاقتصاد الكلي

3rd pillar: Macroeconomic environment	
3.01	Government budget balance % GDP
3.02	Gross national savings % GDP
3.03	Inflation annual % change
3.04	Government debt % GDP
3.05	Country credit rating 0-100 (best)

حسب الشكل هناك 5 مؤشرات لقياس بيئة الاقتصاد الكلي، والتي تتمثل في، رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج الحلي الإجمالي، إجمالي المدخرات الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التضخم، الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي، التصنيف الائتماني للدولة لدى المنظمات الدولية.

– **الركيزة الرابعة، الصحة والتعليم الابتدائي:** تعتبر القوة العاملة السليمة أمرًا حيويًا للقدرة التنافسية والإنتاجية للبلد، إذ لا يمكن للعمال المرضى أن يعملوا بإمكانياتهم وسيكونون أقل إنتاجية. يؤدي اعتلال الصحة إلى تكاليف كبيرة على الأعمال التجارية، حيث غالبًا ما يكون العمال المرضى غائبين أو يعملون بمستويات منخفضة من الكفاءة وبالتالي فإن الاستثمار في تقديم الخدمات الصحية أمر بالغ الأهمية لاعتبارات اقتصادية وأخلاقية. بالإضافة إلى الصحة، تأخذ هذه الركيزة في الاعتبار كمية ونوعية التعليم الأساسي الذي يتلقاه السكان، والذي يتزايد أهميته في اقتصاد اليوم. يزيد التعليم الأساسي من كفاءة كل عامل على حدا.

في محدّد الصحة والتعليم الابتدائي وضع المنتدى 10 مؤشرات لقياس جوانب الصحة والتعليم في البلد، والتي يُظهرها الشكل التالي:

الشكل 9: مؤشرات قياس محدّد الصحة والتعليم

4th pillar: Health and primary education	
4.01	Malaria incidence cases/100,000 pop.
4.02	Business impact of malaria
4.03	Tuberculosis incidence cases/100,000 pop.
4.04	Business impact of tuberculosis
4.05	HIV prevalence % adult pop.
4.06	Business impact of HIV/AIDS
4.07	Infant mortality deaths/1,000 live births
4.08	Life expectancy years
4.09	Quality of primary education
4.10	Primary education enrollment rate net %

تتمثل تلك المؤشرات في مدى انتشار الأمراض والأوبئة، وكذلك مدى انتشار التعليم وجودته مثل، مدى الإصابة بالملاريا، وبالتالي مدى تأثير الملاريا على الأعمال، أيضا انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، جودة التعليم الأساسي، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي وغيرها.

ب–متطلبات تعزيز الكفاءة: تتمثل في المحدّدات التي تساهم في بناء القدرات التنافسية، ومنه اكتساب مزايا في الأجل القصير وتحقيق التنافسية الجارية، والتي تتمثل في:

– **الركيزة الخامسة، التعليم العالي والتكوين المهني:** يعد التعليم العالي والتدريب عالي الجودة أمرًا بالغ الأهمية للاقتصاديات التي ترغب في الارتقاء في سلسلة القيمة إلى ما بعد عمليات الإنتاج والمنتجات البسيطة. يتطلب اقتصاد العولمة على وجه الخصوص اليوم من البلدان رعاية مجموعات من العمال المتعلمين جيدًا القادرين على أداء المهام المعقدة والتكيف بسرعة مع بيئتهم المتغيرة والاحتياجات المتطورة لنظام الإنتاج. تقيس هذه الركيزة معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية والجامعية بالإضافة إلى جودة التعليم كما تم تقييمها من قبل قادة الأعمال. إن التحكّم في ميادين العلوم والتكنولوجيا عند المستوى الذي تفرضه المنافسة الدولية والمحافظة عليه، لا يكون إلاّ عن طريق وجود نظام تعليمي فعّال يسمح باكتساب المعارف والمهارات، فوجود نظام تعليمي مناسب، يُشجع رأس المال البشري على فهم وابتكار طرق إنتاج أكثر تعقيدا، كما أن الاستثمار في العمالة المكوّنة تكوينا عاليا يعطي نتائجه على مستوى التطبيق بشكل أفضل من الإنفاق على العمالة غير المتعلّمة، أو ذات المستوى التعليمي الأدنى.[1] يؤخذ مدى تدريب الموظفين أيضًا في الاعتبار بسبب أهمية التدريب المهني والمستمر أثناء العمل –والذي يتم تجاهله في العديد من الاقتصادات –لضمان التطوير المستمر لمهارات العمال.

هناك 8 مؤشرات لقياس التعليم العالي والتكوين المهني، والتي تقيس جوانب اكتساب المعرفة النظرية والتطبيقية، كما يوضحها الشكل التالي:

[1] - Nézeys, B. Op.Cit. p.76.

الشكل 10: مؤشرات قياس محدّد التعليم العالي والتكوين المهني

5th pillar: Higher education and training	
5.01	Secondary education enrollment rate gross %
5.02	Tertiary education enrollment rate gross %
5.03	Quality of the education system
5.04	Quality of math and science education
5.05	Quality of management schools
5.06	Internet access in schools
5.07	Local availability of specialized training services
5.08	Extent of staff training

تتمثل تلك المؤشرات في، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وكذلك معدّل الالتحاق بالتعليم العالي، جودة منظومة التعليم، جودة مدارس الإدارة، الوصول إلى الإنترنت في المدارس، مدى تدريب الموظفين وغيرها.

– **الركيزة السادسة، كفاءة سوق السلع:** تتمتع البلدان التي لديها أسواق سلع تتسم بالكفاءة بوضع جيد يُمكّنها من إنتاج المزيج الصحيح من المنتجات والخدمات نظرًا لظروف العرض والطلب الخاصة بها، فضلاً عن ضمان إمكانية تداول هذه السلع بفعالية أكبر في الاقتصاد. تعتبر المنافسة السليمة والشفافة في السوق المحلية والأجنبية مهمة في دفع كفاءة السوق، وبالتالي إنتاجية الأعمال، من خلال ضمان أن الشركات الأكثر كفاءة، والتي تنتج السلع التي يطلبها السوق، هي تلك التي تزدهر. لأسباب ثقافية وتاريخية قد يكون العملاء أكثر تطلبًا في بعض البلدان من بلدان أخرى، ويمكن أن يخلق هذا ميزة تنافسية مهمة، لأنه يجبر الشركات على أن تكون أكثر ابتكارًا وتوجهًا نحو العملاء، وبالتالي يفرض الانضباط اللازم لتحقيق الكفاءة في السوق.

نظرا لتعدّد جوانب سوق السلع، فإن المنتدى يستخدم مؤشرات كثيرة لقياس حجمه وكفاءته، كما يتبيّن من الشكل التالي:

الشكل 11: مؤشرات قياس محدّد كفاءة سوق السلع

6th pillar: Goods market efficiency
6.01 Intensity of local competition
6.02 Extent of market dominance
6.03 Effectiveness of anti-monopoly policy
6.04 Effect of taxation on incentives to invest
6.05 Total tax rate % profits
6.06 No. of procedures to start a business
6.07 Time to start a business days
6.08 Agricultural policy costs
6.09 Prevalence of non-tariff barriers
6.10 Trade tariffs % duty
6.11 Prevalence of foreign ownership
6.12 Business impact of rules on FDI
6.13 Burden of customs procedures
6.14 Imports % GDP
6.15 Degree of customer orientation
6.16 Buyer sophistication

تتمثل مؤشرات هذا المحدّد في، **شدّة** المنافسة المحلية، مدى السيطرة على السوق، إجمالي معدّل الضريبة، الوقت اللازم لبدء الأعمال مقاسا بالأيام، انتشار الحواجز غير الجمركية، تأثير قواعد الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر، متطلبّات المشتري، انتشار الملكية الأجنبية، تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار، الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها.

– **الركيزة السابعة، كفاءة سوق العمل:** تعد كفاءة ومرونة سوق العمل أمرًا بالغ الأهمية لضمان تخصيص العمال لاستخدامهم الأكثر فعالية في الاقتصاد، وتزويدهم بالحوافز لبذل قصارى جهدهم في وظائفهم. لذلك يجب أن تتمتع أسواق العمل بالمرونة اللازمة لتحول العمال من نشاط اقتصادي إلى آخر بسرعة وبتكلفة منخفضة، والسماح بتقلبات الأجور دون الكثير من الاضطرابات الاجتماعية. يجب أن تضمن أسواق العمل الفعالة أيضًا حوافز قوية واضحة للموظفين وأن تعزز الجدارة في مكان العمل، هذه العوامل مجتمعة لها تأثير إيجابي على أداء العمال وجاذبية البلد للمواهب.

يستخدم المنتدى أيضا عددا مهما من المؤشرات، وهي 10 والتي تقيس كفاءة سوق العمل من حيث الأجور وارتباطها بالإنتاجية، كذلك قدرة البلد على الاحتفاظ وجذب المواهب، مثلما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل 12: مؤشرات قياس كفاءة سوق العمل

7th pillar: Labor market efficiency
7.01 Cooperation in labor-employer relations
7.02 Flexibility of wage determination
7.03 Hiring and firing practices
7.04 Redundancy costs weeks of salary
7.05 Effect of taxation on incentives to work
7.06 Pay and productivity
7.07 Reliance on professional management
7.08 Country capacity to retain talent
7.09 Country capacity to attract talent
7.10 Female participation in the labor force ratio to men

من بين تلك المؤشرات، التعاون في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، مرونة تحديد الأجور، تأثير الضرائب على حوافز العمل، قدرة البلد على الاحتفاظ بالمواهب، مشاركة الإناث في القوى العاملة، لاعتماد على الإدارة المهنية وغيرها.

– **الركيزة الثامنة، تطوّر سوق المال:** يوجه القطاع المالي الفعال الموارد التي يوفرها المواطنين وكذلك الأجانب لتمويل المشاريع والاستثمارات ذات العوائد العالية، تتطلب الاقتصادات أسواقًا مالية متطوّرة يمكنها إتاحة رأس المال لاستثمارات القطاع الخاص من مصادر مثل القروض من قطاع مصرفي كفء وأسواق الأوراق المالية المنظمة جيدًا، ورأس المال الاستثماري، وغيرها من المنتجات المالية. من أجل الوفاء بكل هذه الوظائف، يجب أن يكون القطاع المصرفي جديرًا بالثقة وشفافًا، كما تحتاج الأسواق المالية إلى تنظيم مناسب لحماية المستثمرين والجهات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد ككل.

بنفس الطريقة يعتمد المنتدى في قياسه لمدى امتلاك البلد لمحدّدات بناء القدرات التنافسية على المؤشرات التي يمكنه الاستدلال بها، وفي محدّد تطوّر سوق المال ومدى كفاءته يستخدم 8 مؤشرات كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل 13: مؤشرات قياس تطوّر سوق المال

8th pillar: Financial market development
8.01 Financial services meeting business needs
8.02 Affordability of financial services
8.03 Financing through local equity market
8.04 Ease of access to loans
8.05 Venture capital availability
8.06 Soundness of banks
8.07 Regulation of securities exchanges
8.08 Legal rights index 0-10 (best)

من بين مؤشرات هذا المحدّد، خدمات مالية تلبي احتياجات الأعمال، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، سهولة الحصول على القروض، صلابة البنوك، توافر رأس المال الاستثماري وغيرها

– **الركيزة التاسعة، الاستعداد التكنولوجي أو الجاهزية التكنولوجية:** تقيس ركيزة الاستعداد التكنولوجي السرعة التي يعتمد بها الاقتصاد التقنيات الحالية لتعزيز إنتاجية صناعاته، مع التركيز بشكل خاص على قدرته على الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الأنشطة اليومية وعمليات الإنتاج لزيادة الكفاءة وتمكين الابتكار للقدرة التنافسية، ومن المهم أن تكون الشركات العاملة في الدولة قادرة على الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة والقدرة على استيعابها واستخدامها. من بين المصادر الرئيسية للتكنولوجيا الأجنبية، غالبًا ما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا رئيسيًا، خاصة بالنسبة للبلدان التي هي في مرحلة أقل تقدمًا من التطور التكنولوجي.

من بين مؤشرات هذا المحدّد لاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، الاستعداد التكنولوجي على مستوى المؤسسات، توفّر أحدث التقنيات، وغيرها كما يمثلها الشكل التالي:

الشكل 14: مؤشرات قياس الاستعداد التكنولوجي

9th pillar: Technological readiness
9.01 Availability of latest technologies
9.02 Firm-level technology absorption
9.03 FDI and technology transfer
9.04 Internet users % pop.
9.05 Fixed-broadband Internet subscriptions /100 pop.
9.06 Internet bandwidth kb/s/user
9.07 Mobile-broadband subscriptions /100 pop.

– **الركيزة العاشرة، حجم السوق:** يؤثر حجم السوق على الإنتاجية، حيث تسمح الأسواق الكبيرة للشركات باستغلال وفورات الحجم. تقليديا، كانت الأسواق المتاحة للشركات مقيدة بالحدود الوطنية، أما في عصر العولمة فقد أصبحت الأسواق الدولية امتدادا للأسواق المحلية، وخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة. وبالتالي يمكن اعتبار الصادرات امتدادا للطلب المحلي في تحديد حجم السوق لشركات الدولة. إذا كان حجم السوق المحلي كبيرا ضمن صناعة ما، فإنه يُشجع على توجيه الاستثمارات نحو تطوير التكنولوجيا والبحوث المرتبطة بها، خاصة إذا كانت السوق ديناميكيا، أي أن المؤسسات الناشطة فيه تستغل مكاسب اقتصاديات الحجم للاستثمار وإعادة الاستثمار في تطوير وابتكار منتجات جديدة...الخ، ومنه لا تكتفي بالسوق المحلية لتحقيق الأرباح، بل تتوسّع إلى السوق الدولية.

يقاس حجم السوق بمؤشرات بأربع مؤشرات، هي، مؤشر حجم السوق المحلي، مؤشر حجم السوق الأجنبية، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الموضحة في الشكل التالي:

الشكل 15: مؤشرات قياس حجم السوق

	10th pillar: Market size
10.01	Domestic market size index
10.02	Foreign market size index
10.03	GDP (PPP) PPP $ billions
10.04	Exports % GDP

ج–متطلبات الابتكار والتميّز:

– **الركيزة الحادية عشر، تطور الأعمال:** يتعلق تطور الأعمال بعنصرين مرتبطين ارتباطًا وثيقًا: جودة شبكات الأعمال العامة للبلد وجودة عمليات واستراتيجيات الشركات الفردية. هذه العوامل مهمة بشكل خاص للبلدان التي هي في مرحلة متقدمة من التنمية، حيث استنفدت المصادر الأساسية لتحسين الإنتاجية. تُعد جودة شبكات الأعمال والصناعات الداعمة للبلد، وفقًا لكمية ونوعية الموردين المحليين ومدى تفاعلهم، مهمة لعدة أسباب، فعندما تكون الشركات والموردين من قطاع معين مترابطة في مجموعات متقاربة جغرافيًا تسمى "العناقيد أو التجمعات" يتم زيادة الكفاءة ويتم إنشاء فرص أكبر للابتكار في العمليات والمنتجات، كما يتم تقليل الحواجز أمام دخول الشركات الجديدة.

تقاس ركيزة تطوّر الأعمال بمؤشرات تسعة كما يوضحها الشكل التالي

الشكل 16: مؤشرات قياس تطوّر الأعمال

11th pillar: Business sophistication
11.01 Local supplier quantity
11.02 Local supplier quality
11.03 State of cluster development
11.04 Nature of competitive advantage
11.05 Value chain breadth
11.06 Control of international distribution
11.07 Production process sophistication
11.08 Extent of marketing
11.09 Willingness to delegate authority

تتمثل مؤشرات قياس هذا المحدّد في عدد الموردين المحليين، جودة الموردين المحليين، مراقبة التوزيع الدولي، توسّع التسويق، حالة تطوّر العناقيد كذلك طبيعة الميزة التنافسية وغيرها حسب الشكل السابق.

– **الركيزة الثانية عشر، الابتكار:** إن قدرة الدول على الابتكار مرتبط بعاملين أساسيين، هما رأس المال البشري والبنية التحتية التكنولوجية. يعتبر رأس المال البشري المحرّك الأساسي لاستيعاب التكنولوجيا وابتكار تكنولوجيات جديدة ويتمثل في اليد العاملة الماهرة والمتعلّمة والمدرّبة، وخاصة في العلماء والباحثين الذين يعملون في مجال البحث والتطوير. وتنبع أهمية الموارد البشرية من كونها:[1]

+ تنتج قيمة مضافة على مستوى المؤسسات وبالتالي على مستوى القطاعات، سواء في مراكز العمل والنشاط الإنتاجي، أو في مراكز التنظيم والقرار؛

+ تعتبر من الموارد النادرة إذا تميّزت بالكفاءة العالية؛

+ تساهم في تحقيق ميزة مستدامة جيّدة لعدم قدرة المنافسين على تقليدها. كما تعتبر من الموارد التي لا يمكن إحلالها رغم كل التطوّرات التكنولوجية، خاصة مع التدريب والتعليم المستمرين.

أما البنية التحتية التكنولوجية فتشمل مراكز البحوث والجامعات وخاصة النظم التكنولوجية السائدة (النظام الوطني للابتكار) والتي تزيد من القدرة على استيعاب التكنولوجيات المبتكرة في بلدان أخرى وتساهم في ابتكار منتجات جديدة أو طرق إنتاج جديدة أو تكنولوجيات جديدة.

[1] - Grisé. J, Asselin. J. Y et autres (1997) « Les Ressources Humaines entant que source d'avantage concurrentiel durable » Document de travail, Publié par la Faculté des Sciences de l'administration, Université Laval, Canada.

تحتاج الاقتصاديات المتطوّرة التي تقترب من حدود المعرفة والتكنولوجيا إلى الابتكار داخل الاقتصاد، لأنه لا يمكن توليد قيم إضافية بمجرد استخدامها للتكنولوجيات أجنبية، ففي تلك الاقتصادات يجب على الشركات تصميم وتطوير منتجات وعمليات متطورة للحفاظ على الميزة التنافسية والتحرّك نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. يتطلب هذا التقدم بيئة مواتية لنشاط الابتكار وبدعم من القطاعين العام والخاص. يستلزم الاستثمار في البحث والتطوير (R & D) لا سيما من قبل القطاع الخاص وجود مؤسسات بحث علمي عالية الجودة يمكنها توليد المعرفة الأساسية اللازمة لبناء التقنيات الجديدة وكذلك تعاون مكثف في البحث والتطورات التكنولوجية بين الجامعات والصناعة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

يقيس المنتدى محدّد الابتكار بالجوانب المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا وعلاقتها بالقطاع الاقتصادي، منها، القدرة على الابتكار، جودة هيآت البحث العلمي، تعاون الجامعة والصناعة في البحث والتطوير، المشتريات الحكومية للمنتجات التكنولوجية المتطوّرة وغيرها من المؤشرات التي يوضّحها الشكل التالي:

الشكل 17: مؤشرات قياس الابتكار

12th pillar: Innovation	
12.01	Capacity for innovation
12.02	Quality of scientific research institutions
12.03	Company spending on R&D
12.04	University-industry collaboration in R&D
12.05	Gov't procurement of advanced tech. products
12.06	Availability of scientists and engineers
12.07	PCT patent applications applications/million pop.

الترابط بين الركائز الاثني عشر: على الرغم من أهمية الركائز الاثني عشر بشكل منفصل، فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار بشكل متكامل لبناء القدرة التنافسية، فهي تميل إلى تعزيز بعضها البعض وغالبًا ما يكون للضعف في أحد الركائز تأثير سلبي على باقي الركائز.

2-4 مراحل تطوّر الاقتصاد ودرجة اعتماده على ركائز القدرة التنافسية:

على الرغم من أن جميع الركائز المذكورة أعلاه مهمة إلى حد ما لجميع الاقتصادات، إلاّ أنها تؤثر على الاقتصاديات بطرق مختلفة على حسب مرحلة تطوّرها، ولفهم العلاقة بين مرحلة تطوّر الاقتصاديات وكيفية اعتمادها على متطلبات بناء القدرة التنافسية نعرض الجدول التالي:

الجدول 2: علاقة مراحل النمو الاقتصادي بمحدّدات بناء القدرة التنافسية

مراحل النمو الاقتصادي وكيفية الاعتماد على متطلبات بناء القدرة التنافسية حسب المنتدى الاقتصادي

البيانـــات	المرحلة الأولى	المرحلة الانتقالية من 1 إلى 2	المرحلة الثانية	المرحلة الانتقالية من 2 إلى 3	المرحلة الثالثة
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	2.000>	2.999 –2.000	8.999–3.000	17.000 –9.000	17.000<
وزن المتطلبات الأساسية	%60	%40 60 – %	%40	%40 –% 20	%20
وزن محدّدات الكفاءة	% 35	%50– % 35	%50	%50	%50
وزن محدّدات الإبداع والعناصر المتميّزة	%5	%10 –% 5	%10	%30 – %10	%30
بعض الاقتصاديات	38 اقتصادا البنغلادش، الكامرون، التشاد، الهند، الباكستان،الفيتنام ، اليمن...الخ	17 اقتصادا الجزائر، مصر، إيران، الكويت، ليبيا، قطر، الفلبين، العربية السعودية، فنزويلا...الخ	33 اقتصادا الصين، بلغاريا، أندونيسيا، الأردن، المغرب، جنوب إفريقيا،تايلاندا...الخ	21 اقتصادا الأرجنتين، البحرين البرازيل، المجر،لبنان، ماليزيا، المكسيك عُمان، روسيا، تركيا...الخ	35 اقتصادا استراليا،كندا بريطانيا،ألمانيا، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، اليابان، سنغافورة تايوان، الولايات المتحدة..الخ

المصدر: World Economic Forum (2016–2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus S. Geneva Switzerland. P 38.

في المرحلة الأولى: يكون الاقتصاد مدفوعًا بالعوامل وتتنافس البلدان على أساس امتلاكها للعوامل في المقام الأول مثل العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية. يعتمد الحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التنمية في المقام الأول على المؤسسات العامة والخاصة التي تعمل بشكل جيد (الركيزة الأولى) وهي البنية التحتية المتطورة (الركيزة الثانية) وبيئة اقتصادية كلية مستقرة (الركيزة الثالثة) وقوة عاملة سليمة حصلت على الأقل على التعليم الأساسي (الركيزة الرابعة).

في المرحلة الثانية: عندما تصبح دولة ما أكثر قدرة على المنافسة، ستزداد الإنتاجية وسترتفع الأجور مع تقدم التنمية. ستنتقل البلدان بعد ذلك إلى مرحلة التنمية التي تحركها الكفاءة، حيث يتعين عليها البدء في تطوير عمليات إنتاج أكثر كفاءة وزيادة جودة المنتج لأن الأجور قد ارتفعت ولا يمكنها زيادة الأسعار. في هذه المرحلة تكون القدرة التنافسية مدفوعة بشكل متزايد بالتعليم العالي والتدريب (الركيزة الخامسة) وأسواق السلع الفعالة (الركيزة السادسة) وأسواق العمل التي تعمل بشكل جيد (الركيزة السابعة) والأسواق المالية المتقدمة (الركيزة الثامنة) وكذلك القدرة على تسخير فوائد التقنيات الحالية (الركيزة التاسعة) وسوق محلية أو أجنبية كبيرة (الركيزة العاشرة).

في المرحلة الثالثة: مع انتقال البلدان إلى المرحلة التي يحركها الابتكار، سترتفع الأجور بدرجة كبيرة بحيث يمكنها الحفاظ على تلك الأجور المرتفعة ومستوى المعيشة المرتبط بها فقط إذا كانت شركاتها قادرة على المنافسة باستخدام عمليات الإنتاج الأكثر تطورًا (الركيزة 11) وتقديم ابتكارات جديدة (الركيزة الثانية عشر).

يأخذ مؤشر التنافسية العام مراحل التطوّر في الحسبان من خلال إسناد أوزان نسبية أعلى لتلك الركائز الأكثر ملاءمة للاقتصاد نظرًا لمرحلة تطوره الخاصة. لتنفيذ هذا المفهوم، تم تنظيم الركائز في ثلاثة مؤشرات فرعية حاسمة لكل مرحلة معينة من التطور. تجمع المتطلبات الأساسية للمؤشر الفرعي تلك الركائز الأكثر أهمية للبلدان في المرحلة التي تعتمد على العوامل. يشتمل المؤشر الفرعي لمعززات الكفاءة على تلك الركائز الحاسمة للبلدان في المرحلة التي تحركها الكفاءة. ويتضمن المؤشر الفرعي لعوامل الابتكار والتطور الركائز الحاسمة للبلدان في المرحلة المدفوعة بالابتكار. تُعتبر أي بلدان تقع بين مرحلتين من المراحل الثلاث "في مرحلة انتقالية". بالنسبة لهذه البلدان، تتغير الأوزان بسلاسة مع تطور الدولة مما يعكس الانتقال السلس من مرحلة تنموية إلى أخرى.

2-5 المنهجية الجديدة للمنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2018:

في سنة 2018 أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره عن التنافسية وفق منهجيته الجديدة (المؤشر العام للتنافسية GCI 4.0) والتي تختلف عن سابقتها في أنها أخذت بعين الاعتبار الثورة الصناعية الرابعة وما فرضته من تحديات على الساحة العالمية، ومنه أضاف محدّدات جديدة كانفتاح المؤسسات على الأفكار الخلاقة، مستوى الكفاءات الرقمية للمجتمع، مهارات رأس البشري وغيرها، والتي يرى فيها المنتدى أنها المحدّدات الجوهرية للتنافسية في الأجل الطويل، ومنه فإن 66%من المحدّدات الجزئية هي جديدة، مع الاحتفاظ بالمحدّدات السابقة ولكن بإعادة تصنيفها، ومنه تصبح المحدّدات كالتالي:

الشكل 18: المحدّدات الجديدة للقدرات التنافسية حسب WEF 2018

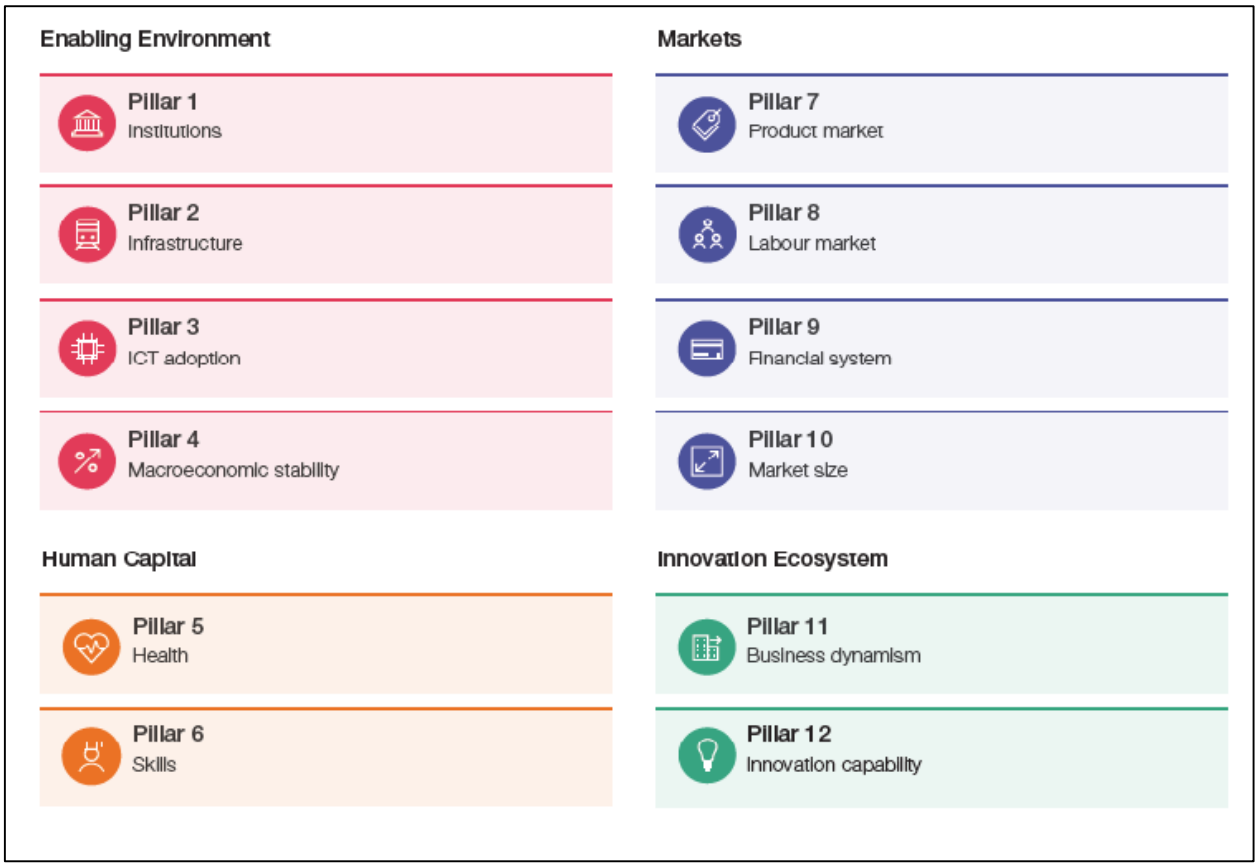

المصدر: World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor. P39.

غيّر المنتدى بعض ركائز أضاف مكانها أخرى جديدة هي اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمهارات، وحدث التغيير في المحدّدات الجزئية لكل عمود، معظم المحدّدات تم شرحها سابقا، لهذا سنشرح المحدّدات الجديدة فقط:

- **الركيزة الثالثة، تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلها مثل البنية التحتية، إحدى الضرو رات الأساسية والمحددات المهمة للتنافسية الاقتصادية نظرا لدورها البارز في تخفيض تكاليف المعاملات، وتسريع تبادل المعلومات والأفكار، والذي من شأنه أن يحسن الكفاءة ويحفز الابتكار.

يعتمد تقييم تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على 5 مؤشرات كاشتراكات الهاتف المحمول، واشتراكات الإنترنت للألياف البصرية، وعدد مستخدمي الإنترنت، وغيرها كما يوضّحها الشكل التالي:

الشكل 19: مؤشرات قياس تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال

Pillar 3: ICT adoption 0-100 (best)
3.01 Mobile-cellular telephone subscriptions /100 pop.
3.02 Mobile-broadband subscriptions /100 pop.
3.03 Fixed-broadband Internet subscriptions /100 pop.
3.04 Fibre Internet subscriptions /100 pop.
3.05 Internet users % pop.

المصدر: World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report

- **الركيزة السادسة، المهارات:** يركّز هذا المحدّد على المستوى العام لمهارات القوى العاملة، أي قيمة ونوعية التعليم، وقد تم اختيار 9 مؤشرات مثل متوسط سنوات الدراسة، وجودة التدريب المهني، وسهولة العثور على عاملين مهرة، وعدد سنوات الدراسة المتوقعة، ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي، وغيرها، كما يوضّحها الشكل التالي:

الشكل 20: مؤشرات قياس المهارات

Pillar 6: Skills 0-100 (best)
6.01 Mean years of schooling Years
6.02 Extent of staff training 1-7 (best)
6.03 Quality of vocational training 1-7 (best)
6.04 Skillset of graduates 1-7 (best)
6.05 Digital skills among population 1-7 (best)
6.06 Ease of finding skilled employees 1-7 (best)
6.07 School life expectancy Years
6.08 Critical thinking in teaching 1-7 (best)
6.09 Pupil-to-teacher ratio in primary education Ratio

ثالثا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية:

يُصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية سنويا تقريرا منذ 1989 تحت مسمى "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" **"wcy"** يهدف إلى معرفة وتحليل مقدرة وكفاءة الدول في استخدام الموارد التي تتوفر عليها بشكل أمثل وتساهم في تطوير اقتصاداتها، وتقدير جهود كل دولة لتوفير بيئة تساعد على توليد القيمة المضافة بشكل مستديم وهو ما يتطابق مع تعريفه للتنافسية الدولية، والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عامليا.[1] يستند المؤشر في قياس التنافسية وتحديد ترتيب الدول إلى أربعة محاور رئيسية تبرز كل منها جوانب مختلفة من القدرة التنافسية: الأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وكفاءة وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية ترتيب (كما رأيناها في الفصل الثاني). يستند التقرير إلى مؤشر عام يضم عدة مؤشرات جزئية أو محدّدات لبناء القدرة التنافسية، وفي كل فترة يضيف مؤشرات جديدة تبعا لتطوّرات البيئة الاقتصادية العالمية. كما هو الحال في بالنسبة للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن المعهد يعتمد على بيانات كمية وأخرى نوعية، يقسمها إلى مجموعات رئيسية. في سنة 2021 اعتمد المعهد على 335 مؤشر أو محدّد لدراسة تنافسية 64 اقتصاد.

تتوّزع المحدّدات في أربع مجموعات حسب الشكل الموالي:

الشكل 21: محدّدات القدرات التنافسية الدولية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية

المصدر: **IMD (2021): WORLD COMPETITIVENESS RANKING, Methodology in a Nutshell,** https://www.imd.org/centers/world-competitiveness-center/publications/

[1]- محمد أمين لزعر (حوان 2020): المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الدولية: أية مصداقية؟ مجلة جسر التنمية، العدد 150، المعهد العربي للتخطيط، 1-27.

تتشابه محدّدات المعهد مع محدّدات المنتدى الاقتصادي إلى حد كبير، كما سيأتي شرحها

– **كفاءة الاقتصاد:** والذي يقيّم أداء الاقتصاد الكلي للدولة، ويضم العوامل الفرعية للاقتصاد المحلي والتجارة والاستثمار الدولي والبطالة والأسعار. حيث أن أداء الاقتصاد المحلي يتمثل في مدى قدرته على تحقيقه للمداخيل، حجم الدين العام، تطوّر حجم الانفاق العام...الخ، أما بالنسبة للتجارة الدولية فيعني تموضع البلد في المبادلات التجارية من خلال حجم صادراته ونوعها وقيمتها، كما تعتبر القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي من كفاءة الاقتصاد في ظل التنافس الدولي الشديد على جذبها، ويعتبر التحكم في مستويات البطالة والتضخم من مؤشرات كفاء الاقتصاد.

يقيس المعهد الدولي كفاءة الاقتصاد بمؤشرات هي، الاقتصاد المحلي، التجارة الدولية، الاستثمار، التشغيل، الأسعار.

– **كفاءة الحكومة:** تشير إلى طريقة عمل الهيآت والمؤسسات ومدى الشفافية التي تتمتع بها، وكذلك دور السياسات الحكومية على تشجيع أو إعاقة البيئة العامة لإقامة المشاريع، وكذلك بيئة التنافسية المحلية ومنها التشريعات الضريبية، وكذلك الإطار الاجتماعي فيما يخص رفاهية المجتمع ومستويات الفقر والسكن وغيرها والتي تعبّر عن جودة الحياة.

يقاس هذا المحدّد حسب المعهد بخمسة مؤشرات، هي، المالية العامة، السياسة الضريبية، الإطار المؤسساتي، تشريعات الأعمال، الإطار الاجتماعي.

– **كفاءة الأعمال:** والذي يشير إلى أي مدى تشجيع البيئة الوطنية للشركات على أدائها بطريقة مبتكرة ومربحة ومسؤولة، فالابتكارات تحدث داخل الشركات وتحتاج هذه الأخيرة إلى يد عاملة ماهرة ومتعلمة وإلى تكنولوجيات حديثة، والتي توفرّها بيئة الأعمال، عندها يمكن للشركات أداء أعملها بكفاءة كذلك يمكنها التفوّق على مستوى الأسواق الدولية.

يقاس هذا المحدّد أيضا بخمسة مؤشرات هي، الإنتاجية، سوق العمل، المالية، الممارسات الإدارية، القيم والتطلّعات.

– **البنى التحتية:** مدى تلبية الموارد الأساسية والتكنولوجية والعلمية والبشرية لاحتياجات الأعمال. إن توافر البنية الأساسية الأكثر كفاءة تعتبر من المحددات الرئيسية للأداء الاقتصادي بصفة عامة ولبناء القدرة التنافسية بصفة خاصة، وتشمل هذه المجموعة عناصر البنية الأساسية الرئيسية والتكنولوجية والقيود البيئية،

وتدل المؤشرات هذا المحدّد التي هي، البنية التحتية، البنية التحتية التكنولوجية، البنية التحتية العلمية، الصحة والبيئة، والتعليم، على:

- توافر البنية الأساسية المتطورة ترفع مستوى الأداء الاقتصادي ودرجة التنافسية الوطني
- أهمية تحقيق التكامل بين البنية الأساسية المتقدمة والتقنية الحديثة والسياسات البيئية الأكثر كفاءة.

رابعا: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية حسب البنك العالمي:

يقسم البنك الدولي محدّدات التنافسية إلى خمس مجموعات، ولأنه مؤسسة تهتم بالجانب المالي فإن معظم تلك المؤشرات هي مالية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، التمويل، الاستثمار، الدين الخارجي وغيرها. تتمثل تلك المجموعات في: الإنجاز الإجمالي، الديناميكية الكلية، الديناميكية المالية، البنية التحتية ومناخ الاستثمار، رأس المال البشري والفكري، وهو ما يمثله الشكل التالي:

الشكل 22: محدّدات التنافسية حسب البنك الدولي

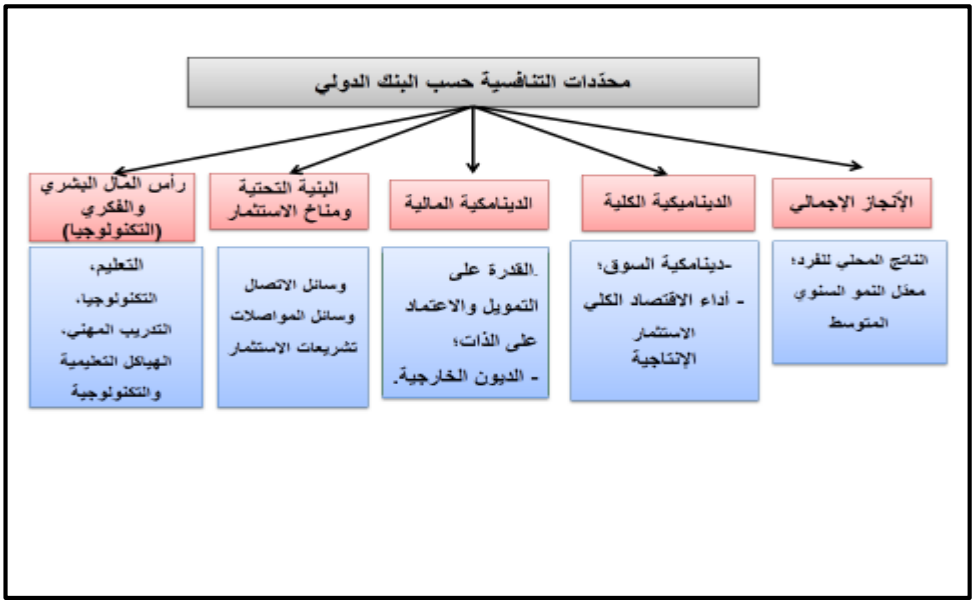

وفيما يلي شرح لتلك المحدّدات،

- **الإنجاز الإجمالي:** إذ يعبّر عن قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد المحلي، والذي يحقّق بدوره مستوى معيشي ورفاهية اقتصادية للمواطنين، إذ تتنافس الدول في توفير مستوى معيشي أفضل لمواطنيها.

يقيس البنك هذا المحدّد بمؤشرين هما، الناتج المحلي الفردي ومعدّل النمو المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

– **الديناميكية الكلية:** وهو يشبه محدّد أداء الاقتصاد حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي ينعكس يعني ديناميكية سياسات الحكومة فيما يخص أسواق السلع والعمل ورأس المال وكذلك في مجال رفع مستوى الإنتاجية والإنتاج.

يقيس البنك هذا المحدّد بمؤشرات هي، ديناميكية السوق، أداء الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والاستثمار.

– **الديناميكية المالية:** والتي تعني مدى اعتماد الاقتصاد على موارده المحلية (الادخار والأرباح) وبالتالي مدى قدرة الاقتصاد على حشد موارده المالية المحلية وتوجيهها إلى تمويل الاقتصاد.

يقيس البنك هذا المحدّد بمؤشرين هما، القدرة على التمويل والاعتماد على الذات وإجمالي الدين الخارجي فكلما انخفض الدين الخارجي لدولة ما، كلما كانت أقدر على الاندماج في النظام العالمي، ومنه تزيد قدرتها التنافسية نظرا لاعتمادها على مواردها المحلية لتحقيق التنمية.

– **البنية التحتية ومناخ الاستثمار:** تؤدي البنية التحتية دورا مهما في تيسير حياة المواطنين وكذا في تسهيل أداء الأعمال، (كما تم شرحها في محدّدات سابقة) كما لمناخ الاستثمار دورا محوريا في تشجيع الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا.

يقيس البنك هذا المحدّد بثلاث مؤشرات هي، وسائل الاتصال، وسائل المواصلات، تشريعات الاستثمار.

– **رأس المال الفكري والبشري:** وهي محدّدات ترتبط بالتعلّم وبالمهارات وكذلك بالقدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة والأهم هي القدرة على الابتكار. فهما محدّدان جوهريان في بناء القدرات التنافسية، فلا يمكن بناء صناعة قوية تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية دون أن يمتلك الاقتصاد عمال متعلمين ومهرة وكذلك قدرات تكنولوجية وقدرات ابتكارية.

يقيس البنك هذا المحدّد بمؤشرات هي، التعليم والتكنولوجيا والتدريب المهني والهياكل التعليمية والتكنولوجية.

خامسا: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تقسم المنظمة محدّدات التنافسية إلى ثلاثة أبعاد تقيس بها تنافسية البلدان من خلال مؤشر " **الأداء الصناعي التنافسي**" ذي يُركّز على أداء الصناعة التحويلية والأداء التصديري وهيكلهما التكنولوجي والتي نشرحها فيما يلي:

الشكل 23: محدّدات الأداء الصناعي التنافسي حسب UNIDO

المصدر: UNIDO(2020): COMPETITIVE INDUSTRIAL PERFORMANCE REPORT.P15.

-**البعد الأول** (داخلي) ويمثل القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية، ويقاس بمؤشري:

- حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية؛
- حصة الفرد من الصادرات الصناعية.

- **البعد الثاني (داخلي) ويمثل التعميق والتطوير التكنولوجي** : ويقاس بمؤشرين مركبين :

-**المركب الأول** : يقيس كثافة التصنيع من خلال:

- حصة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية؛
- حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي.

-**المركب الثاني** : يقيس جودة الصادرات من خلال:

- حصة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات الصناعية؛
- حصة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات.

-**البعد الثالث (خارجي)** : ويمثل التأثير الدولي ويقاس بمؤشرين هما:

- حصة البلد في القيمة المضافة الصناعية العالمية؛
- حصة البلد في الصادرات الصناعية العالمية.

سادسا: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية حسب صندوق النقد العربي:

بدأ المعهد العربي للتخطيط بتقديم إصداراته عن التنافسية سنة 2003 تحت مسمى "تقرير التنافسية العربية" واستمر الإصدار إلى غاية 2012، تبنى المعهد في تلك التقارير منهجا لقياس التنافسية العربية لا يختلف كثيرا عن منهج المنتدى الاقتصادي العالمي، وتناول فيه بالتفصيل دراسة تنافسية الدول العربية ومقارنتها بدول عديدة، توقفت إصدارات المعهد سنة 2012.

في سنة 2016 أصبح صندوق النقد العربي يتولى إصدار تقارير عن تنافسية الدول العربية تحت مسمى "تقرير تنافسية الاقتصادات العربية" يتبنى الصندوق تقريبا نفس منهجية المعهد، حيث يقسّم محدّداته إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الاقتصاد الكلي وبيئة وجاذبية الاستثمار، واللتان تضمان مجموعة واسعة من المحدّدات أو المؤشرات. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى القدرة على تحقيق أسس استقرار الاقتصاد الكلي بما يستتبعه ذلك من تحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة، بينما تكمن أهمية مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار الأجنبي في قياس مدى قدرة الدولة على خلق البيئة التنافسية التي تضمن استمرار توفر رؤوس الأموال من خلال التركيز على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الاقتصادية الملائمة، وتوفير الجوانب التقنية وغيرها من العوامل الداعمة، بما يُساهم في دعم الإنتاجية والتنافسية.

ويوضّح الشكل الموالي المحدّدات السبعة:

الشكل 24: محدّدات التنافسية حسب صندوق النقد العربي

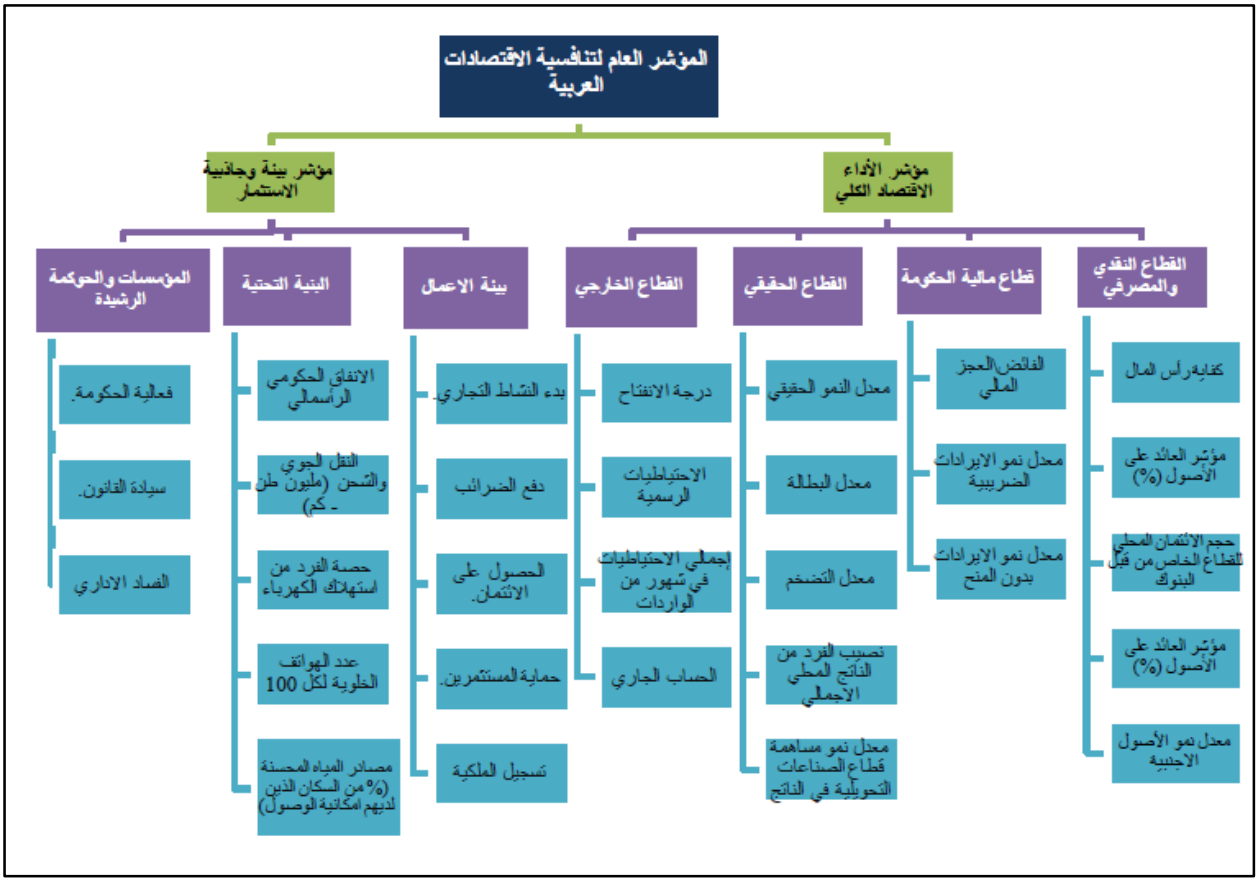

المصدر: صندوق النقد العربي (2020): تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع، ص 4.

وفيما يلي شرح لتلك المحدّدات[1]

– **محدّدات الاقتصاد الكلي:** يعتبر الاستقرار الاقتصادي والمالي من أهم العوامل لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتواجه الدول بين الحين والآخر العديد من التحديات التي تعيق اصلاحاتها الهيكلية. من أهم هذه التحديات ارتفاع مستوى الأسعار، مما ينعكس على القدرة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة. في حين يؤثر ارتفاع معدل البطالة في تراجع الإنتاجية ومستويات النمو الاقتصادي.

يتكون محدّد الاقتصاد الكلي من المحدّدات الفرعية التالية: القطاع النقدي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة والقطاع الحقيقي والقطاع الخارجي.

يقيس صندوق النقد العربي هذا المحدّدات الجزئية بـ 17 مؤشرا كميا موزعا على النحو التالي:

[1]- صندوق النقد العربي (2017): تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، ص ص 3-20.

القطاع الحقيقي يشمل خمسة متغيرات، وقطاع مالية الحكومة يشمل ثالثة متغيرات، والقطاع الخارجي يشمل أربعة متغيرات، وأخيراً القطاع النقدي والمصرفي ويشمل خمسة متغيرات.

يقاس القطاع النقدي والمصرفي بالمؤشرات الكمية التالية: معدل نمو الأصول الأجنبية، حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، مؤشر العائد على الأصول، وكفاية رأس المال، والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

ويقاس قطاع مالية الحكومة بالمؤشرات الكمية التالية: الفائض/العجز المالي، والايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الايرادات العامة بدون المنح.

أما القطاع الحقيقي فيقاس بالمؤشرات التالية :معدل النمو الحقيقي، والتضخم، ومعدل البطالة ومعدل مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بينما يقاس القطاع الخارجي بأربع مؤشرات كمية وهي: درجة الانفتاح، والاحتياطات الرسمية، وإجمالي الاحتياطات، والحساب الجاري.

– **محدّدات جاذبية وبيئة الاستثمار**: توفر الدول العديد من التسهيلات التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب الاستثمارات، مثل تطوير البنية التحتية لا سيّما الطرق المعبدّة، والموانئ والمطارات، إلى جانب الخدمات الأخرى، كالكهرباء والمياه وخطوط الهواتف، إضافة إلى مكافحة الفساد والرشاوي والمحسوبيات وتقديم جميع التسهيلات الائتمانية والاعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي لتشجيعه على اقامة المشاريع الاستثمارية. كما تعمل الدول على تحسين الجوانب التشريعية التي تضمن حقوق المستثمرين وتقدم الحوافز والتسهيلات الاجرائية لإقامة المشاريع التجارية، فضلا عن توفير الموارد البشرية المؤهلة والتكنولوجيا. يتكون محدّد جاذبية وبيئة الاستثمار من ثلاثة محدّدات فرعية هي، بيئة الأعمال والبنية التحتية والمؤسسات والحوكمة الرشيدة، تقاس تلك المحدّدات بـ 13 مؤشرا.

بيئة الأعمال: يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقريرا سنويا عن مؤشرات بيئة الأعمال التجارية، يتضمن أهم الإجراءات التي انتهجتها الدول من أجل خلق بيئة تنافسية تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال. اختار التقرير العربي منها 5 مؤشرات هي–تسجيل الملكية –دفع الضرائب –الحصول على الائتمان –حماية المستثمرين –بدء النشاط التجاري.

البنية التحتية: وتقاس بالإنفاق الحكومي الرأسمالي على المشاريع التنموية والبنية التحتية كالطرق، والجسور وتطوير الموانئ وبالتالي النقل الجوي والشحن، حصة الفرد من استهلاك الكهرباء، عدد الهواتف الخلوية لكل 100 شخص وكذلك مصادر المياه المحسنة كنسبة من السكان اللذين يمكنهم الوصول إليها.

قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي (تقرير ممارسة الأعمال) ويركز على عدالة المحاكم والسياسات التي تمارسها مؤسسات الدولة تجاه المواطنين والمقيمين ومدى فعالية الحكومة للتصدي للمحسوبيات وقدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات، الفعاّلة والسليمة واحترام الحقوق. إضافة إلى دور القضاء في التصدي للفساد الإداري والرشاوي وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قِبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية

من أجل اختبار مدى استيعاب الطالب لمحتويات المحور يتم طرح الأسئلة للمناقشة الجماعية، كمّا يُكلف جميع الطلبة بإعداد بطاقات فردية يجيب فيها الطالب عن الأسئلة التي تستلزم البحث والتحليل بالاستعانة بمراجع معيّنة وكذلك بما تعلّمه من المحور.

أسئلة المناقشة: أجب عن الأسئلة التالية :

1- لماذا قسّمت المنظمات السابقة محدّدات التنافسية بطريقة مختلفة؟

2- لماذا ركّزت المنظمات السابقة على محدّد الابتكار؟

3- ما هي المحدّدات التي تشترك فيها جميع المنظمات السابقة؟

4- لماذا قام المنتدى الاقتصادي بتعديل منهجيته سنة 2018؟

5- ما هي أهم المؤشرات التي تقيس محّددات التكنولوجيا والابتكار؟

أعمال بحثية: قم بالإجابة عن الأسئلة التالية في شكل بطاقة تتضمن العناصر التالية،

-مقدمة مختصرة عن الموضوع،

-الاحصائيات والمعطيات المرتبطة بالموضوع؛

-تحليل المعطيات للإجابة عن السؤال.

1-ما هو ترتيب دول العالم حسب المؤشر العام للتنافسية الدولية؟ هل يختلف الترتيب بالنسبة للكتاب السنوي للتنافسية، ولماذا؟ ولماذا تحتل الإمارات العربية المتحدة وقطر مراتب متقدّمة مع أنها دولا نامية؟

2-لماذا تعتبر الدول المتقدمة والدول الناشئة أفضل تنافسية من الدول النامية؟ ما هي المحدّدات التي تفوّقت فيها المجموعة الأولى وتأخرت فيها المجموعة الثانية؟

مراجع المحور الثالث:

- تقرير التنافسية العالمية 2020 على الموقع http://alamarabi.com/2021/01/1-
- صندوق النقد العربي (2017): تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني
- صندوق النقد العربي (2020): تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع،
- محمد أمين لزعر (حوان 2020): المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الدولية: أية مصداقية؟ مجلة جسر التنمية، العدد 150، المعهد العربي للتخطيط، 1-27.

- Grisé. J, Asselin. J. Y et autres (1997) « Les Ressources Humaines entant que source d'avantage concurrentiel durable » Document de travail, Publié par la Faculté des Sciences de l'administration, Université Laval, Canada.

- IMD (2021): WORLD COMPETITIVENESS RANKING, Methodology in a Nutshell, https://www.imd.org/centers/world-competitiveness-center/publications/

- Nézeys, B. (1994) : les politiques de compétitivités. Ed. Economica, Paris.

-Porter M E. (1990): L'avantage concurrentiel des nations. Ed Française 1993. Ed Inter - Edition, Paris.

- UNIDO (2020): COMPETITIVE INDUSTRIAL PERFORMANCE REPORT.

- World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

-Word Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus، S. Geneva، Switzerland.

المحور الرابع

تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وسبل تحسينها

تمهيد:

ترتبط تنافسية أي بلد كما رأينا في تعاريف التنافسية بقدرته على إنتاج السلع والخدمات، وكذلك بقدرته على مواجهة المنافسين في الأسواق الدولية من أجل تحقيق هدف رفع مستوى معيشة المواطنين ومنه زيادة رفاهيتهم. إن دراسة تنافسية أي اقتصاد يعتمد على دراسة محدّدات ومؤشرات التنافسية، أي كفاءة الأداء الاقتصادي والتجاري للاقتصاد الوطني وكذلك النتائج التي يحققها في الأسواق الدولية. نتناول كفاءة أداء الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الداخلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدّل البطالة، كفاءة القطاعات وغيرها، ونعتمد على مؤشرات تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير تنافسية الاقتصادات العربية في دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري، ثم نتطرق إلى سبل تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الأهداف التعليمية للمحور

سيمكّن هذا المحور الطالب من:

- التعرّف على أداء الاقتصاد الجزائري بغض النظر عن التنافسية؛
- فهم أسباب ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؛
- التعرّف على المحدّدات الجوهرية التي يجب التركيز عليها لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري؛

محتويات المحور

نتناول في هذا المحور العناصر التالية:

أولا: تقييم كفاءة أداء الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الكلية

ثانيا: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المنظمات الدولية والإقليمية

ثالثا: سبل تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري

أولا: تقييم كفاءة أداء الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الكلية

تقاس كفاء أداء أي اقتصاد من خلال المؤشرات الداخلية ومدى انعكاسها على المؤشرات الخارجية، إلاّ يمكن حصر المحّددات والمؤشرات الكلية والجزئية التي يمكنها أن تعطينا نظرة شاملة لأداء الاقتصاد، لهذا عادة ما يتم اختيار بعضها والأكثر استعمالا.

1-1 كفاءة الأداء الاقتصادي الجزائري: ندرس كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال المؤشرات الكلية ومؤشرات القطاعات.

أ-**المؤشرات الكلية لأداء الاقتصاد:** وهي أهم المؤشرات التي تعرضها الهيآت الوطنية والدولية لمعرفة كفاءة استغلال وتوجيه الاقتصاد لموارده، من بينها المؤشرات التالية:

- **تطوّر الناتج المحلي الإجمالي:** يعبّر هذا المؤشر على قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معيّنة، ويرتبط بشكل أساسي بالإمكانيات الإنتاجية، من موارد طبيعية ورأسمال وعمّال وتكنولوجيا وغيرها والتي تنتظم في مؤسسات ومشاريع الاقتصادية. فالناتج المحلي هو نتاج الاستثمارات الموجودة داخل البلد، ومدى قدرتها على توليد القيمة المضافة، وبالتالي يعتبر الناتج المحلي مقياسا لقدرة البلد على توليد المداخيل. فكيف تطوّرت مداخيل الجزائر خلال الفترة 2014-2020؟ نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 3: تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومعدّل نموه خلال الفترة 2014-2021(مليار دولار)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم الناتج	213	165	160	170	175	171	145	163
معدّل النمو	3,8	3,3	3,2	1,3	1,4	0,8	5,5-	2,9

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي على الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator/

حققت الجزائر مداخيل قُدرت بـ 213 مليار دولار أمريكي سنة 2014، ولم تحقق بعدها مداخيل مماثلة نتيجة لعدة أسباب. يرتبط الاقتصاد الجزائري بإنتاج المحروقات، وفي ظل الأزمة العالمية لانخفاض أسعار النفط منتصف سنة 2014 تراجع حجم إنتاج النفط (حسب ما تم الاتفاق عليه في مفاوضات الأوبيك)، ومنه المداخيل الوطنية. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب انكماش قطاع الهيدروكربونات ونموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو

الاقتصادي. وتشهد صناعة الهيدروكربونات (المحروقات)، التي تمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي و41% من إيرادات الموازنة، و94% من إيرادات الصادرات، تراجعاً هيكلياً.

ارتفع قليلا الناتج المحلي بداية من سنة 2017 وذلك لانتعاش الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاعي الصناعة والخدمات[1]. واجهت الجزائر أزمة ثانية بداية سنة 2020 أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي وهي أزمة انتشار فيروس Covid 19 على مستوى العالم ممّا تسبب في انخفاض الناتج المحلي مرة أخرى إلى 145 مليار دولار سنة 2020. انعكس تطوّر الناتج المحلي الإجمالي على اتجاه تطوّر معدّل نموه، ونجد أن الأزمة الصحية قد تسببت في تراجع حاد للنمو الاقتصادي سنة 2020 بمعدل سلبي قدّر بـ 5,5% بسبب حالات الاغلاق للنشاط الاقتصادي في معظم قطاعاته، انتعش الاقتصاد الوطني خلال سنة 2021، حيث كان معدّل النمو في الربع الأول من السنة 2,3% ويتوقع صندوق النقد الدولي 3% إلى نهاية السنة، في مقابل توقعات باستقرار نمو قطاع المحروقات 4%، و4.5 % بالنسبة للزراعة و4.1 % لقطاع الصناعة.

– **متوسط دخل الفرد السنوي:** يقاس مستوى معيشة ورفاهية المواطنين بمتوسط الدخل السنوي، وتصنف الجزائر في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل بعد أن كانت في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وذلك بسبب انخفاض المداخيل كما رأينا سابقا. في الجدول التالي تطوّر لمتوسط دخل الفرد.

الجدول 4: تطوّر متوسط دخل الفرد للفترة 2015–2020 (دولار أمريكي)

2020	2019	2018	2017	2016	2015
3217	3950	4107	4075	3916	4162

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: –الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933، ص 11.
– الحسابات الاقتصادية من 2015 إلى 2017، رقم 824، ص 12.

تراجع دخل الفرد بشكل كبير في الجزائر بين سنة 2015 و2020 ممّا انعكس سلبا على المستوى المعيشي للمجتمع ومنه على رفاهيته، وكان ذلك نتيجة لانخفاض المداخيل من جهة وارتفاع الأسعار من جهة ثانية.

[1]- بنك الجزائر (جويلية 2018): التطوّر الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، ص 14.

– **معدّل التضخم:** يُعرف التضخم بأنه زيادة نمو الكتلة النقدية أكبر من زيادة نمو الناتج الداخلي الخام للدولة، والذي ينتج عنه زيادة الأسعار ومنه القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد. يؤثر التضخم سلبا على استقرار الاقتصادي، لأن الدولة ومن أجل مواجهة المتطلبات الأساسية للمجتمع ستضطر إلى استخدام الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة.[1] فيما يلي معدّلات التضخم خلال الفترة 2014-2020

الجدول 5: تطوّر معدّل التضخم للفترة 2014-2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
6,3(جوان)	3,5	2	4,3	5,6	4,3	4,8	2,9

المصدر:

Ambassade de France en Algérie (Février 2021) : Lettre économique d'Algérie, N°100.

مع أن معدّلات التضخم الرسمية تبدو متوسطة ومقبولة، إلاّ أن الواقع يؤكد وجود معدّلات أعلى وانعكس ذلك على تراجع القدرة الشرائية الاستهلاكية للأسر خاصة في ظل الأزمة الصحية لجائحة كورونا، وفي ظل هذه الأوضاع يصبح من الصعب الحديث عن التنافسية وزيادة رفاهية المجتمع، بل تصبح للتنافسية أولوية أخرى وهي الحفاظ على مستوى المعيشي عند مستوى مقبول.

– **معدّل البطالة:** هو مؤشر آخر لقياس أداء الاقتصاد، فلا يمكن أن يحقق أي اقتصاد كفاءة في الأداء دون أن يرفع من مستويات التشغيل، والناتجة عن التوسّع في الاستثمارات. خلال الفترة 2014-2020 كانت معدّلات البطالة في الجزائر على النحو التالي:

الجدول 6: تطوّر معدّل البطالة للفترة 2014-2021

2021	2020	2019	2018	2016	2015	2014
14,1	14,2	11,4	11,7	9,9	11,2	10.6

المصدر: ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE ; N° 683, 726.

ONS, L'Algérie en quelques chiffres 2016- 2018, N°49.

ترتبط جميع المؤشرات السابقة مع بعضها لوصف الحالة المعيشية للفرد، إن الارتفاع المستمر لمعدّل البطالة بين سنتي 2014 و2020 من 10,6% إلى 14,2% سيؤثر حتما على استقرار دخل الأفراد والأسر

[1]- مجيد خليل حسين، عبد الغافور إبراهيم (2008): مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 312

وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فضعف الاستثمار أدى إلى ضعف التشغيل، كما أثرت الأزمة الصحية على تراجع النشاط الاقتصادي وتوقّف الكثير من العمّال عن العمل.

ب-**المؤشرات القطاعية لأداء الاقتصاد:** وهي المؤشرات التي تركز على دراسة القطاعات الاقتصادية، الصناعة، الفلاحة، الخدمات، التجارة وكيف تساهم في تحقيق الدخل الوطني ومعدّل نموها ...الخ، فيمايلي عرض لتلك المؤشرات:

- **هيكل الناتج المحلي الإجمالي:** من خلال هذا الهيكل يمكننا معرفة القطاعات الأكثر مساهمة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، ونجد أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على القطاع الصناعي ممثلا بشكل كبير في قطاع المحروقات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 7: هيكل الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2013-2020

	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020
المحروقات	29,8	27,1	19,2	19,1	22,4	19,3	14,6
قطاع الفلاحة	9,9	10,6	12	12,3	12	12,8	14,7
الصناعات التحويلية	4,6	5,0	5,3	5,5	5,6	5,9	6,5
البناء والأشغال العمومية	9,8	10,8	11,3	11,7	11,6	12,2	13,6

المصدر: بنك الجزائر (مارس 2020): النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49.

الديوان الوطني للإحصائيات: -الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933، ص 13.

يسيطر قطاع المحروقات على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وهو قطاع أولي ضعيف المحتوى التكنولوجي وضعيف القيمة المضافة. رأينا في تعاريف التنافسية، أن هذه الأخيرة تركّز على زيادة المداخيل من الأنشطة عالية التكنولوجية، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على قطاع المحروقات الذي أهميته جد ضعيفة في التجارة الدولية حتى وإن ارتفعت مداخيله. لا يساهم قطاع الصناعات التحويلية إلاّ بنسبة ضعيفة جدا في تحقيق القيمة المضافة لا تتجاوز 5,9% وهي نسبة ضعيفة حتى مقارنة بالدول النامية، مع أنه قطاع جد مهم في بناء القدرات الإنتاجية وبالتالي التنافسية الوطنية، نجد أن مساهمة القطاع الفلاحي أفضل من القطاع الصناعي، كما تحسّنت نتائجه بين سنة 2013 و2019 من 9.9 %إلى 12% سنة 2019، ويشهد القطاع الفلاحي في الجزائر توسّعا مهما ساهم في تلبية الاحتياجات الوطنية وزيادة الصادرات.

- **الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:** يلخّص ميزان المدفوعات تعملا ت الجزائر مع العالم الخارجي، وبالتالي فإن رصيده إمّا أن يكون في صالح الجزائر ويحقق فوائض، أو العكس. تطوّر رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2016-2020 كالتالي:

الجدول 8: تطوّر رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2020 (مليار دولار)

2020	2019	2018	2017	2016
25,4 -	17,1 -	17,5 -	16,9 -	26,3 -

المصدر:

Ambassade de France en Algérie (Décembre 2020) : Lettre économique d'Algérie, N°98.

يُلاحظ العجز المستمر لرصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2016-2020، والذي بلغ أكثر من 25 مليار دولار سنة 2020. لا يمكن للاقتصاد أن يكون تنافسيا دون يحقق مكاسب من انفتاحه على الخارج، ويصبح العجز في الرصيد مشكلا عندما يستمر لفترة طويلة، خاصة بالنسبة لدولة لديها مصادر غير متنوّعة في الحصول على العملة الصعبة مثل الجزائر، إذ تحقق الجزائر عجزا في جميع بنود ميزان المدفوعات.

- **احتياطات الصرف:** وهي احتياطات العملة الصعبة التي يحتفظ بها البنك المركزي، والتي تعبّر عن قيمة العملات الأجنبية غير المنفقة لأجل مواجهة الأزمات المالية وانخفاض المداخيل، تراجع الاحتياطي الجزائري بمعدّل كبير بين سنتي2016 و2020.

الجدول 9: احتياطي العملات الأجنبية للفترة 2016-2020 (مليار دولار)

2020	2019	2018	2017	2016
45	62	79	96	113

المصدر: Ambassade de France en Algérie (Février 2021): Lettre économique d'Algérie, N°100

إن استمرار تراجع احتياطي العملات الأجنبية سيوقع الجزائر في أزمة مالية واقتصادية، تعجز فيها عن تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع التي تستورد معظمها من الخارج. إن ارتفاع حجم الاحتياطي سنة 2013 كان بفضل صادرات المحروقات، وليس عوائد الاستثمارات الحقيقية والمالية وغيرها من الحسابات المالية، وبالتالي فإن تشكيل تلك الاحتياطات هي رهينة أسعار النفط في الأسواق الدولية.

2-1 كفاءة الأداء التجاري للاقتصاد الجزائري:

نقصد بكفاءة الأداء التجاري قدرة البلد على التواجد في الأسواق الدولية من خلال المبادلات التجارية، وبالتالي قدرته على بيع منتجاته إذا كانت تتمتع بمزايا تنافسية. ونقيس هذا الأداء من خلال المؤشرات التالية:

- **رصيد الميزان التجاري:** هو المؤشر الذي يعبّر عن المكاسب من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويرتبط الميزان التجاري الجزائري بصادرات المحروقات وبالتالي بأسعارها في الأسواق الدولية، ويوضّح الجدول التالي تطوّر رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2021

الجدول 10: رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2021 (مليار دولار)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021(أوت)
الواردات	58,5	51,7	60,2	60,1	51,1	41,9	35	38,6
الصادرات	61	35,2	32,5	37,7	41,7	35,5	24	37,7
الميزان اتجاري	2,5	-16,5	-27,7	-22,4	- 9,4	-6,4	-11	926 مليون.د
معدّل التغطية	104	68	53,9	62,8	81,6	96,2	68,5	--

المصدر: إحصائيات الجمارك الجزائرية على الموقع http://douane.gov.dz/

منذ ارتفاع أسعار النفط خلال سنة 1999 والجزائر تحقق فواضا تجارية سمحت لها بتكوين احتياطات مالية معتبرة، وجهتها لتحقيق التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، واستطاعت الجزائر تسديد ديونها متعددة الأطراف، واستثمرت في مشروعات البنية التحتية دعماً للنمو الاقتصادي، وطبقت سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الثروة كان من شأنها التخفيف حدة الفقر وأدت إلى تحسينات كبيرة في مؤشرات التنمية البشرية.

انقلبت الوضعية التجارية نهاية سنة 2014 عندما انخفض أسعار النفط منتصف السنة، عندها انخفض الفائض إلى 2,5 مليار دولار فقط، ثم تحوّل إلى عجز مستمر تفاقم وضعه سنتي 2016 و2017. عندما بدأ الوضع التجاري يتحسّن واجهت الجزائر أثار الأزمة الصحية التي انعكست على انخفاض أسعار النفط من جديد وعليه زاد حجم العجز إلى 11 مليار دولار أمريكي، خلال 8 أشهر الأولى من سنة 2021 حققت الجزائر فائضا بقيمة 926 مليون دولار أمريكي. نلاحظ أيضا من خلال الجدول تراجع معدّل تغطية الصادرات للواردات، التي لم تعد تلبي إلاّ جزءً من الواردات الوطنية.

- **هيكل الصادرات:** من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث تشكّل المحروقات معظم صادراته، ولم يتغيّر الوضع منذ السبعينات إلى اليوم، فيما يلي عرض لنسبة المحروقات من الصادرات الإجمالية.

الجدول 11: تطوّر هيكل الصادرات خلال الفترة 2014-2019 (%)

	2014	2015	2016	2017	2019
المحروقات	95,8	94,4	95,3	96	97,4
خارج المحروقات	4,2	5,6	4,7	4	2,58

المصدر: إحصائيات الجمارك الجزائري على الموقع http://douane.gov.dz/

في هذا لا الهيكل لا تشكّل المحروقات نسبة كبيرة فقط، وإنما تشكل كل الصادرات تقريبا، فنسبة 94% و96% يعني أن الاقتصاد لا يصدّر سلعا أخرى إلاّ همشيا، وهذا ما يُضعف مبادلاته في الأسواق الدولية التي تتميّز بتنوّع المنتجات الصناعية والفلاحية. بقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات تراوح مكانها، إذ لم تتعدّى 4 مليار دولار في أحسن الأحوال وكان ذلك سنة 2014، ويشير بيات وزارة التجارة سنة إلى تحقيق الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنة الماضية إذ ارتفعت بمعدل 118%، حيث بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي تفاصيل الصادرات خارج المحروقات جاءت الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية بـ618 مليون دولار، بزيادة تقدر بـ 52.4 بالمائة، والحديد والصلب: 370 مليون دولار، مقابل 21.59 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية، أي بزيادة تقدر بـ 1614 بالمائة، ومواد كيميائية غير عضوية بـ 343 مليون دولار، مقابل 114.23 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية أي بزيادة تقدر بـ200 بالمائة، والمواد الغذائية بـ287 مليون دولار، بزيادة تقدر بـ37 بالمائة، والسكر بـ206 مليون دولار، بزيادة تقدر بـ55.5 بالمائة، ومصنوعات معدنية بـ141 مليون دولار، بنسبة تقدر بـ7 بالمائة. وتعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية وترقية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان.

- **هيكل صادرات القطاع الصناعي:** لا يكفي أن الصادرات خارج المحروقات مرتفعة، ولكن يجب أن تكون من القطاع الصناعي محرّك التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، ويعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف الصادرات الصناعية تبعا لضعف الإنتاج منها. ويوضّح الجدول التالي هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول 12: هيكل صادرات القطاع الصناعي خلال الفترة 2013-2015

	2013	2014	2015
الفلاحة والصيد البحري	3,38	2,33	2,99
الص.ح.م.م.ك	3,18	1,75	2,05
مواد البناء والزجاج	1,48	0,084	0,77
الكيمياء والمطّاط	73,83	83,94	84,17
الصناعات الغذائية	18,75	11,12	10,00

المصدر: ONS (Mars 2016) Collections Statistiques N° 205 Série E: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016

الص. ح.م.م.ك. الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية.

حتى الصادرات الصناعية فإن معظمها مرتبط بقطاع المحروقات، إذ تشكل منتجات الكيمياء والمطّاط النسبة الأكبر من الصادرات تجاوزت 80%، ومنه فإن تنافسية الاقتصاد الجزائري لا يمكنها أن تتحسّن في ظل التبعية لقطاع المحروقات.

تحتاج الجزائر إلى التحوّل نحو اقتصاد أكثر تنوعاً لتنويع المنتجات المُصدّرة وبالتالي تحقيق المكاسب من الانفتاح، وكذل لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية نظراً لغلبة الشباب على وضعها الديموغرافي. ويشير التراجع الهيكلي في إيرادات الهيدروكربونات أيضاً إلى أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، فضلاً عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق العدل والإنصاف في هذا الإنفاق. وسيعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع سياسات حاسمة لمساندة تنمية القطاع الخاص وتطويره، مع الاستمرار في حماية الشرائح الأولى بالرعاية من السكان. [1]

[1]- البنك الدولي في الجزائر، عرض عام على موقع البنك. https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

– **الميزة النسبية الظاهرة:** وتشير هذه الميزة إلى المنتجات التي يتفوّق فيها البلد في الأسواق الدولية، وكلما ارتفعت قيمة الميزة كلمّا كان التفوّق أكبر. تحسب الميزة على أساس صادرات البلد من المنتج مقارنة بصادرات العالم من نفس المنتج: والتي تحسب بالمعادلة التالي:

Revealed comparative advantage

$$RCA = \frac{xij/xj}{xiw/xw}$$

x_{ij}: صادرات البلد من المنتج i.
x_j: الصادرات الإجمالية للبلد j .
x_{iw}: الصادرات العالمية من المنتج i.
x_w: الصادرات الإجمالية العالميةw.

وفيما يلي المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية:

الجدول 13: المنتجات ذات الميزة النسبية خارج المحروقات للجزائر سنة 2016

المنتجات	قيمة الميزة
بقايا ومنتجات دهنية	8,62
الكالسيوم والفوسفات	6,08
نشادر لا مائية	9,37
غازات نادرة	1,86
جلود الأغنام مدبوغة	1,91
الفلين الطبيعي	1,36
ألواح الفلين الطبيعي	2,64
نسيج الأقمشة والقطيفة	1,28
الزنك بشكله الخام	1,11

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمية على موقعه

https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/TP_EP_CI.aspx?RP=004&YR=2016

تمتلك الجزائر ميزة فقط في المنتجات الأولية التي ليس لها أي قيمة في التجارة العالمية، ولهذا فإن تموضعها في الأسواق الدولية ضعيف وكذلك في مؤشرات تنافسيتها كما سنراه لاحقا.

ثانيا: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المنظمات الدولية والإقليمية

نقيس تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات التنافسية، وذلك بالاعتماد على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تنافسية الاقتصادات العربية حيث كانت الجزائر من بين الدول التي تمت دراستها.

2-1 تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي:

لا يمكن دراسة تنافسية أي اقتصاد إلاّ في الإطار المقارن، لهذا سنقارن تنافسية الاقتصاد الجزائري مع بعض الدول التي تتشابه معها في الخصائص الاقتصادية وهي الدول العربية خاصة، كذلك تطوّر مؤشرات تنافسيتها من سنة لأخرى. سنعتمد على تقريري 2019 و2018 (لأن تقرير 2020 صدر لدراسة موضوع جائحة كورونا وكذلك لدراسة مستقبل إحياء وتحويل الركائز لتصبح أكثر ديناميكية خلال الخمس سنوات القادمة، وبالتالي لم يتطرق إلى دراسة الدول) التي كانت وفق المنهجية الجديدة، حيث تصبح قيمة المؤشر محصورة بين 0 و100 بدلا من 0 و7 في التقارير السابقة.

تقاس التنافسية بمدى امتلاك البلد لمحدّدات بناء القدرة التنافسية، ولهذا فإن المؤشرات هي قياس للمحددات، وعليه فإن اختبار امتلاك الجزائر لمحددات القدرات التنافسية يكون من خلال مؤشرات تنافسيتها. سندرس إذا تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المجموعات والأعمدة التي حدّدها المنتدى الاقتصادي.

- **مؤشر الترتيب العام وقيمة المؤشر في الأعمدة 12:** يعطينا هذا المؤشر نظرة عامة عن موقع الجزائر على خريطة التنافسية العالمية، في الركائز التي اعتمدها المنتدى كمحدّدات جوهرية لبناء القدرات ومنه القدرة على المنافسة على المستوى العالمي.

الشكل 25: محدّدات تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب WEF لسنة 2019

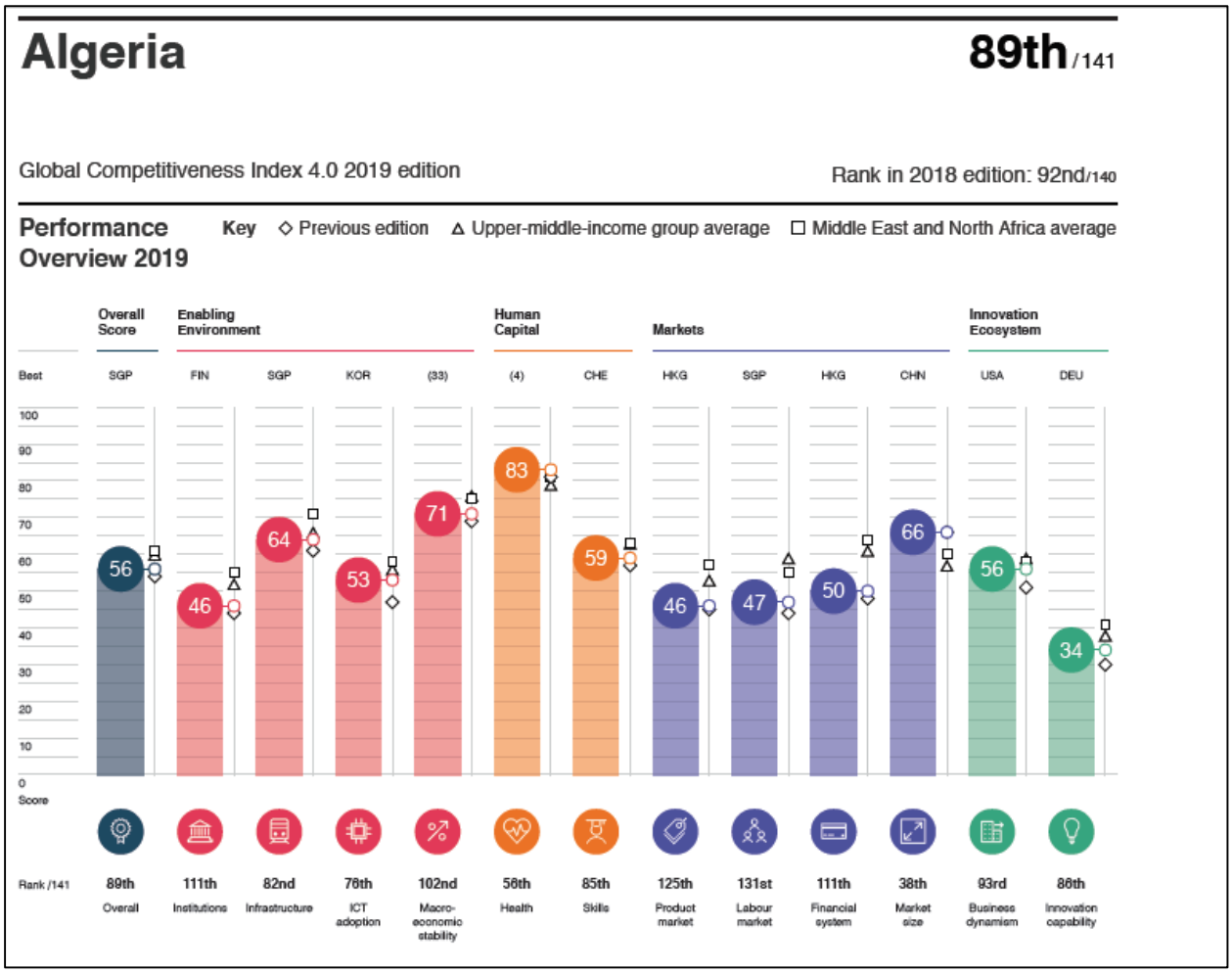

المصدر: World Economic Forum (2019): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus ،Switzerland ،S. Geneva.

ملاحظة: الركائز أو المحدّدات مرتبة في الشكل كما سيأتي شرحها من اليسار إلى اليمين

احتلت الجزائر المرتبة 89 في سنة 2019 من بين 141 بلد، وتحصلت على56 درجة في المؤشر العام للتنافسية 4.0. مقارنة بسنة 2018 تحسّنت النتائج، لأنها كانت في المرتبة 92 على 135 بلد وبمؤشر قدره 54. بالنسبة للركائز فإن أداءها التنافسي لم يكن متماثلا، حيث حققت درجة عالية في الصحة (81) بينما حققت درجة ضعيفة في القدرة على الابتكار (30). مقارنة ببعض البلدان، فإن بعض دول الخليج العربي حققت نتائج أفضل من جميع الدول العربية، على رأسها الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة 25، تلتها قطر في المرتبة 29، ثم العربية السعودية في المرتبة 36، البحرين في المرتبة 45، بعدها مباشرة الكويت. بالنسبة لباقي الدول العربية يعتبر الأردن الأفضل تنافسية إذ احتل المرتبة 70، ثم المغرب في الرتبة 75، ثم

تونس في الرتبة 87، لبنان المرتبة 88، إذ لم تكن بعيدة عن الجزائر، مصر في المرتبة 93، وعموما تعتبر الدول العربية السابقة ضعيف التنافسية حتى وإن اختلف ترتيبها. بالنسبة للدول الإفريقية فيما عدا جنوب افريقيا التي احتلت المرتبة 60، جاءت كلها في المراتب الأخيرة.[1]

- **الركيزة الأولى، الهيآت والمؤسسات:** تحصّلت الجزائر على درجة قدرها 46 من 100 في مجال الهيآت والمؤسسات والتي هي ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد (كما تم شرحها في الفصل الثالث)، وتعتبر الجزائر متأخرة في هذا المجال لأنها ترتبت 110 على 141 بلد. يرجع ذلك بصفة أساسية إلى ضعف المشاركة الإلكترونية (20,2) والتي كانت نفسها سنة 2018، عدم احترام القانون (40,1) مع تحسنه مقارنة بسنة 2018(36,2 درجة من 100)، عدم استقلالية القضاء (45,5) أيضا تحسّن مقارنة بسنة 2018 (43,4)، لوائح تنظيم تضارب المصالح (33) وإلى مؤشر الرشوة (35). رغم ذلك نجد أن الجزائر تحقق بعض المؤشرات الإيجابية (سنة 2019) قلة تواجد الجريمة المنظمة (62,9)، معدّل جرائم القتل (96,9)، حوادث الإرهاب (98,2) وغيرها.

- **الركيزة الثانية، البنية التحتية:** يعتبر مؤشر البنية التحتية جيدا بالنسبة للجزائر، فكانت درجتها 64 من 100 وعليه احتلت المرتبة 82، حققت الجزائر مؤشرات إيجابية في مؤشرات، اتصال الطرقات (87,2) مقارنة بسنة 2018 (80,4)، مع أن جودة تلك الطرقات كانت ضعيفة نوعا ما (50,5)، سهولة الولوج إلى الكهرباء (99,1)، جودة إمداد الكهرباء (88,4) وهي مؤشرات كانت مرتفعة أيضا سنة 2018.

-**الركيزة الثالثة، تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** وهي الركيزة التي أضافها المنتدى في المنهجية الجديدة، تكمن أهمتها في تقليل تكاليف المعاملات وتسرع من تبادل الافكار والمعلومات، مما يحسّن الكفاءة ويحفز الابتكار، وبما أن تكنولوجيا الاعلام والاتصال عبارة عن تقنيات تستخدم للأغراض العامة ويتم إدماجها بشكل متزايد في الاقتصاد، فقد أصبحت ضرورية لجميع الاقتصاديات شأنها شأن البنية التحتية للطاقة والنقل. وينظر هذه الركيزة إلى درجة انتشار تكنولوجيا الاعلام والاتصال. احتلت الجزائر في المؤشر المرتبة 76 وبدرجة قيمتها 52,7، مقارنة بسنة 2018 كان ترتيب الجزائر 83 ولكن بدرجة أقل (47,2) ممّا يعني رغم تراجع الترتيب إلاّ أن النتائج تحسّنت. في هذه الركيزة النتائج الأفضل كانت في مؤشر اشتراكات الهاتف

[1] - يمكن الرجوع إلى تفاصيل المؤشرات وشرحها التي لا يمكن عرضها جميعا إلى:

The Global Competitiveness Report 2018,
The Global Competitiveness Report 2019.

المحمول (100)، اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت وهي مؤشرات كانت إيجابية أيضا سنة 2018.

-**الركيزة الرابعة، استقرار الاقتصاد الكلي:** يؤدي التضخم المعتدل والمتوقع إلى التوازن في الموازنات العامة وإلى تقليل حالات عدم اليقين وتوفر إمكانية امكانية توقع عوائد الاستثمارات وزيادة الثقة، كما يمكن لفقدان الثقة أن يؤدي إلى هروب أ رس المال، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي الكلي. تتمتع الجزائر باستقرار مقبول في الاقتصاد الكلي، إذ حصلت على 71 درجة رغم احتلالها للمرتبة 102 عالميا، يقاس هذا الاستقرار بمؤشرين هما التضخم والدين المحلي، فيما يخص التضخم ورغم أن معدّله مرتفع في الجزائر إلاّ أنها حصلت على درجة 97,4 وجاءت في المرتبة 106 عالميا، أما بالنسبة للدين المحلي فكانت نتائجه أضعف حيث كانت درجته 45 فقط وترتبت الجزائر في المرتبة 113. بالنسبة لسنة 2018 كانت النتائج أسوء حيث كان المؤشر على الترتيب 94,5 و42,5.

- **الركيزة الخامسة، الصحّة:** وهي الركيزة التي حققت فيها الجزائر أفضل النتائج ليس فقط سنتي 2018 و2019، ولكن أيضا في السنوات السابقة. تقاس هذه الركيزة بمؤشر وحيد هو متوسط العمر المتوقع (عند الولادة) إذ تحتل فيه الجزائر المرتبة 55 عالميا وبدرجة 82,8، تحسّنت النتائج مقارنة بسنة 2018 حيث كان ترتيب الجزائر 66 وبدرجة 81,5.

- **الركيزة السادسة، المهارات:** والتي تعبّر عن كفاءة رأس المال البشري، فالعمّال ذوي المهارات أكثر إنتاجية لأنهم يتمتعون بقدرة أكبر على أداء المهام واكتساب المعرفة بسرعة، وخلق معارف وتطبيقات جديدة. وينظر هذا العمود إلى المستوى العام لمهارات القوى العاملة وكمية ونوعية التعليم، وعلى اعتبار أن مفهوم الجودة التعليمية يتطور باستمرار.

وتقاس المهارات بمتوسط سنوات الدراسة حيث احتلت فيها الجزائر المرتبة 83 عالميا وبدرجة 58 وهي درجة متوسطة، أيضا تقاس بمؤشر بمدى تدريب العمال بدرجة 46,9 وبترتيب 88 عاميا، كذلك جودة التدريب المهني التي تعتبر فيه الجزائر متأخرة مقارنة بالمؤشر السابق حيث كان ترتيبها 93 رغم تقارب قيمة المؤشر بـ 46,5. تعتبر الجزائر أفضل وضعا في عدد سنوات الدراسة المتوقع، حيث ترتبت 67 وبدرجة 79,6. مقارنة بسنة 2018 كانت النتائج أضعف حيث احتلت الجزائر الترتيب 119 في مؤشر تدريب العمال (40,1 درجة) والترتيب 102 في جودة التعليم المهني (43,3 درجة).

- **الركيزة السابعة، سوق السلع:** إن أفضل بيئة ممكنة لتبادل السلع تتطلب تدخل الدولة من أجل إزالة الحواجز التي تعيق النشاط الاقتصادي. فمثلاً، تعاق التنافسية بفعل الضرائب المشوّهة أو المثقلة، أو من جراء

القيود التي تقيد التجارة الدولية. جاءت الجزائر في المرتبة 125 وبقيمة إجمالية 45,8. يقيس المنتدى هذا المؤشر بعدة مؤشرات فرعية، حققت الجزائر نتائج إيجابية في مؤشر تعقيد الإجراءات إذ لا تعتبر تلك الإجراءات معقدة في الجزائر بدرجة 92,3 وترتيب عالمي 32، كذلك في مؤشر الهيمنة على السوق بدرجة 52,5 وفي المرتبة 41 عالميا، أما النتائج السلبية فكانت في مجال المنافسة في الخدمات حصلت على 55.5 درجة وترتبت 120 عالميا كذلك في التعريفات التجارية حيث حصلت على 0 درجة والترتيب 138 على 141 بلد. مقارنة بسنة 2018 فإن الجزائر كانت أفضل في مؤشر التعريفات التجارية بدرجة 3,3 وفي الترتيب 132 عالميا، وفي الانفتاح التجاري على الخدمات حيث حققت 61,7 درجات وفي الترتيب 77 عالميا.

– **الركيزة الثامنة، سوق العمل:** تُعد جدوى سوق اليد العاملة ومرونتها حيوية في ضمان أن يعمل العامل في أجدى وظيفة له في الاقتصاد، وأن يعطى الحوافز حتى يؤدي أفضل أداء في عمله، من المؤشرات التي تبناها المنتدى، تعتبر الجزائر ضعيفة في هذا المؤشر إذ ترتبت 131 عالميا وكانت قيمة المؤشر 47,1. وحققت فيها الجزائر نتائج إيجابية كانت مرونة تحديد الأجور والتي كانت درجتها 65,2 وبترتيب عالمي 75، أما فيما يخص الأجور والإنتاجية ورغم أن مؤشره كان متوسط بقيمة 64,5 إلاّ أن ترتيبها كان 81 عالميا، كذلك في مؤشر ممارسات التوظيف والفصل حيث كان درجته 50,3 وفي المرتبة 55 عالميا، أيضا في مؤشر مرونة التنقل الداخلي للعمالة حيث كانت درجته 60,6 وفي المرتبة 59 عالميا. جاءت النتائج السلبية في مؤشر معدّل الضريبة على الأجور بـ 67,9 درجة وفي المرتبة 125 عالميا، كذلك في مؤشر الاعتماد على الإدارة المهنية بقيمة 41,7 وفي الرتبة 121 عالميا، أيضا في مؤشر سهولة الاستعانة بالعمالة الأجنبية حيث ترتبت 125 دوليا و39,6 درجة. مقارنة بسنة 2018 فإن الجزائر حققت نتائج سلبة في نفس المؤشرات وبدرجات متقاربة.

– **الركيزة التاسعة، النظام المالي:** ألقت الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة الضوء على الدور المركزي الذي يمكن أن يؤدي القطاع المالي السليم في الحفاظ على النشاط الاقتصادي. فالقطاع المالي الفعّال يوجّه الموارد التي يدخّرها مواطنو بلد ما، وكذلك الأموال المتأتية من الخارج. يستمر ضعف الجزائر في هذا المؤشر إذ جات في المرتبة 110 وحصلت فقط على 50 درجة. اهتم المنتدى بمؤشرات محدّدة لاختبار مدى فاعلية النظام المالي، منها الائتمان المحلي للقطاع الخاص والتي جاءت فيه الجزائر المرتبة 112 عالميا بقيمة 24,3 فقط، مؤشر القروض المتعثرة قيمته 76,2 ومع ذلك أتت الجزائر في المرتبة 119، مؤشر توفر رأس المال الاستثماري قيمته 46,9 وبترتيب عالمي 81. في سنة 2018 وفي نفس النتائج حققت الجزائر نتائج متقاربة،

المؤشر الأول كانت قيمته 22,1 والمرتبة 120 دوليا، المؤشر الثاني كانت قيمته 77,9 وكان ترتيبها 109 عالميا، أما بالنسبة لمؤشر توفر رأس المال الاستثماري فكانت قيمته 33,7 وجاءت الجزائر في المرتبة 62 عالميا.

– **الركيزة العاشرة، حجم السوق:** توفّر السوق الكبيرة منافذ واسعة لاختبار وبيع المنتجات، كما ترفع لإنتاجية من خلال وفرات الحجم، حيث تميل تكلفة وحدة الإنتاج إلى الانخفاض مع ارتفاع كمية الإنتاج. احتلت الجزائر المرتبة 38 عالميا وبدرجة 66,5. يقيسها المنتدى هذا العمود من خلال مؤشرين هما حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي كانت فيه الجزائر في المرتبة 35 عالميا وبنفس ترتيب سنة 2018، وكذلك واردات السلع والخدمات الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 105 عالميا.

– **الركيزة الحادية عشر، ديناميكية الأعمال:** وترتبط بسهولة أداء الأعمال خاصة في القطاع الخاص وسهولة إنشاء الأعمال الجديدة. احتلت الجزائر بشكل عام الترتيب 74 وبقيمة 56,2، مؤشرات هذا العمود تتمثل خاصة في تكاليف البدء في الأعمال حيث احتلت المرتبة 87 عالميا وحققت 94,1 درجة والمؤشر الذي حققت فيه أفضل نتيجة، أما أسوء نتيجة فقد كانت في مؤشر الإطار التنظيمي لإعسار الشركات حيث كان ترتيبها 101 ودرجته 43,8 وكذلك في مؤشر الشركات التي تتبنى الأفكار الخلاّقة، قيمة المؤشر 40,4 والترتيب 93 عالميا.

–**الركيزة الثانية عشر، القدرة على الابتكار:** تميل البلدان التي يمكنها توليد قدر أكبر من تراكم المعرفة والتي توفر فرصا أفضل للتعاون، وامتلاك قدر أكبر من توليد القدرة على توليد أفكار ابتكارية ونماذج أعمال جديدة. وينظر هذا العمود إلى كمية ونوعية البحث والتطوير الرسمي، ومدى تشجيع بيئة بلد ما على التعاون والاتصال والابداع والمواجهة عبر رؤى وزوايا مختلفة، والقدرة على تحويل الأفكار إلى سلع وخدمات جديدة. جاءت الجزائر في هذا العمود في المرتبة 86 عالميا وبدرجة ضعيفة بلغت 34,4.

يقيس المنتدى هذا العمود بإثني عشر مؤشر جزئي، أهمها تنوّع القوى العاملة، إذ حققت الجزائر قيمة 43,6 وجاءت في المرتبة 93، مؤشر حالة تطوّر العناقيد حققت فيه الجزائر مرتبة مقبولة 61 عالميا وبقيمة 48,3، مؤشر المنشورات العلمية كان مؤشرها 73,3 وترتيبها 80، مؤشر طلبات براءات الاختراع ترتيب الجزائر كان متأخرا 110 على 141 بلد، نفقات البحث والتطوير المرتبة 59 وهي مقبولة جدا، ومؤشر أهمية مؤسسات البحث أيضا كان ترتيب الجزائر مقبولا 48 عالميا.

فيما يلي ولإعطاء نظرة عامة عن تنافسية الجزائر في الأعمدة السابقة نورد الجدول التالي:

الجدول 14: ملخص مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة 2019

المؤشر	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الدولة الأولى في الترتيب
الهيآت والمؤسسات	46	110	فنلندا
البنية التحتية	64	82	سنغافورة
تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	52,7	76	كوريا الجنوبية
استقرار الاقتصاد الكلي	71	102	33 دولة
الصحة	82,8	55	4 دول
المهارات	58	83	سويسرا
سوق السلع	92,3	32	هونغ كونغ
سوق العمل	47,1	131	سنغافورة
النظام المالي	50	110	هونغ كونغ
حجم السوق	66,5	38	الصين
ديناميكية الأعمال	56,2	74	الولايات المتحدة الأمريكية
القدرة على الابتكار	34,4	86	ألمانيا

يبيّن الجدول السابق تأخر الجزائر في جميع مؤشرات التنافسية، وخاصة في المؤشرات الجوهرية وهي مهارات الأفراد وبالتالي التعليم والتدريب وكذلك القدرة على الابتكار، والتي ستعيق انتقال الجزائر من الأنشطة ضعيفة المحتوى التكنولوجي وضعيفة القيمة المضافة إلى الأنشطة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية وبالتالي ذات القيمة المضافة العالية. تحتل الدول المتقدمة والناشئة المراتب الأولى في كل مؤشر، وهي الدول التي حسّنت من أداء اقتصادها في جميع المجالات، وعليه احتلت المراتب الأولى في المؤشر العام للتنافسية.

2-2 تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات صندوق النقد العربي:

يدرس صندوق النقد العربي تنافسية الدول العربية بالمقارنة بدول مرجعية، وهي بعض الدول الناشئة مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاندا ودول أخرى تختلف في كل مؤشر. يقارن الصندوق العربي الدول العربية فيما بينها في كل مؤشر ولا نجد دراسة تفصيلية لكل بلد على حدا.

مؤشر الترتيب العام والمؤشرات الجزئية:

ضمن المؤشر لتنافسية الاقتصادات العربية احتلت كل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت وعُمان المراكز الستة الأولى على مستوى الدول العربية على التوالي، ولم تظهر الجزائر حتى ضمن الدول العشرة الأولى. خلال الفترة 2015-2019 حسّنت بعض الدول العربية أداءها وبالتالي ترتيبها التنافسي، بينما حافظت الجزائر على المرتبة 21 من بين 26 دولة (بما فيها دول المقارنة). والجدول التالي يبيّن تغيّر ترتيب الدول العربية خلال الفترة السابقة.

الجدول 15 وضعية تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة 2015-2019

	تقرير تنافسية الاقتصادات العربية		
	العدد الثالث (2018-2015)	العدد الرابع (2019-2016)	الاتجاه
الأردن	14	16	▼
الإمارات	2	2	=
البحرين	9	9	=
تونس	17	17	=
الجزائر	21	21	=
السعودية	4	4	=
السودان	23	26	▼
العراق	20	22	▼
عُمان	12	11	▲
قطر	6	6	=
الكويت	13	10	▲
لبنان	18	19	▼
ليبيا	25	24	▲
مصر	19	20	▼
المغرب	15	13	▲
موريتانيا	22	23	▼
اليمن	24	25	▼

المصدر: صندوق النقد العربي (2020): تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع، ص 8

هناك أربع دول حسّنت تنافسيتها هي عُمّان، الكويت، ليبيا، المغرب، بينما تراجع كل من السودان والمغرب ولبنان وموريتانيا واليمن، وحافظت على ترتيبها كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة والسعودية وغيرها. يعتبر ترتيب الجزائر متأخرا إذا ليس فقط مقارنة بدول العالم، ولكن مقارنة بالدول العربية ضعيفة الاقتصادي على المستوى العالمي. ستركّز على بعض المؤشرات الجزئية المهمة فقط في هذا التقرير.

1-**مؤشر الاقتصاد الكلي:** جاءت كل من سنغافورة، وكوريا الجنوبية، والسعودية، وتايلاند، والإمارات في المراكز الخمسة الأولى على مستوى المجموعة ككل (الدول العربية إضافة إلى دول المقارنة) حيث بلغ متوسط القيم المعيارية للمؤشرات الفرعية (وهي القطاع النقدي والمصرفي، قطاع مالية الحكومة، القطاع الحقيقي، القطاع الخارجي(لهذه الدول ضمن هذا المؤشر (0,789) و (1,061) و(0,683) و(0,625) على التوالي. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 26: مؤشر الاقتصاد الكلي للاقتصادات العربية خلال الفترة 2016-2019

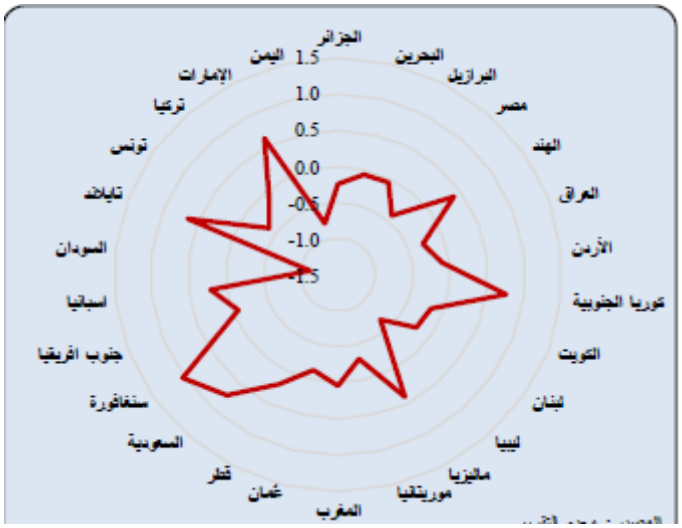

المصدر: صندوق النقد العربي (2020): تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع، ص 5.

ضمن هذا المؤشر سندرس المؤشرات الفرعية التي نراها مهمة، وهي:

* مؤشر القطاع الحقيقي: حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي؛
* مؤشر قطاع الحكومة: العجز/الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
* مؤشر القطاع النقدي والمالي: مؤشر العائد على الأصول؛
* مؤشر القطاع الخارجي: تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات بالأشهر.

وفيما يلي تفصيل لتلك المؤشرات ومكانة الجزائر ضمنها

- **مؤشر القطاع الحقيقي: حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي:** سجلت سبع دول عربية نسب فاقت 10% في مؤشر حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة (2016-2019) وهي الأردن والكويت ومصر والمغرب وتونس والسعودية والإمارات. استحوذت الأردن والبحرين على المركزين الأول والثاني على التوالي على مستوى الدول العربية والخامس والسادس على مستوى المجموعة، حيث بلغت مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والبحرين نحو 19 % و18,1 %عن متوسط الفترة 2016-2019 على التوالي. على مستوى دول المقارنة، حلت ماليزيا في المرتبة الأولى حيث بلغت حصة مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي 26,6% خلال نفس الفترة. أما الجزائر فقد جاءت في المرتبة 21 على مستوى المجموعة ككل وهذا يعني أنها أقل تصنيعا من الدول العربية حتى عند مقارنتها بالدول النفطية كالسعودية والكويت والبحرين.

- **مؤشر قطاع الحكومة: العجز/الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية حيث سجل متوسط نسبة الفائض المالي نحو 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة 2016-2019، وجاءت السعودية في المركز الثاني على مستوى الدول العربية والخامس على مستوى المجموعة ككل حيث بلغ الفائض المالي نحو 0,5 %. حلّت موريتانيا بالمركز الثالث على مستوى الدول وسجل العجز المالي نحو0,2% أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة حيث بلغ متوسط نسبة الفائض المالي نحو3,9 %وحلّت كوريا الجنوبية بالمركز الثاني وتايلاند في المركز الثالث، أما الجزائر فقد كانت في المرتبة 17 على كل دول المجموعة.

- **مؤشر القطاع النقدي والمالي: مؤشر العائد على الأصول:** استحوذت السعودية والجزائر وقطر على المراكز الثلاثة الأولى بقيم معيارية حيث سجل متوسط معدل العائد على الأصول نحو 2% و1,9% و1,7% على التوالي خلال الفترة 2016-2019، فيما حلّت الامارات في المركز الرابع. بالنسبة لدول المقارنة، فاستحوذت كل من تركيا وجنوب افريقيا والبرازيل على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى دول المقارنة.

- **مؤشر القطاع الخارجي: تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات بالأشهر:** يُعبر هذا المؤشر عن مقدرة الدول على تغطية وارداتها من السلع الأساسية لعدد من الشهور وكذلك دعم سعر صرف عملتها الوطنية بما يسهم في استقرارها. استحوذت ليبيا والسعودية والجزائر على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى

المجموعة ككل، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن الاحتياطيات الرسمية تكفي في كل من ليبيا والسعودية والجزائر لتغطية وارداتها السلعية لمدة أربع سنوات 59,7 شهرا و48 شهرا و21,5 شهرا خلال الفترة 2016-2019 على التوالي.

2-مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار: استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل على صعيد بيئة وجاذبية الاستثمار، فيما حلّت قطر والبحرين في المركز الثاني والثالث على مستوى مجموعة الدول العربية على التوالي. والشكل التالي يوضح موقع الدول العربية والجزائر في هذا المؤشر.

الشكل 27: مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية للفترة 2016-2019

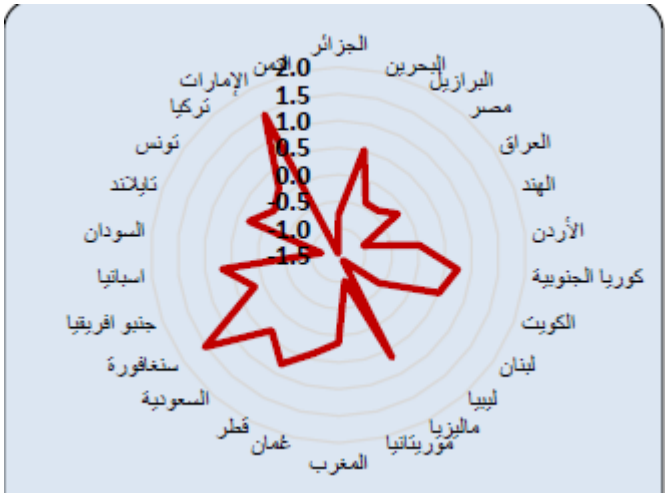

المصدر: صندوق النقد العربي (2020): تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع، ص 7.

حققت الجزائر في هذا المؤشر معيارا ضعيفا بلغ -0,5 فيما حققت الإمارات أعلى معيار 1,5 بينما حققت ماليزيا معيارا قيمته 1 تقريبا.

ضمن هذا المؤشر سندرس بعض المؤشرات الجزئية التي نراها مهمة، وهي:

* مؤشر بيئة الأعمال: حماية المستثمرين؛
* مؤشر البنية التحتية: النقل الجوي والشحن؛
* مؤشر قطاع المؤسسات والحكومة الرشيدة: مكافحة الفساد الإداري.

وفيما يلي تفصيل لتلك المؤشرات:

- **مؤشر بيئة الأعمال: حماية المستثمرين**: حلّت الإمارات في المركز الأول عربيا والخامس على

مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت 0,955 نقطة وسجل متوسط هذا المؤشر قيمة بلغت نحو 78,5 من 100 نقطة للفترة 2016-2019 المركز الثاني عربيا كان من نصيب السعودية بقيمة معيارية بلغت (0,841) في حين جاء المغرب في المركز الثالث عربيا بقيمة معيارية بلغت نحو (0,359) نقطة. في هذا المؤشر جاءت الجزائر في المرتبة 15 على دول المجموعة 26. على مستوى دول المقارنة، حلت ماليزيا وسنغافورة وتايلاند في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل عن متوسط الفترة على التوالي.

- **مؤشر البنية التحتية: النقل الجوي والشحن:** حلّت الإمارات في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت 3,223 نقطة على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط حجم الشحنات حوالي16.170 مليون طن متري، المركز الثاني كان من نصيب الكويت بقيمة معيارية بلغت 2,094 وبلغت حجم الشحنات حوالي 11.385 مليون طن متري، فيما حلّت قطر بالمركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت نحو 1,792، وبلغ متوسط حجم الشحنات حوالي 10.102 مليون طن متري، أما الجزائر فقد حلّت في المرتبة 20، وهي مرتبة متأخرة كباقي المؤشرات. أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المقارنة والرابعة على مستوى المجموعة ككل.

- **مؤشر قطاع المؤسسات والحكومة الرشيدة: مكافحة الفساد الإداري:** على مستوى الدول العربية حققت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة في مؤشر مكافحة الفساد الإداري، المركز الثاني عربيا والثالث على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب، في حين حلّت كل من عُمان والسعودية والأردن في المركز الثالث والرابع والخامس على التوالي، أما الجزائر في المرتبة 20 على مستوى المجموعة. على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل.

2-3 تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: حيث تهتم المنظمة بإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية بحسب محتواها التكنولوجي، وعليه فإن تنافسية البلدان بالنسبة لها ترتبط بقدرتها على إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية خاصة متوسطة وعالية التكنولوجيا. تصنف المنظمة المنتجات إلى أربعة أصناف:

- الموارد الأولية؛
- المنتجات ضعيفة المحتوى التكنولوجي؛
- المنتجات متوسطة المحتوى التكنولوجي؛
- المنتجات عالية المحتوى التكنولوجي.

وبالتالي تُعد المنظمة مؤشرا عاما يقيس الأبعاد التالية:

-البعد الأول (داخلي) ويمثل القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية؛

-البعد الثاني (داخلي) ويمثل التعميق والتطوير التكنولوجي؛

-البعد الثالث (خارجي) : ويمثل التأثير الدولي، حصة البلد من القيمة المضافة الصناعية والصادرات الصناعية.

ترتب المنظمة دول العالم إجمالا وحسب مناطقها تبعا لتنافسيتها في الأبعاد السابقة. تتميّز دول إفريقيا ومنها الجزائر باعتمادها على تصدير الموارد الأولية، ومنه فإن إنتاجها وتصديرها للمنتجات الصناعية هو ضعيف، كما نوضّحه في الشكل التالي:

الشكل 28: هيكل الصادرات الصناعية الافريقية حسب تصنيفها التكنولوجي للفترة 2012-2019

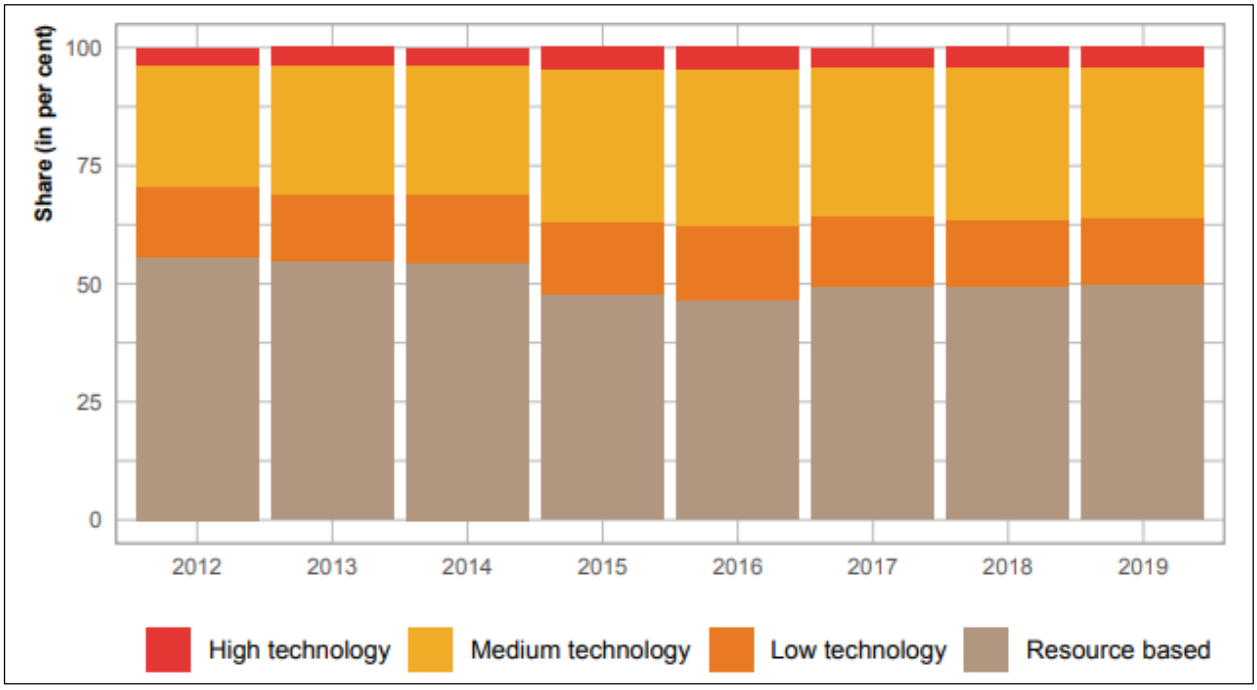

المصدر: UNIDO(2020): COMPETITIVE INDUSTRIAL PERFORMANCE REPORT.P58.

لم يتغيّر وضع الدول الافريقية ومنها الجزائر منذ سنة 2012 وإلى غاية سنة 2019، فهي تعتمد على الموارد الأولية في صادراتها، وتعتبر معظم صادراتها الصناعية من تلك المتوسطة التكنولوجيا ثم ضعيفة المحتوى التكنولوجي ثم عالية التكنولوجيا، والتي هي في إطار شبكات الإنتاج الدولية.

يؤثر الوضع السابق على ترتيب الدول الإفريقية في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP)، وفيما يلي الترتيب العام لبعض الدول الافريقية بما فيها الجزائر:

الجدول 29: ترتيب الجزائر وبعض الدول الافريقية في مؤشر CIP سنة 2020

Regional rank	African region	Economy	Global rank	Global score	Rank in the first dimen-sion	Rank in the second dimen-sion	Rank in the third dimen-sion	Absolute change compared to 2018
1	Southern Africa	South Africa	52	0.0568	70	58	39	-4 ↓
2	Northern Africa	Morocco	61	0.0406	84	32	53	10 ↑
3	Northern Africa	Egypt	64	0.0366	105	56	46	5 ↑
4	Northern Africa	Tunisia	67	0.0353	72	38	70	1 ↑
5	Southern Africa	Eswatini	83	0.0229	57	39	113	-1 ↓
6	Eastern Africa	Mauritius	87	0.0191	60	89	110	1 ↑
7	Southern Africa	Botswana	89	0.0185	65	118	100	2 ↑
8	Southern Africa	Namibia	97	0.0145	76	123	109	-5 ↓
9	Northern Africa	Algeria	98	0.0139	115	147	69	-3 ↓
10	Western Africa	Nigeria	99	0.0138	134	86	63	-14 ↓
11	Middle Africa	Congo	101	0.0134	98	90	102	14 ↑
12	Western Africa	Côte d'Ivoire	105	0.0121	119	109	88	-6 ↓
13	Western Africa	Senegal	106	0.0119	118	71	97	-3 ↓
14	Middle Africa	Angola	107	0.0118	120	132	82	26 ↑
15	Middle Africa	Gabon	110	0.0102	83	146	117	2 ↑
16	Western Africa	Ghana	114	0.0088	127	140	92	-10 ↓
17	Eastern Africa	Kenya	115	0.0088	132	115	89	-4 ↓
18	Middle Africa	Cameroon	121	0.0078	130	126	101	-8 ↓
19	Eastern Africa	United Republic of Tanzania	123	0.0071	137	111	94	4 ↑
20	Eastern Africa	Zimbabwe	124	0.0069	129	116	115	-4 ↓
21	Eastern Africa	Zambia	125	0.0063	131	134	112	-3 ↓
22	Eastern Africa	Uganda	128	0.0049	139	127	111	-3 ↓
23	Eastern Africa	Mozambique	132	0.0041	138	136	119	-1 ↓
24	Middle Africa	Central African Republic	133	0.0041	136	34	138	11 ↑
25	Eastern Africa	Ethiopia	134	0.0039	146	113	104	16 ↑
26	Western Africa	Cabo Verde	136	0.0033	122	88	146	3 ↑
27	Eastern Africa	Madagascar	137	0.0032	141	145	124	-1 ↓
28	Eastern Africa	Rwanda	142	0.0022	142	141	135	-2 ↓
29	Eastern Africa	Malawi	143	0.0019	147	125	137	-2 ↓
30	Eastern Africa	Burundi	145	0.0010	148	135	143	3 ↑
31	Western Africa	Gambia	148	0.0005	149	131	151	1 ↑
32	Eastern Africa	Eritrea	149	0.0000	152	142	149	2 ↑
33	Western Africa	Niger	151	0.0000	151	104	131	-4 ↓

المصدر: UNIDO(2020): COMPETITIVE INDUSTRIAL PERFORMANCE REPORT.P66.

احتلت الجزائر المرتبة التاسعة إفريقيا على 33 دولة في المؤشر العام على مستوى إفريقيا، حتى أنها كانت بعد كل من تونس والمغرب ومصر، وجاءت في المرتبة 98 على المستوى الدولي. وتعتبر متأخرة في البعد الأول، القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية، حيث احتلت المرتبة 115 عالميا وكذلك في البعد الثاني، التعميق والتطوير التكنولوجي الذي يقيس إنتاج وتصدير المنتجات التكنولوجية، حيث كانت في المرتبة 147 عالميا.

بالنسبة للمؤشرات الجزئية للأبعاد السابقة فإن نتائج الجزائر جاءت كالتالي:

الشكل 30: أبعاد مؤشر الأداء الصناعي التنافسي للجزائر

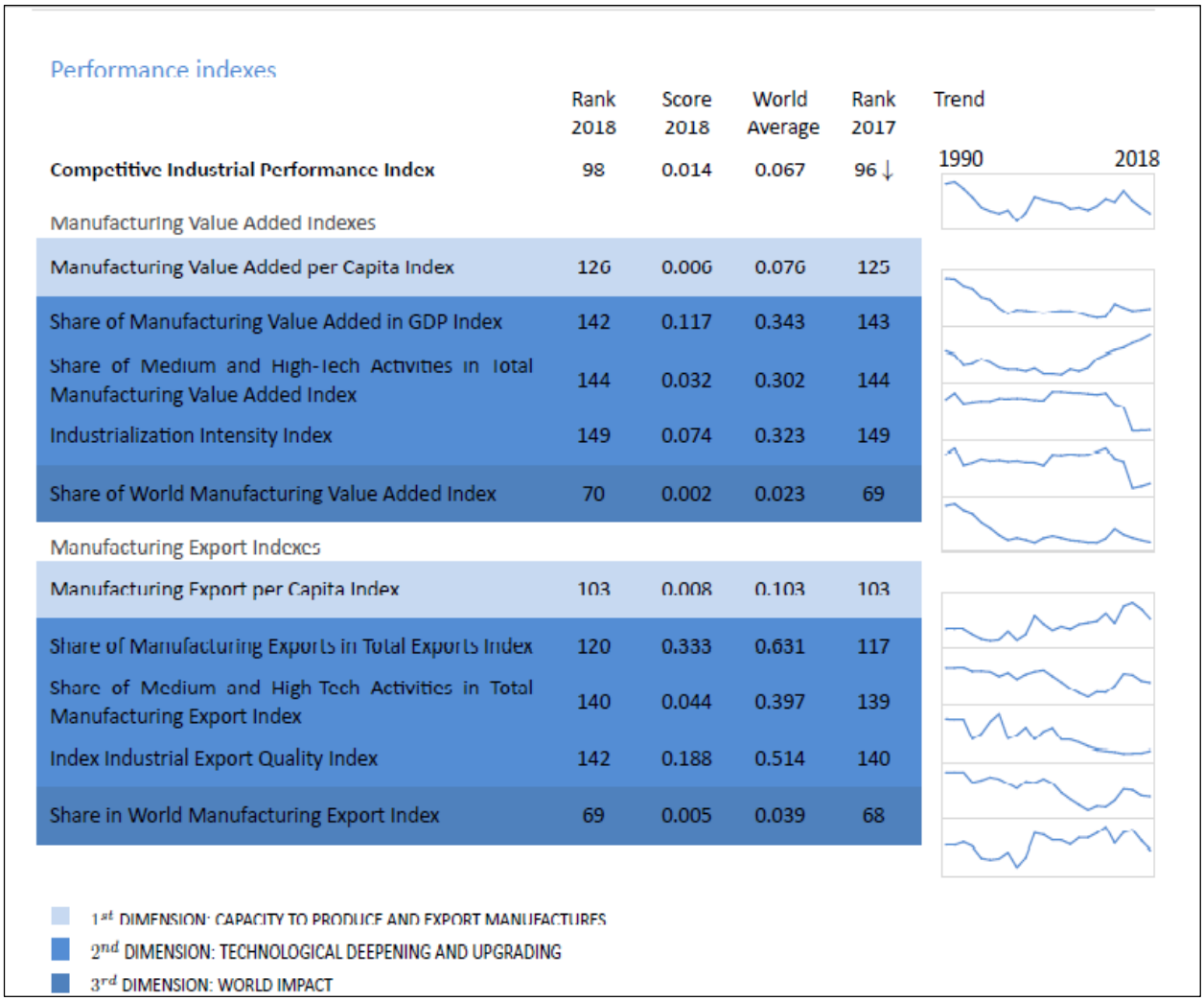

Performance indexes

	Rank 2018	Score 2018	World Average	Rank 2017	Trend 1990 2018
Competitive Industrial Performance Index	98	0.014	0.067	96 ↓	
Manufacturing Value Added Indexes					
Manufacturing Value Added per Capita Index	126	0.006	0.076	125	
Share of Manufacturing Value Added in GDP Index	142	0.117	0.343	143	
Share of Medium and High-Tech Activities in Total Manufacturing Value Added Index	144	0.032	0.302	144	
Industrialization Intensity Index	149	0.074	0.323	149	
Share of World Manufacturing Value Added Index	70	0.002	0.023	69	
Manufacturing Export Indexes					
Manufacturing Export per Capita Index	103	0.008	0.103	103	
Share of Manufacturing Exports in Total Exports Index	120	0.333	0.631	117	
Share of Medium and High Tech Activities in Total Manufacturing Export Index	140	0.044	0.397	139	
Index Industrial Export Quality Index	142	0.188	0.514	140	
Share in World Manufacturing Export Index	69	0.005	0.039	68	

1st DIMENSION: CAPACITY TO PRODUCE AND EXPORT MANUFACTURES
2nd DIMENSION: TECHNOLOGICAL DEEPENING AND UPGRADING
3rd DIMENSION: WORLD IMPACT

المصدر:

UNIDO (2020): Competitive Industrial Performance Report, CIP Index, edition 2020: Country and Economy Profiles. P12.

بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية احتلت الجزائر مراتب متأخرة، إذ كان ترتيبها 144 عالميا في مؤشر نسبة الأنشطة ومتوسطة التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة الصناعية، وهذا يعني أن معظم الأنشطة الصناعية هي ضعيفة التكنولوجيا، وانعكس ذلك على مؤشر كثافة التصنيع الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 149. بمأن التصنيع ضعيف فإن الصادرات الصناعية حتما ستكون ضعيفة أيضا، فقد كان ترتيب الجزائر 140 في مؤشر مساهمة الأنشطة ومتوسطة التكنولوجيا في إجمالي الصادرات الصناعية، فقد صدّرت الجزائر ما نسبته 95,8% من الموارد الأولية، و0,2% من المنتجات ضعيفة المحتوى التكنولوجي،

و3,8 % من المنتجات متوسطة التكنولوجيا، بينما 0,1 % فقط من صادراتها تعتبر منتجات عالية التكنولوجيا. ما يُلاحظ من خلال الشكل هو الاتجاه الذي عرفته الجزائر خلال الفترة 1990-2018، حيث انخفضت كثافة التصنيع والذي نتج عن تراجع النشاط الصناعي بشكل حاد، إذ لم تعد تساهم الصناعة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي إلاّ 5% فقط (الترتيب 5 في المنحنيات)، إذ انعكس على مؤشر مساهمة الأنشطة ومتوسطة التكنولوجيا في إجمالي الصادرات الصناعية.

ثالثا: سبل تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري:

إن تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري يستلزم تحسين جميع المحدّدات التي يعاني فيها من ضعف، كضرورة تحسين الميزان التجاري، زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي، تحسين إجراءات رفع الصادرات خارج المحروقات وغيرها، ولكن كل ذلك يستلزم وجود وامتلاك عناصر ومحدّدات جوهرية. تلك المحدّدات هي التي نقلت بعض الدول من تصنيفها كدول نامية إلى دول ناشئة، فهي أكثر أهمية وبناؤها يتطلب استثمارا طويل الأجل، والذي سترفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري ليس فقط في الأجل القصير ولكن الأهم في الأجل الطويل، وهي تنمية قدرات رأس المال البشري، ورفع القدرات التكنولوجية المحلية، ووضع سياسة صناعية مناسبة.

3-1 تنمية مهارات رأس المال البشري:

ترتبط عملية تطوير كفاءات ومهارات العنصر البشري بسياسة محدّدة الأهداف ووفق أساليب تضمن تلك التنمية، فتنمية المهارات يضمن سرعة استيعاب التكنولوجيات الجديدة وأيضا القدرة على الابتكار، سواء في مراكز البحث أو في مكان العمل.

3-1-1 أهداف تنمية الكفاءات البشرية: تهدف البلدان على اختلاف مستوياتها الاقتصادية من وضع سياسات لتنمية المهارات إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

-تلبية الطلب على المهارات من حيث الملائمة والنوعية، إذ يتعيّن تطوير مهارات ملائمة لأنشطة محدّدة وتشجيع التعليم المستمر لتوفير مستويات عالية من الكفاءات، ونسبة كافية من العمّال المهرة لتحقيق التكافؤ بين عرض المهارات والطلب عليها؛

-تسهيل تحوّل العاملين من الصناعات الأقل إنتاجية إلى الصناعات الأكثر إنتاجية؛

- زيادة نسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان؛

[1]- فريد كورتل (2012) "استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل العولمة، مع الإشارة لحالة البلدان العربية" ضمن المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة" 15-17 ديسمبر. جامعة جنان طرابلس، لبنان. ص ص 1-39. مكتب العمل الدولي (2008) "مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية" التقرير الخامس، الدورة 97، جنيف. ص ص8.

-زيادة فعالية القوى العاملة في الصناعات ذات الإنتاجية العالية من خلال التدريب المنظم والمستمر؛

-خفض تكاليف التكيّف، إذ تساهم سياسات التدريب في تخفيض تكاليف التكيّف مع التطوّرات التكنولوجية التي تقع على عاتق العمال والشركات التي تتأثر سلبا بتلك التغيّرات، والتي قد تؤدي إلى تقليص الشركات لحجم نشاطها أو فقدان العمال لوظائفهم؛

-التركيز على الهدف الديناميكي، وهو توليد التغيّر التكنولوجي، والاستثمار في مجال التعليم والتدريب لتحفيز القدرة التنافسية باستمرار.

3-1-2 أساليب تطوير المهارات: تتنوّع تلك الأساليب بين التعليم الرسمي العام وبين التدريب المستمر، إذ يتولد عن الاقتران بين التعليم المنهجي والتدريب القدرة على الابتكار التكنولوجي، فالتعليم يساعد على:[1]

-معرفة كيفية تطبيق التكنولوجيات الحديثة، استيعاب التطوّرات النظرية والتطبيقية والدفع على تطوّرها ونشرها؛

-تجميع واستثمار المعلومات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، وحتى الاجتماعية؛

-تطوير الكفاءات الفردية وبالتالي تعميق تخصّص العمّال في مختلف المجالات؛

-توسيع التشابك الإنتاجي بما يساعد على تكثيف الارتباطات بين الصناعات.

تتمثل أساليب تطوير المهارات في أنظمة التعليم التالية:

أ-**التعليم النظامي:** وهو التعليم الذي يسمح باكتساب المعرفة بشكل مباشر وفق مراحل تعليمية معينة، ويشمل،

- التعليم الأساسي لبناء المؤهلات الأساسية، فعملية التعلّم وبناء المؤهلات هي عملية تدريجية وطويلة الأمد ولا يُمكنها أن تقفز على المراحل. إذ يضمن التعليم الأساسي العام اكتساب المؤهلات الأساسية التي هي شروط أساسية لتمكين الاقتصاد والمنشآت من اكتساب التكنولوجيا والتنويع. فالتعليم بمراحله الثلاث، وخاصة التقني منه، يُعزز قدرة الفرد وقابليته لاستيعاب المعلومات واستعمالها، خاصة في المجال الإنتاجي، والتي يمكن أن تترجم إلى عمليات إبداع. فالتعليم يُسرّع من عملية انتشار التكنولوجيا في الصناعة، وبالتالي يستلزم استثمار حصة مهمة من الموارد لتطويره [2].

- التعليم الجامعي: تُعتبر الجامعة مسؤولة بصورة مباشرة عن عمليتي المبادرة والتطوير من خلال التعليم والبحث (خاصة التقني)، فهي تتولى إعداد الكفاءات المتوسطة والعالية التي تساهم في النشاط الإنتاجي والقادرة على استيعاب التكنولوجيا. عندما يحدث التفاعل بين البيئة الإنتاجية والنشاط الأكاديمي تزول الاختناقات وتتوسع قنوات الانتشار التكنولوجي ضمن شبكة معقدة، وكلما تكاملت حلقات تلك الشبكة، كلما أصبح بمقدور البلد الآخذ في النمو إخضاع مراحل اختيار ونقل وتطوير التكنولوجيا للقرارات الوطنية.

---

[1]- هوشيار معروف (2006): تحليل الاقتصاد التكنولوجي. دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن. ص277.

2- نوفل قاسم علي الشهوان (2007): اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي إقليميا ودوليا. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. ص 73.

ب–التعليم الإضافي: وهو التعليم المستمر أو مدى الحياة، والذي يساهم في اكتساب المعارف والمهارات، خارج أو بعد التعليم النظامي. تعرفه اللجنة الأوروبية على أنه "الأنشطة التدريبية المتاحة في كل مرحلة من الحياة بهدف تطوير وتحسين المعارف والكفاءات والمؤهلات في إطار تطلّعات شخصية أو تحسين السيرة الذاتية أو بناء مؤهلات اجتماعية أو مؤهلات مرتبطة بالعمل" والذي يكون من خلال[1]:

– التدريب في مراكز متخصّصة أو الجامعات: من أجل التغيير وتعزيز التعلّم الذاتي يلتحق الأفراد بالمراكز التي توفّر دورات تدريبية في تخصّصات معيّنة، أو بالجامعات المفتوحة، الجامعات الليلية، أو بمراكز التعليم عن بعد...الخ. إنّ لانتشار تقنيات المعلومات أثر كبير في تطوّر نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، ووصول الخدمات التعليمية إلى ملايين الأفراد الراغبين في التعلّم أينما كانوا. لقد أصبح مفهوم "التعليم مدى الحياة" هو السائد في معظم البلدان، ومنه زاد الانفتاح الفكري والثقافي والتعليمي، وأصبح الفرد أو العامل يحصل على المعرفة في أي مكان وفي أي وقت، ومنه أصبحت تتوفر لدى الشركات موارد بشرية أطلق عليها Drucker P.(1994)اسم "عمال المعرفة" وهم اللذين يشغلون الأعمال الأكثر أهمية في إنتاج القيمة المضافة في الشركات بفضل التعليم المستمر والتوجه المنتظم نحو مستويات أعلى من الخبرة .

– التدريب والتعلّم في مكان العمل: إلى جانب التعلّم في مراكز التدريب، فالتعليم التطويري للعاملين أثناء العمل يساهم في تراكم خبراتهم، وينعكس ذلك على تحسّن في الكفاءة التكنولوجية وفي الأسلوب التقني. إذا يجب تشجيع توسع التعلّم والتدريب في مكان العمل من خلال: * استخدام ممارسات العمل عالية الأداء والتي تحسّن من المهارات؛ * تنظيم التدريب أثناء العمل وخارج الشركة عن طريق مقدميّ برامج التدريب.

إن ما يعيق عملية التطوير التكنولوجي ليس فقط نقص كفاءة العنصر البشري، ولكن أيضا هجرة الكفاءات القادرة على إحداث ذلك التطوير، إذ تعاني معظم الدول النامية ومنها الجزائر من هجرة العمال الماهرين اللذين يبحثون عن فرص عمل أفضل في بلدان أخرى. وتؤدي الهجرة إلى التأثير على التنمية وعلى عائدات الاستثمار في تطوير المهارات.

3–1–3 تنسيق سياسة تطوير المهارات بالصناعة والتكنولوجيا: لا بد من أن تكون سياسة واستراتيجية تطوير المهارات متسقة مع سياسات الصناعة والتجارة والتكنولوجيا، إذ أن تنسيق تطوير المهارات مع اعتماد تكنولوجيات جديدة والانتقال إلى قطاعات صناعية ذات قيمة مضافة عالية، يُشكل تحديا جوهريا بالنسبة للجزائر. فالاكتفاء بالاستثمار في رأس المال البشري من شأنه أن يُؤدي إلى انخفاض عائدات اكتناز المهارات، بوجود عمال ذوي مهارات عالية دون توفّر عمل مناسب لهم، كما أن زيادة نقل التكنولوجيا وحده دون إعداد العمال والمديرين لن يُعطي نتائجه.

[1]-M'hanni، H.(2012): Relever les capacités scientifiques et technologiques des pays du Maghreb: vers un nouveau défis pour la région. Document de travail, Association pour le développement de l'éducation en Afrique. Doc 3.4.01.

لقد أكدت التجارب الناجحة للبلدان التي حققت، أو في طريق تحقيقها للاستدراك التكنولوجي، اعتمادها على: [1]

– دور الحكومات النشط: إذ أدت الحكومات دورا مهما في النهوض بالصادرات والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتغيير التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية، وقد صاغت استراتيجيات تنموية وطنية باعتبارها إطارا للتنسيق بين السياسات؛

– سياسة تعلّم منفتح على الخارج: حيث استخدمت تلك البلدان المنشورات العلمية المتاحة، واستعانت بمدربين أجانب، وخاصة جذب الشركات الأجنبية المتخصّصة في التكنولوجيات المتطوّرة، وإقامة علاقات بينها وبين الشركات المحلية، وتشجيع تلك الشركات على تقديم التدريب.

– النهج القطاعي في بناء القدرات : وذلك باختيار القطاعات التي تتيح الظروف الأساسية لها إمكانية النمو، وهي القطاعات ذات إمكانيات تعلّم كبيرة تتيح الارتقاء في سلسلة التعلّم والقيمة المضافة.

– نهج استباقي لتطوير المهارات: تعتمد عملية تحديد الاحتياجات من المهارات على الربط بين الترتيبات المؤسسية والسياسات الصناعية والاستثمار، إذ أنه يجب توفير المعلومات في وقت مُبكر للحكومات ومراكز التدريب وترجمتها إلى إمدادات بمهارات جديدة، في الوقت المناسب. ففي جمهورية كوريا مثلا، تصمّم الحكومة توسيعا تدريجيا للتعليم الرسمي، والتدريب المهني بالاستناد إلى خطط تنمية صناعية، وقصد تدارك الفارق الزمني بين الاستثمار في المهارات وتكوين رصيد منها، تتبنى الحكومة سياسة تنمية الموارد البشرية على التنبؤ بالطلب على المهارات .

3-1-4 ربط بناء القدرات المجتمعية بدعم الاستدراك التكنولوجي: نظرا لدور المهارات والمؤهلات التكنولوجية في الابتكار والتنويع، فإنه من المهم أن يقترن تطويرها بالتغيّر التكنولوجي، ففي الوقت الذي تعمل فيه البلدان المتقدمة على دفع الحدود التكنولوجية إلى الأمام، تخطوا البلدان النامية نحو تلك الحدود. ويُتيح التقليد والاستثمار في قطاعات غير تقليدية وتطبيق التكنولوجيات الجديدة على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، الانتقال إلى هيكل إنتاجي أكثر تعقيدا وتنويعا. فالعمال الماهرون هم أكثر استعداد لتعلّم التكنولوجيات الحديثة وتطبيقها، كما يُنشئ توافر عمال ماهرين حوافز تحث الشركات على استحداث تكنولوجيات كثيفة المهارات، ومنه تحقيق نمو في الإنتاجية والدخل والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية.[2]

3-2 تنمية القدرات التكنولوجية والقدرة على الابتكار:

إن المستوى التكنولوجي في الدول النامية لا يتحدّد بالابتكار الداخلي الذي يعتبر جد ضعيفا، بقدر ما يتحدّد بالقدرة على استيعاب وانتشار التكنولوجيا الأجنبية، إذ أن للتكنولوجيا المستوردة آثار إيجابية على الاقتصاد. يتم نقل التكنولوجيا الأجنبية بطريقة مباشرة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بطريقة غير

[1]- نوفل قاسم علي الشهوان، مرجع سابق، ص 99-100.
[2]- مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص107.

مباشرة عن طريق منح الامتيازات والتراخيص، وكلها في إطار الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على إنتاج وتطوير وتوزيع معظم التكنولوجيا في العالم.

3-2-1 تنمية القدرات التكنولوجية بتوطين التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر: إن نقل التكنولوجيا لم يعد ضمن هامش الحرية الذي تمت تجربته في السبعينات والثمانينات في الدول حديثة التصنيع، ومع ذلك يمكن للدول النامية التي تسعى إلى التصنيع وتطوير قدراتها التكنولوجية أن تستفيد من التكنولوجيات المستوردة.

أ-أهمية توطين التكنولوجيا: يُقصد بالتوطين قدرة المجتمع على امتلاك واستيعاب التكنولوجيا وبالتالي الوصول إلى مرحلة التعامل مع المعارف والتحكّم في أساليب تنفيذها، ومنه امتلاك القدرة على الإبداع والابتكار في التصميم والاستخدام والتحكّم في التكنولوجيات المرتبطة بها.[1] ويتم في عملية توطين التكنولوجيا بناء القاعدة المعرفية والتقنية للمجتمع، وتكوين الخبرات والمهارات التي تكون قادرة على عملية التقليد باستخدام الموارد المحلية، ومن ثم ابتكار طرق وأساليب جديدة غير مُقلدة. إن عملية التوطين هي عملية بطيئة نظرا لارتباطها بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الموطنة فيه، فهي تتطلب مواءمتها للبيئة المحلية بوجود سياسة وطنية للتنمية التكنولوجية واضحة الهدف والمناهج لجعلها جزء من النسيج الوطني.

ب-آليات نقل التكنولوجيا بالاستثمار الأجنبي المباشر: يتم نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الآليات التالية:[2]

- **الشركات الفرعية:** ويكون هذا النقل من الشركة الأم إلى فروعها المنتشرة دوليا، إذ يتم داخل المجال الاقتصادي للشركة متعددة الجنسيات، ويكون في شكل حزمة تتضمن كل ما تحتاجه الشركات الفرعية للقيام بنشاطها الإنتاجي والإداري، حيث تبقى أسرار التكنولوجيا المنقولة في يد تلك الشركات، وبالتالي تكون منعزلة عن القاعدة الصناعية الوطنية. رغم أن الشركات الأجنبية تميل بأن تنشط في تجمعات تكنولوجية معزولة عن الشركات المحلية، إلاّ أن وجود الفرع داخل المجال الاقتصادي للبلد المضيف يمكن أن يُحدث نقلا للتكنولوجيا إلى الأنشطة الاقتصادية التي يكون في علاقة معه، لهذا فإن جذب الاستثمارات الأجنبية يجب أن يكون نحو الصناعات التي يمتلك فيها البلد قدرات تكنولوجية. يتحدد ذلك النقل بمدى عمق وقوة وتنوّع الروابط التي يقيمها الفرع أو الفروع الأجنبية مع القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والتكنولوجية المحلية، فالشركات متعددة الجنسيات التي يكون المنتجين المحليين جزءا من شبكاتها، تحتاج لأن تكون شبكات التوريد والإمدادات المحلية على حدود المنافسة الدولية، مما يدفعها إلى نقل جزء من تكنولوجيتها والاستثمار في تدريب موظفيها المحليين، المهنيين والإداريين.

---

[1]- محمد بن أحمد بن محمد الفزاري (2009): أثر الثورة التكنولوجية على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية "نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان". رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا. ص 54.

[2]- آدم مهدي أحمد(2001): العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية. الشركة العالمية للطباعة والنشر، ص 83-87.

-**المشروع المشترك:** ينشأ المشروع المشترك بين شركة متعددة الجنسيات وشركة وطنية تكون لها الأغلبية في رأس المال، وأيضا في الإدارة، وتؤدي مساهمة كل الأطراف في إدارة النشاط المشترك إلى اكتساب المهارات التسييرية والإنتاجية للطرف المحلي، بحيث يكون هناك نقلا للتكنولوجيا أفضل من الشركات الفرعية.

-**التعاون والتطوير المشترك:** يكون في شكل اتفاق بين شريكين أو أكثر لتطوير تكنولوجيا معينة، ولكن يتطلب هذا الأسلوب وجود قاعدة تكنولوجية يبدأ منها التطوير، لهذا يكون بين شركات أو دول متكافئة تكنولوجيًا ومن أجل تحقيق ذلك للدول النامية يجب أن تكون هناك حوافز قوية للطرف الأجنبي لقبول هذا التعاون.

ج-شروط نجاح عملية توطين التكنولوجيا: إن الآثار التكنولوجية للشركات الأجنبية ليست عملية آلية أو أكيدة، ولجعلها كذلك يتعيّن توفر الشروط التالية:

+الانفتاح على التجارة الدولية: إذ أن الانفتاح على الخارج يعطي الفرصة للوصول إلى المعارف والتكنولوجيات الجديدة، سواء عن طريق شراء التجهيزات والمنتجات، والذي يسمح للشركات بالتعرّف على التكنولوجيا التي يتضمنها وتقليدها، أو عن طريق الاستثمارات المباشرة، والتي تتجه بشكل أساسي نحو الدول المنفتحة تجاريا، ويشجع وجوده على نقل التكنولوجيا إذا توفرت الحماية لحقوق الملكية الفكرية. يكون للاستيراد، كوسيلة لنشر التكنولوجيا، أهمية أكبر عندما تكون المستوردات من الدول المتقدمة وتتضمن محتوى عال من التكنولوجيا، على أن تكون من الدول النامية، كما أن نقل التكنولوجيا يكون أكثر أهمية في المنتجات الوسيطة (المدخلات) عنه في المنتجات النهائية

+ مستوى معين من التطوّر الاقتصادي: تشير الدراسات إلى أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي يكون أقوى في الدول التي تكون عند مستوى معين من التطوّر. فإذا كان الفارق التكنولوجي بين الشركات متعددة الجنسيات والبلد المستقبل لها كبيرا، فإن ذلك يعيق انتشار الآثار الإيجابية لتلك التكنولوجيات، كما أن تلك الشركات لا تفضل الاستثمار في الدول الأقل نموا.

+القدرة على استيعاب التكنولوجيات المنقولة: إن مدى فاعلية انتقال التكنولوجيا ترتبط بمدى استيعابها، والتي ترتبط بدورها بمدى التقارب بين البيئتين المصدرة والمستوردة لتلك التكنولوجيا، والتي تفرض امتلاك مستوى معين من مخزون رأس المال البشري. يُستعمل مفهوما النقل والاستيعاب بلا تمييز لوصف القدرة على التمرّن التي يجب أن يمتلكها البلد المستقبل، والتي تعتبر أهم شرط نجاح عملية التوطين.

يمثل رأس المال البشري محور القدرة على الاستيعاب، فالمخزون الأولي من رأس المال البشري الذي يملكه البلد هو الذي يحدّد قدرته على التعلّم والتمرّن ويعتبر مستوى التعليم، مُعبرا عنه بعدد سنوات التعليم، مؤشرا عن مخزون رأس المال البشري. كلما ارتفع الحد الأدنى (عتبة) لمخزون رأس المال البشري كلما استطاع البلد المضيف الاستفادة من نقل التكنولوجيا إليه، وهو ما لا تحققه أغلب الدول النامية، مما يفسّر ضعف نقل

التكنولوجيا إليها. وتستعمل الاستثمارات الأجنبية المتوجهة نحو البلدان التي لا تتوفر على الشروط الضرورية تكنولوجيا بسيطة، وتساهم بطريقة هامشية في تأهيل وتطوير المهارات المحلية. تمثل إذا القدرة على الاستيعاب بالنسبة للدول النامية وسيلة وهدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة، وللسياسة التنافسية بصفة خاصة.

د-نقل أنشطة البحث والتطوير إلى الدول النامية: يمكن أن يساعد نقل تلك الأنشطة إلى البلدان النامية على تعزيز نظم الابتكار لديها، ورفع مستواها الصناعي والتكنولوجي، مما يمكّنها من التعامل مع تكنولوجيات أكثر تعقيدا وإنتاج منتجات أكثر تطويرًا. فكلما زاد التفاعل بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية ومؤسسات البحث والتطوير التابعة للبلد النامي المضيف، وكلما كان نظام الابتكار الوطني أكثر تقدّما، زاد احتمال حدوث التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد ككل. وتحدث التأثيرات الإيجابية عن طريق:[1]

-إدماج أنشطة البحث في الجامعات المحلية، ولأن الشركات الأجنبية تحتاج إلى رأسمال بشري علمي مؤهل في أنشطة البحث والتطوير، فان ذلك يساهم في تأهيله، وكذلك على عودة رأس المال العلمي المهاجر. وهو ما يحدث اليوم في الهند وقبلها في تايوان وإيرلاندا، حيث عاد رأس المال البشري المؤهل خاصة من الولايات المتحدة بتأهيل عال.

-تراخيص التكنولوجيا للمنتجات المشتقة المنتجة من طرف الشركات المحلية؛

-تشجيع ثقافة التجارة بين العلميين والمهندسين، بحيث تكون أبحاثهم موجهة للحصول على براءات اختراع ومنه إمكانية إقامتهم لمشاريعهم الخاصة باستغلال تلك البراءات؛

-نشر ثقافة البحث والتطوير والابتكار في المؤسسات المحلية، ففي الهند مثلا كان لأنشطة البحث للشركات متعددة الجنسيات أثر تنافسي على المؤسسات الهندية، حيث ارتفعت نفقات البحث والتطوير فيها وكذلك تسجيلات براءات الاختراع، كما أصبحت الشركات الهندية خاصة في مجال الإعلام الآلي تنافس بصفة مباشرة الشركات الأجنبية .

ترتبط التأثيرات الإيجابية فيما يتعلق بالنمو والإنتاجية والتنافسية للشركات متعددة الجنسيات بقدرة الدول المستقبلة على الاستفادة من تلك التأثيرات، إذ أن المزايا التنافسية للشركات متعددة الجنسيات الأجنبية (تقدم تكنولوجي، قدرات عالية على التحكّم في التكاليف، تفوق تنظيمي...الخ) وبالتفاعل مع مزايا الموقع للبلدان المستقبلة، تسمح لهذه الأخيرة بإعادة تنظيم صناعاتها بفضل تأثير المنافسة وبالتالي زيادة الإنتاجية المحلية ومنه تدعيم نموها.

3-2-2 نقل وتوطين التكنولوجيا عن طريق الإنتاج غير القائم على المساهمة في رأس المال: يتم هذا النقل عن طريق منح التراخيص والبراءات للشركات الوطنية، وبالتالي يتم دون تواجد للشركات الأجنبية.

[1] -CNUCED (2005) « Incidences de l'IED sur le développement : mondialisation de la R-D par les sociétés transnationales et conséquences pour les pays en développement » Réunion d'experts sur les incidences de l'IED sur le développement. 24-26 Janvier. TD/B/COM/EM.16/2.

أ- آليات نقل وتوطين التكنولوجيا عن طريق الإنتاج غير القائم على المساهمة في رأس المال:

وتتمثل في:[1]

-التكنولوجية المنقولة بشراء براءات الاختراع: تتمثل في نقل التصاميم والمواصفات وأسرار التصنيع والخبرة والمهارات لبعض السلع والخدمات، وتعتبر هذه الطريقة مناسبة لتنمية القدرات الذاتية وتحقيق قدر من الكفاءة في المشاركة والمنافسة الدولية، ولكن تتطلب قدرات تكنولوجية ومعرفية لتطبيق الاختراع.

-منح التراخيص والامتيازات: لم يعد الإنتاج الدولي يقتصر على الاستثمار الأجنبي المباشر، فأشكال الإنتاج غير القائمة على المساهمة في رأس المال تتسم بأهمية متزايدة، منها منح الامتيازات، منح التراخيص، عقود الإدارة...الخ. إذ تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتنسيق الأنشطة المختلفة في سلاسل القيمة العالمية التابعة لها، والتأثير على إدارة شركات البلدان المضيفة دون أن تمتلك نصيبا في رأسمالها. يكون هذا الترخيص من الطرف الأقوى تكنولوجيا إلى الطرف الأضعف، وتتم من خلاله نقل تكنولوجيا كاملة، والذي يُساهم في فتح الأسواق للمنتج. ويكون النقل إلى الدول التي تُظهر قدرة على التحكم في التكنولوجيا المرتبطة بالإنتاج.

-المقاولة من الباطن: تبرم عقود المقاولة بين طرف أجنبي وطرف محلي يقوم بإنتاج قطع الغيار، أو تجميع الأجزاء المصنعة، ويسوّق المنتج عن طريق الطرف الأجنبي سواء في سوقه المحلية أو أسواق أجنبية أخرى .

تتميز هذه الآليات بأنها ترتيب مرن يُعقد مع شركات محلية، ويَدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في بناء مقوّمات شركائها عن طريق نشر المعرفة والتكنولوجيا والمهارات، وهذا يتيح للاقتصاديات المضيفة إمكانيات كبيرة لبناء القدرات الصناعية في الأجل الطويل، عن طريق عدد من القنوات مثل تدريب العمالة وتوليد القيمة المضافة وتنمية الصادرات وامتلاك التكنولوجيا.

ب-التأثيرات الإنمائية الرئيسية لأشكال الإنتاج الدولي غير القائمة على المساهمة في رأس المال:

تتمثل التأثيرات في[2] :

-توليد فرص عمل خاصة التصنيع التعاقدي والاستعانة بمصادر خارجية في تقديم الخدمات؛

-توليد قيم مضافة مباشرة مهمة، خاصة إذا كان نطاق الاستعانة بالمصادر المحلية واسعًا؛

-إتاحة إمكانية وصول الشركاء المحليين إلى الشبكات الدولية للشركات متعددة الجنسيات، وخاصة في حالة أشكال الإنتاج التي تعتمد على الأسواق الخارجية، كالتصنيع التعاقدي والتعهيد الخارجي وعقود الإدارة؛

---

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي (2005).

[2]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2011): أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال. تقرير الاستثمار العالمي، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف.

-معظم علاقات الإنتاج غير القائمة على المساهمة في رأس المال، هي في جوهرها شكل من أشكال نقل الملكية الفكرية إلى شريك محلي، تكون مصحوبة بتدريب كل من الموظفين المحليين والإداريين مما يرفع الإنتاجية، وقد يصبح الشركاء المحلين مطوّرين مهمين للتكنولوجيا؛

وبالتالي يمكن أن تدعم تنمية القدرات الإنتاجية المحلية، وأن تدمج الأنشطة الاقتصادية المحلية في سلاسل القيمة العالمية .

ج-أسباب اختيار هذا الأسلوب في نقل التكنولوجيا: تتمثل أسباب تفضيل الشركات العالمية لهذا الأسلوب في نقل التكنولوجيا عن الاستثمار المباشر فيما يلي[1] :

-تحقيق عوائد من بيع التراخيص والبراءات ومنح الامتيازات، دون تحمّل تكاليف الاستثمار والتعرّض للمخاطر؛

-صعوبة استغلال التكنولوجيا المنقولة عن طريق الاستثمار المباشر بسبب ضيق السوق المحلية أو ما تفرضه الدولة المضيفة من قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-اختبار الأسواق الجديدة قبل انجاز الاستثمار، مع تقييد النشاط التجاري للمشروعات المتلقية للتكنولوجيا فيما يتعلق بالتصدير.

إن مختلف قنوات نقل التكنولوجيا يجب أن تكون متكاملة، وأن تهدف سياسة نقل التكنولوجيا إلى زيادة التفاعل بين النظام الوطني للابتكار والقاعدة العلمية والتكنولوجية الأجنبية عن طريق مضاعفة الاتفاقيات. إن الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعلق أيضا بالبيئة العامة للأعمال، التشريعات، الشفافية في المعاملات، الديمقراطية، محاربة الفساد...الخ حتى تساهم في تحسين القدرة التنافسية الوطنية.

3-2-3 تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية:

أ-**عناصر بناء القدرات التكنولوجية الذاتية:** يعتمد بناء القدرات التكنولوجية الذاتية بالأساس على وضع سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا، وكذلك على توفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم أنشطة البحث والتطوير، في إطار نظام وطني للابتكار .

- **السياسة الوطنية للتنمية التكنولوجية:** إن وجود سياسة للتنمية التكنولوجية في البلدان النامية ضروري لتعزيز التعلّم واكتساب القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى المحلي. فبناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية يهدف إلى زيادة الإنتاجية والثروة والارتقاء بمستويات المعيشة، من خلال استحداث أنشطة اقتصادية تنافسية جديدة لخدمة الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وعليه، فإن مثل تلك السياسة تهدف إلى[2]:

[1]- أدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 89-90.
[2]- محمد بن أحمد بن محمد الفزاري، مرجع سابق، ص49.

+ تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية لرفع القدرة على استغلال نتائج البحوث التطبيقية والتطويرية، وكذلك القدرة على استيعاب التكنولوجيات المنقولة؛

+ رفع كفاءة استخدام الموارد المحلية ومنه رفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية، ممّا يتيح لها فرص التصدير؛

+ رفع العائد من التكنولوجيا المستوردة؛

+ وضع المقوّمات التشريعية والبرامج والهياكل التي تتوافق وأهداف التنمية التكنولوجية، على المستوى الوطني، والقطاعي وعلى مستوى المؤسسات؛

+ دعم القدرات التنافسية والتصديرية للمنتجات المحلية.

ولكي تحقق السياسة الوطنية للتنمية التكنولوجية أهدافها في الدول النامية، يجب على أن تأخذ في الاعتبار :

–أنه يجب إعادة هيكلة القطاع الصناعي بهدف تخفيف حالة التركّز التي يتميز بها، ونشر النشاطات الصناعية إلى كافة القطاعات المهملة في فروع الإنتاج المختلفة، ممّا يخلق تكاملا بين تلك الفروع من خلال تبادل السلع والخدمات والمعلومات؛

–التركيز في نقل التكنولوجيا الأجنبية على المعلومات الخاصة بالأنظمة والأساليب وبمعارف التصميم والأداء والصيانة والتطوير، وكذلك توجيه الاهتمام نحو الحلقات الأساسية والوسطى للتحويل الإنتاجي، بدلا من الاعتماد فقط على نشاطات التجميع. لهذا فإن الاندفاع الذاتي للتحوّل التكنولوجي لا يمكن أن يحدث إلاّ في إطار استراتيجي شامل ومتكامل للتنمية الصناعية، وبكافة أبعادها الاستثمارية، المادية والبشرية والتكنولوجية .

تواجه الدول النامية ومنها الجزائر عدة تحدّيات من أجل الوصول إلى أهداف سياسة التنمية التكنولوجية، تتلخص تلك التحديات فيما يلي:[1]

–تحديات تشريعية: إن غياب أو نقص الأطر القانونية التي تنظم نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك قوانين حماية الملكية الفكرية يُعرقل الاستثمارات التكنولوجية، كما أن ضعف الاتصال بين الجامعات ومراكز البحث وبين الشركات يُقلّل من عزيمة القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، ومنه لا يمكن للبحث الأكاديمي أن يساهم بشكل مهم في التطوّر التكنولوجي.

–تحديات مؤسساتية : إذ أن تعدّد وتنوّع المنظمات والهيآت التي تتدخل في تنظيم البحث العلمي وغياب التنسيق فيما بينها، يُشكل عائقا أمام التطوّر التكنولوجي.

–تحديات مالية: في الوقت الذي تعتبر فيه أنشطة البحث والتطوير جوهر التطور التكنولوجي وبناء القدرات التنافسية، لا تخصّص الدول النامية إلاّ نصيبا ضعيفا من ناتجها المحلي لهذا النشاط، لأن

[1] - Roumate, F. (2005) « les défis du développement technologique pour les pays en développement » lettre de centre d'études et de recherche sur le monde arabe et méditerranéenne, Genève, 9 décembre.

عملية التصنيع فيها تقوم على نقل التكنولوجيا وليس على البحث والتطوير والابتكار. فمقارنة نسب الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول النامية والناشئة والمتقدمة تُظهر المكانة التي توليها كل مجموعة لعملية الابتكار والتطوير التكنولوجي، ففي سنة 2010 خصّصت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا 2.8%، السويد 3.6%، اليابان 3.4%، سنغافورة 3.4%، ايطاليا 1.3%، البرازيل 1.1%، تونس 1.1% الصين 1.5%، الجزائر 0.1 %.

– **توفّر رأسمال بشري** قادر على استغلال المعارف والمساهمة في خلق معارف جديدة

– **توفّر بنية تحتية تكنولوجية:** يعتبر تطوير البني التحتية التكنولوجية والعلمية مهم من أجل رفع مصادر عرض المعارف المتقدمة. وتكون تلك البنى مادية، مثل أقسام البحث والمخابر داخل الجامعات، مراكز البحث المتخصصة، توفر أجهزة وأدوات البحث...الخ وغير مادية، مثل الحظائر العلمية والأقطاب التكنولوجية والحاضنات. يتمثل هدف تلك الأقطاب والحظائر في تقديم مكان مشترك للمساعدة على إقامة المشاريع وخلق المؤسسات المبتكرة، وتثمين أعمال ونتائج البحوث ونشرها بمساعدة التنظيمات العمومية أو الخاصة للبحث وأيضا الجامعات. وتعتبر الشركات التي تنتمي إلى الحظائر العلمية أكثر توجها نحو الابتكار، وأكثر إنتاجية من الشركات الأخرى .

– **تدعيم نشاط البحث والتطوير:** تشمل أنشطة البحث والتطوير أربعة أنواع من الأنشطة: البحث الأساسي والبحث التطبيقي، تطوير المنتجات وتطوير العمليات. حيث يغطي البحث الأساسي الأعمال التجريبية المنجزة من طرف الجامعات دون أهداف تجارية محددة، في أغلب الأحيان، ويتمثل البحث التطبيقي في تلك الأعمال التي تكون بهدف محدد، وتمثل عمليات التطوير، تطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الموجودة أو خلق استعمالات جديدة لها، ويقصد بتطوير العمليات خلق علميات جديدة أو تحسين العمليات الموجودة (طرق الإنتاج) وكلاهما يهدف إلى تحقيق الأرباح .

– **وجود النظام الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار:** إن الابتكار لا يمثل مهمة جهة معينة، فالقطاع العام والخاص لهما دورا مهما في إحداثه على المستوى الوطني، ولأن الشركات هي الجهات الأساسية التي تقوم بالابتكار، فإنها لا تقوم بذلك في إطار منعزل، بل بالتفاعل مع كل المعنيين من مؤسسات بحثية عامة وجامعات وهيئات أخرى منتجة للمعرفة. إن طبيعة تلك التفاعلات يشكّلها الإطار المؤسسي المحيط بها، والشبكة المعقدة التي يحدث في إطارها الابتكار يطلق عليها "النظام الابتكار الوطني"، والذي يعني "مجموع السياسات والأنظمة والترتيبات والأنشطة المؤسسية والهيكلية المعنية بتوليد المعرفة العلمية والتكنولوجية، وحيازتها ونشرها واستخدامها"[1]. ويؤدي مكوّنا التعليم العالي والبحث والتطوير دورا هاما في نظام الابتكار، إذ يولّدان المدخلات والمخرجات على السواء داخل نظام وطني شامل للعلم والتكنولوجيا. ولأن الابتكار هو عملية أو نشاط منهجي، فهو ثمرة العمل المتناسق للجهات السابقة، ويمكن للتدخل الحكومي أن يؤثر في تقويته .

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة. الأمم المتحدة. ص 4،8.

– **ضمان انتشار التكنولوجيا داخل الاقتصاد:** لا يكفي أن يتم إنتاج التكنولوجيا في مراكز البحث دون نشرها ليستفيد منها كامل الاقتصاد، ويتم هذا النشر من خلال[1]:

–اتفاقيات التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية : حيث تنشئ بعض الدول "صناديق دعم الصناعة" لتحقيق هدف نقل التكنولوجيا من الجامعات ومراكز البحث إلى الصناعة، بإيجاد تطبيقات لها لحل بعض مشاكل القطاع الصناعي، أو في شكل منتجات جديدة أو مُطوّرة يستفيد منها كل المجتمع؛

–وجود هيآت ومؤسسات لتنظيم وتسهيل عملية النقل من الجامعات ومراكز البحث إلى الصناعة .

ب–لإطار الكلي المتناسق لبناء القدرات التكنولوجية: ويعني الإطار الشامل للبناء، ليس فقط القدرات التكنولوجية وإنما أيضا القدرات البشرية، أي القدرات التنافسية على مستوى السياسات الاقتصادية والصناعية والتجارية.

–**ضرورة رؤية طويلة الأجل** : يعتبر البحث العمومي الأكاديمي والتطبيقي نتاج إدارة فرق البحث من جهة وإدارة الدولة من جهة أخرى، لهذا فإن تدخلها يجب أن يكون على المستوى الكلي. إن الدول التي حققت نجاحًا في مجال الابتكار هي تلك التي عرفت كيف تضمن التنسيق بين سياستها وطريقة تنفيذها، وكيف تضمن الاستمرارية على الأمد الطويل.

يجب أن تكون سياسة التنمية التكنولوجية والابتكار الوطني ضمن الأولويات الوطنية، ومنه يستلزم من أجل الوصول إلى الأهداف أن تكون تلك السياسة طويلة المدى، وأن تكون ضمن إطار شامل للابتكار والتنافسية، ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون الهدف الأول هو التنسيق بين عمل المنظمات العمومية والقطاع الخاص. إن وضع ممارسات مستقبلية مُعَدة بطريقة جيّدة يمكن أن تضاعف القدرة على التنسيق بين الأنظمة الوطنية والمحلية للابتكار، فالنظرة المستقبلية تشجّع على تكوين أفكار جديدة، لا يمكن الوصول إليها من طرف شركاء منعزلين، كما يجب أن تحقق الأهداف التالية:[2]

+الوصول إلى فهم جيّد ومشترك للخطط المرغوبة والقابلة للتحقيق في المستقبل (تحديد الأهداف بوضوح) ؛

+ تجميع الشركاء في شبكة فعّالة لتحويل الخطط إلى واقع .

– **البحث عن المزيج المناسب من السياسات:** إن فاعلية السياسات الوطنية للابتكار لا يمكن الحكم عليها وتقييمها إلاّ في إطار النظام الوطني للابتكار، فمن بين أهداف السياسات التكنولوجية والابتكارية للبلدان التي هي في مرحلة استدراك تكنولوجي هو سد ما يسمى بـ "تأخّر التنفيذ"، أي التأخر في وصول الابتكار من مصادره إلى مستعمليه نتيجة ضعف ترابط السياسات. فإيجاد مزيج جيّد من السياسات ليس عملية

[1]- أحمد أبو الهجاء (2002): "نقل العلوم والتكنولوجيا من الدول المتقدمة وأثره على النهضة العلمية" ضمن: العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي، الواقع والطموح. إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ومؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن. ص 323-344.

[2] - M'hanni, H. Op.Cit

سهلة، فإذا كان الهدف من المزج بين سياسات الابتكار وتدعيم القدرة التنافسية هو خلق مناخ مناسب لتحقيق نمو مبني على المعرفة، فإن المزج يجب أن يضمن التعاون والارتباط بين العناصر الأساسية والمحورية للقدرة الوطنية على الابتكار، هذه العناصر هي :

+ القدرة على استيعاب المعرفة، إنتاجها ونشرها؛

+ ضمان تفاعلها ضمن النظام الوطني للابتكار.

– **الممارسات الجيّدة لتشجيع الابتكار والتنافسية:** رغم أن عملية الابتكار ترتكز على أنشطة البحث والتطوير غير أن هذا وحده لم يعد كافيا، فالقدرة على الابتكار تتم من خلال تنسيق وإدماج سياسات الابتكار لمختلف القطاعات. فالممارسات التي تشجّع الابتكار والتنافسية يمكن أن تكون في شكل إجراءات تقوي التعاون وتصحّح مكامن الضعف في نظام الابتكار. من بين تلك الإجراءات أو الممارسات، ضمان استقلالية مراكز البحث والتطوير، إقامة علاقات تعاون مع الاقتصاد العالمي، فتح المنافسة التكنولوجية التي يجب أن تكون هدف السياسة الوطنية للابتكار والتنافسية. وبما أنه لا توجد ممارسات مثالية يمكن تطبيقها فإن المقارنات بين مختلف الأنظمة الوطنية للدول الأخرى (التمرّن بالمقارنة) مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، يمكن أن تكون مرجعا للممارسات الجيّدة.

3-3 الإطار الصناعي والتجاري لبناء القدرات التنافسية: في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فإنه لابد الدولة أن تتدخل من أجل استغلال الفرص المتاحة، من خلال السياسات الصناعية والتكنولوجية والسياسات التجارية .

1-3-3 السياسة الصناعية: من أجل خلق مزايا تنافسية فإنه لا يمكن توجيه المساعدات العمومية لكل القطاعات، بل يجب التركيز على بعضها، فنظرا للعلاقات المتشابكة بين جميع القطاعات فإن جميعها يُصبح مهما واستراتيجيا من حيث تحقيق التنمية، التشغيل...الخ، ولكن بالتركيز على النظرة التجارية التصديرية يكون من الممكن تحديد تلك القطاعات واستهدافها .

يعني الاستهداف[1] تفضيل وتدعيم وتطوير بعض الصناعات أو فروع منها، والتي يراها البلد ذات أولوية. يكون الاستهداف عن طريق توجيه الاستثمارات للصناعات المختارة، توفير الحماية لها، دعم الصادرات وتوفير المناخ المناسب من أجل رفع إنتاجيتها، وذلك بتوجيه وتفعيل المحدّدات المهمة، خاصة التكنولوجيا والعمالة الماهرة، لخلق مزايا تنافسية وطنية، وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. اتبعت العديد من الدول المتقدمة هذه السياسة في بداية تنميتها، كما طبقتها الدول حديثة التصنيع، وحتى يكون الاستهداف صحيحا فإنه لا يجب اختيار القطاعات أو الصناعات أو الأنشطة على أساس انخفاض أسعار عوامل الإنتاج، من أجل تحقيق التنافسية السعرية، أو تلك التي تكون معرّضة للزوال نتيجة لتدهور مكانتها في التجارة الدولية، بل على أساس المحدّدات التي تضمن تحقيق مزايا تنافسية مستدامة وهي التكنولوجيا ورأس المال البشري، أي اختيار

[1] - Porter E.M, Op.Cit, pp.655-657

القطاعات أو الفروع المستقبلية أو التكنولوجيات الاستراتيجية التي تمنح مزايا تكنولوجية. إن التركيز على إنتاج وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، أي المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي هي أكثر أهمية من المنتجات التي تستند إلى المزايا العواملية، وبالتالي فإن اختيار التخصّص في المنتجات التكنولوجية هو اختيار استراتيجي حتى وإن كانت نتائجه بعيدة المدى، أفضل من اختيار التخصّص في قطاعات تتجه نحو الزوال في التجارة الدولية. إذ أصبح من الصعب الفصل بين التقدم التكنولوجي والمنافسة الصناعية والتجارية عند مواجهة المنافسين في الأسواق الدولية. لقد أوضحت الدراسات حول أثر التخصّص على النمو، أن الانفتاح على المبادلات الدولية يساهم في تحقيق النمو في حالتين:

+ عندما ينجح البلد في التموضع أو التخصّص في القطاعات التي يكون الطلب العالمي عليها مرتفعا؛

+ وعندما يُطوّر البلد التجارة ما بين الفروع، والتي تسمح بتنويع المنتجات الوسيطة والمنتجات الرأسمالية المناسبة للرفع من الإنتاجية الكلية والانتشار التكنولوجي، وكذلك تتمتع باكتساب المهارات عن طريق الممارسة .

3-3-2 العناقيد الصناعية: تتعلق التنمية الصناعية واكتساب القدرة على توليد مزايا تنافسية صناعية في أي بلد بمدى جودة العناقيد الصناعية،[1] لا يوجد تعريفا واحدا ومحددا لمعنى العناقيد، فمفهوم "المقاطعة الصناعية" لمارشال يطبق اليوم على التمركز الجغرافي لمجموع الهيئات والمؤسسات التي تنتمي لنفس الفرع للاقتصادي، والتي لها نفس سلسلة القيمة. وتتمثل في المؤسسات الإنتاجية، المؤسسات التي تعمل بالمناولة، مقدمي الخدمات، الموردين، الزبائن، الموزعين...الخ ومراكز البحث والجامعات ومنظمات تمويلية والتي يمكنها تقوية التوافق أو التنسيق داخل العنقود ضمن شبكة تفاعلات رسمية وغير رسمية. يعتبر وجود العناقيد ضمانا لوجود بيئة ملائمة للمؤسسات التي تنتمي لنفس فرع النشاط لتقوية قدرتها الابتكارية، فهي تشكل أو تمارس عملية جذب للموارد البشرية ولانتشار التكنولوجيا. فالتنافس داخل نفس العنقود يؤدي إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، والتي بها يقوى العنقود ممّا ينتج عنه مزايا يصعب تقليدها على المستوى الوطني، ومن ثم على المستوى الدولي، ولأن تلك العناقيد تتجه عادة إلى الأنشطة التي تعتبر أسواقها مربحة فإنها تمارس دورًا ديناميكيا في تقوية التخصّص ومنه التنافسية.

3-3-3 -السياسة التجارية: إن هدف السياسة التجارية في ظل زيادة أهمية الاستثمار التكنولوجي يصبح تشجيع تبني التكنولوجيات الحديثة والاندماج أو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ومنه التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات ذات التكنولوجية العالية، وكذلك مضاعفة حضور الشركات الوطنية في الشبكات الدولية للابتكار. وتكون السياسة التجارية أداة لتنفيذ استراتيجية الاندماج الدولي في الشبكات الدولية للإنتاج والابتكار.

[1] - Porter, M. Op.Cit. p181.

إن التنمية الصناعية تتطلب مزيجا دقيقا من السياسات التجارية، فالتقدم الناجح هو نتيجة لاندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي، ينطلق من الظروف الوطنية ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية، وهي تجارب أكدتها الدول الآسيوية. تتمثل أهم أدوات السياسة التجارية لتشجيع الاندماج وحماية الإنتاج الوطني في الوقت نفسه في إجراءات تقييد الواردات واشتراط استعمال المدخلات المحلية في الإنتاج، كذلك اشتراط تصدير نسبة معينة من الإنتاج الوطني ودعم المؤسسات الوطنية المصدرة، دعم الصناعات الوطنية الناشئة وحمايتها من المنافسة، وغيرها من الإجراءات، كذلك الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية لتسهيل نفاذ المنتجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية الواعدة.

أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية

من أجل اختبار مدى استيعاب الطالب لمحتويات المحور يتم طرح الأسئلة للمناقشة الجماعية، كمّا يُكلف جميع الطلبة بإعداد بطاقات فردية يجيب فيها الطالب عن الأسئلة التي تستلزم البحث والتحليل بالاستعانة بمراجع معيّنة وكذلك بما تعلّمه من المحور.

أسئلة المناقشة: أجب عن الأسئلة التالية :

1- ما هي المؤشرات الكلية التي تحقق فيها الجزائر أداءً أفضل نسبيا؟

2- ما هي محدّدات التنافسية التي تحقق فيها الجزائر نتائج أفضل مقارنة بباقي المحدّدات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي؟

3- هل تختلف الوضعية التنافسية للجزائر حسب صندوق النقد العربي؟

4- ما هي أهم المؤشرات التي تقيس محّددات التكنولوجيا والابتكار؟

5- ما هي الآليات التي تراها مهمة لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري من غير تلك التي درستها؟

أعمال بحثية: قم بالإجابة عن الأسئلة التالية في شكل بطاقة تتضمن العناصر التالية،

-مقدمة مختصرة عن الموضوع،

-الاحصائيات والمعطيات المرتبطة بالموضوع؛

-تحليل المعطيات للإجابة عن السؤال.

1-ما هي الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة ببعض الدول الافريقية والعربية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي، اختر المحدّدات والمؤشرات التي تراها مهمة؟

2-لماذا تعتبر الدول المتقدمة والدول الناشئة أفضل تنافسية من الدول النامية؟ ما هي المحدّدات التي تفوّقت فيها المجموعة الأولى وتأخرت فيها المجموعة الثانية؟

مراجع المحور الرابع:

- أحمد أبو الهجاء (2002): "نقل العلوم والتكنولوجيا من الدول المتقدمة وأثره على النهضة العلمية" ضمن: العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي، الواقع والطموح. إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ومؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن.
- آدم مهدي أحمد(2001): العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية. الشركة العالمية للطباعة والنشر،
- إحصائيات الجمارك الجزائري على الموقع /http://douane.gov.dz
- البنك الدولي في الجزائر، عرض عام على موقع البنك.

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

- الديوان الوطني للإحصائيات: الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933
- الديوان الوطني للإحصائيات: الحسابات الاقتصادية من 2015 إلى 2017، رقم 824
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة. الأمم المتحدة.
- بنك الجزائر (جويلية 2018): التطوّر الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي.
- بنك الجزائر (مارس 2020): النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49.
- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي على الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator

- بيانات مركز التجارة العالمية على موقعه

https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/TP_EP_CI.aspx?RP=004&YR=2016

- فريد كورتل (2012) "استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل العولمة، مع الإشارة لحالة البلدان العربية" ضمن المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة" 15-17 ديسمبر. جامعة جنان طرابلس، لبنان.
- صندوق النقد العربي (2020): تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع.
- مجيد خليل حسين، عبد الغافور إبراهيم (2008): مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي (2005).
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2011): أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال. تقرير الاستثمار العالمي، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف.

– مكتب العمل الدولي (2008) "مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية" التقرير الخامس، الدورة 97، جنيف.

- محمد بن أحمد بن محمد الفزاري (2009) : أثر الثورة التكنولوجية على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية "نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان". رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا.

–نوفل قاسم علي الشهوان (2007) : اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي إقليميا ودوليا. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

– هوشيار معروف (2006) : تحليل الاقتصاد التكنولوجي. دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

- Ambassade de France en Algérie (Décembre 2020) : Lettre économique d'Algérie, N°98.

-Ambassade de France en Algérie (Février 2021) : Lettre économique d'Algérie, N°100.

- CNUCED (2005) « Incidences de l'IED sur le développement : mondialisation de la R-D par les sociétés transnationales et conséquences pour les pays en développement » Réunion d'experts sur les incidences de l'IED sur le développement. 24-26 Janvier. TD/B/COM/EM.16/2.

- M'hanni، H.(2012): Relever les capacités scientifiques et technologiques des pays du Maghreb: vers un nouveau défis pour la région. Document de travail, Association pour le développement de l'éducation en Afrique. Doc 3.4.01.

-Porter M E. (1990): L'avantage concurrentiel des nations. Ed Française 1993. Ed Inter Edition, Paris.

-Roumate، F. (2005) «les défis du développement technologique pour les pays en développement» lettre de centre d'études et de recherche sur le monde arabe et méditerranéenne، Genève, 9 décembre

- World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

- World Economic Forum (2019): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

- ONS (Mars 2016) Collections Statistiques N° 205 Série E : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016

- ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE ; N° 683, 726

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres 2016- 2018, N°49.

- UNIDO (2020): Competitive Industrial Performance Report, CIP Index, edition 2020: Country and Economy Profiles...

- UNIDO (2020): COMPETITIVE INDUSTRIAL PERFORMANCE REPORT.

الخـــاتمـــة

الخـاتمـة

لابد أن تضيف محتويات هذه المطبوعة معارف ومهارات جديدة لطالب الماستر في مجال تخصّصه، حيث تناولنا من خلال محاورها تطوّر العلاقات الاقتصادية الدولية التي فرضها التخصّص والتقسيم الدولي للعمل، والتي بدورها حدّدت شكل تلك العلاقات فيما بين الدول وتمايزها وفقا لقدراتها الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية والبشرية، والتي انعكست على قدراتها التنافسية.

يسمح المحور الأول للطالب بعد دراسته بقراءة وتحليل الأحداث الاقتصادية وحتى السياسية التي تجري في العالم سواء فيما بين الدول المتقدمة، أو بينها وبين الدول الناشئة والنامية، من أمثلتها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي شهدتها فترة حكم دونالد ترومب، افتعال الحروب في الشرق الأوسط وبعض مناطق العالم، كذلك مواضيع أخرى مثل أسباب تمركز التجارة والاستثمار في الدول المتقدمة والناشئة، أسباب عدم قدرة معظم الدول النامية على التحوّل إلى دول ناشئة، هدف الصين من مشروع طريق الحرير "طريق واحد حزام واحد" وغيرها.

يكتسب الطالب في المحورين الثاني والثالث المعارف الجوهرية للتنافسية، والتي هي جانب من جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، فبالإضافة إلى الجوانب النظرية والمعرفية للتنافسية الدولية، يتعلم الطالب أن التنافسية ما هي إلاّ تعبير عن الإمكانيات الاقتصادية في مفهومها الشامل لأي اقتصاد، هذا ما يفسّر تفوّق تنافسية الدول المتقدمة والناشئة في جميع المجالات.

في المحور الرابع يستفيد الطالب من المعارف التي اكتسبها في المحاور السابقة لتحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري، والأهم من ذلك التطرّق إلى سبل تحسينها خاصة في الأجل الطويل، والتي تركّز على تنمية القدرات الإنتاجية خاصة في مجال الصناعة، وكذلك تنمية القدرات التكنولوجية والبشرية.

في الأخير يعتبر مقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني مكمّلا ومستندا لعدة مقاييس يتناولها الطالب في مرحلتي الليسانس والماستر، منها تاريخ الوقائع الاقتصادية، المنظمات المالية والتجارية الدولية، التكامل الاقتصادي الدولي (الإقليمي) وغيرها، لهذا سيتكوّن الطالب بشكل جيّد عن دراسته جميع تلك المقاييس.

قائـــــــمة المـــــراجـــــع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم السقا(2017) : اقتصاديات العولمة ما بين استحقاقات الدول النامية واستثمارات الفضاء، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
- إحصائيات الجمارك الجزائري على الموقع http://douane.gov.dz/
- البنك الدولي في الجزائر، عرض عام على موقع البنك. https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
- الديوان الوطني للإحصائيات: الحسابات الاقتصادية من 2015 إلى 2017، رقم 824
- الديوان الوطني للإحصائيات: الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933
- المرصد الوطني للتنافسية (2011): التنافسية في الفكر الاقتصادي. سوريا.
- المعهد العربي للتخطيط (2003): تقرير التنافسية العربية. الكويت.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة. الأمم المتحدة.
- بنك الجزائر (جويلية 2018): التطوّر الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي.
- بنك الجزائر (مارس 2020): النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49.
- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator
- بيانات مركز التجارة العالمية على موقعه
- تامر فكري النجار (2016): الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية، تجارب عالمية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- تقرير التنافسية العالمية 2020 على الموقع http://alamarabi.com/2021/01/1-
- توفيق عبد المجيد (2013) : العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر.

قائمة المراجع

-توفيق عبد جابر فهمي عمران (2011) : المنافسة في منظمة التجارة العالمية، تنظيمها-حمايتها-دراسة مقارنة القانون الأمريكي-الاتحاد الأوروبي-القانون المصري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

-جان بيير ريو (1970) : الثورة الصناعية 1780-1880. ترجمة إبراهيم فوزي منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

-رضا عبد السلام (2003) : انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

-زينب حسين عوض الله (1998) : الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر.

-سالم توفيق النجفي (2005) "حول مسألة الرأسمالية : رؤية للقرن الحادي والعشرين" الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ص 11-33. (مقال)

-سمير أمين (1978) : التطوّر اللا متكافئ : دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية. ترجمة برهان غليون، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- صندوق النقد العربي (2017): تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني-

- صندوق النقد العربي (2020): تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع،

- صندوق النقد العربي (2020): تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع.

- عبد الرؤوف حجاج (2006-2007): الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها د راسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور، رسالة ماجستير.

-عبد العزيز المنصور (2009) : العولمة والخيارات العربية المستقبلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 25-العدد الثاني. ص ص 553-581 (مقال).

قائمة المراجع

– عرفان الحق (1999) "تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية". ضمن "القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية". سلسلة بحوث وحلقات عمل من 3 إلى 7 تشرين أول، أبو ظبي، إصدار صندوق النقد العربي، ص ص 74–93.

– فايز عبد الهادي أحمد (2015): علاقة العولمة بالتنافسية العالمية، دراسة تطبيقية مقارنة على الدول النامية والدول المتقدمة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

– فريد كورتل (2012) "استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل العولمة، مع الإشارة لحالة البلدان العربية" ضمن المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة" 15–17 ديسمبر. جامعة جنان طرابلس، لبنان.

–فؤاد أبوستيت (2004) : التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية.

– ليلى أحمد خواجه وآخرون (2004) "القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، الواقع وسبل تحقيق الطموحات". مكتبة الشرق الدولية.

– مجيد خليل حسين، عبد الغافور إبراهيم (2008): مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن،

– مكتب العمل الدولي (2008) "مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية" التقرير الخامس، الدورة 97، جنيف.

– محمد أمين لزعر (حوان 2020): المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الدولية: أية مصداقية؟ مجلة جسر التنمية، العدد 150، المعهد العربي للتخطيط، 1–27.

– محمد توفيق عبد المجيد (2013)، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

–محمد خنوش (2015) : الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.

–محمد دياب (2010) : التجارة الدولية في عصر العولمة. دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان.

قائمة المراجع

–محمد طاقة (2007) : مأزق العولمة. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

– محمد عدنان وديع (2003)" القدرة التنافسية وقياسها". جسر التنمية العدد 24 ديسمبر، إصدار المعهد العربي للتخطيط الكويت.

–محمد علي سلامة، عاصم الدسوقي (2002) : الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص

–مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2002) : تقرير التجارة والتنمية، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف :

- محمد بن أحمد بن محمد الفزاري (2009) : أثر الثورة التكنولوجية على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية "نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان". رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا.

– ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

–نسرين عبد الحميد نبيه (2012) : لانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

–نشأت علي عبد العال (2016) : الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

–نعيم إبراهيم الظاهر(2010) : إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

–نور الدين الحامد (2013) : آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

– نيفين حسين شمت (2010): التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

- هيفاء عبد الرحمن ياسين التركي(2010): آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Ambassade de France en Algérie (Décembre 2020) : Lettre économique d'Algérie, N°98.

-Ambassade de France en Algérie (Février 2021) : Lettre économique d'Algérie, N°100

- Amin, S. (1970) : L'accumulation à l'échelle mondiale. Tome 1, Ed. Anthoropos, Paris.

- Bellone, F. et Chiappini, R. (2016) : La compétitivité des pays. Edition la Découverte.

- BERTHAUD, Pierre (2013) : Introduction à l'économie internationale, le commerce et l'investissement. DE Boeck.

- CNUCED (2005) « Incidences de l'IED sur le développement : mondialisation de la R-D par les sociétés transnationales et conséquences pour les pays en développement » Réunion d'experts sur les incidences de l'IED sur le développement. 24-26 Janvier. TD/B/COM/EM.16/

- Grisé. J, Asselin. J. Y et autres (1997) « Les Ressources Humaines entant que source d'avantage concurrentiel durable » Document de travail, Publié par la Faculté des Sciences de l'administration, Université Laval, Canada.

- IMD (2021): WORLD COMPETITIVENESS RANKING, Methodology in a Nutshell, https://www.imd.org/centers/world-competitiveness-center/publications/

- M'hanni، H. (2012): Relever les capacités scientifiques et technologiques des pays du Maghreb: vers un nouveau défis pour la région. Document de travail, Association pour le développement de l'éducation en Afrique. Doc 3.4.01.
- Nézeys, B. (1994) : les politiques de compétitivités. Ed. Economica, Paris.

- ONS (Mars 2016) Collections Statistiques N° 205 Série E : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016

- ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE ; N° 683, 726

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres 2016- 2018, N°49.

-Porter M E. (1990): L'avantage concurrentiel des nations. Ed Française 1993. Ed Inter Edition, Paris.

-Roumate، F. (2005) «les défis du développement technologique pour les pays en développement» lettre de centre d'études et de recherche sur le monde arabe et méditerranéenne، Genève, 9 décembre

- UNIDO (2013): The industrial competitiveness of Nations. Competitive Industrial performance Report 2012/2013.

- UNIDO (2020): Competitive Industrial Performance Report, CIP Index, edition 2020: Country and Economy Profiles...

- UNIDO (2020): COMPETITIVE INDUSTRIAL PERFORMANCE REPORT.

- UNIDO (2020): COMPETITIVE INDUSTRIAL PERFORMANCE REPORT.

- World Economic Forum (2017-2016): the global competitiveness report

- World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

- World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

- World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

- World Economic Forum (2019): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

- World Economic Forum (2019): The Global Competitiveness Report. Professor Klaus Schwab Editor.

-Word Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus، S. Geneva، Switzerland.

-Word Economic Forum (2019): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus، S. Geneva، Switzerland.

فهـــــرس المحتـــــــويات

فهرس المحتويات

المقدمة **قائمة الجداول والأشكال**	**أ-ب**
المحور الأول: الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي	**1-29**
تمهيد، الأهداف التعليمية، محتوى المحور	1
أولا: مفاهيم حول الانفتاح الاقتصادي، الاندماج، العولمة	2-14
ثانيا: التخصّص والتقسيم الدولي للعمل وتأثيره على هيكل المبادلات بين الدول	14-20
ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر ومكانة الدول المتقدمة والنامية في شبكات الإنتاج الدولية	21- 23 24-26
رابعا: علاقة الانفتاح والعولمة وشبكات الإنتاج الدولية بالتنافسية الدولية	27
أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية	28-29
مراجع المحور الأول	
المحور الثاني: مفهوم وعناصر التنافسية الدولية	**30-52**
تمهيد، الأهداف التعليمية، محتوى المحور	30
أولا: تطوّر مفهوم التنافسية الدولية	31-32
ثانيا: تعاريف التنافسية الدولية، الفرق بين مفهومي المنافسة والتنافسية	32-36
ثالثا: جوانب التنافسية الدولية، أهدافها ومبرراتها	36-39
رابعا: مستويات تحليل التنافسية وأنواعها	39- 43
خامسا: القدرات التنافسية، المزايا التنافسية، مراحل تطوّر القدرات التنافسية	43- 46
سادسا: تأثير العولمة على تنافسية الدول النامية ومكاسبها من الانفتاح	46- 49
أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية	50
مراجع المحور الثاني	51-52
المحور الثالث: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية	**53- 88**
تمهيد، الأهداف التعليمية، محتوى المحور	53
أولا: محدّدات القدرات التنافسية الدولية حسب Porter (1990)	55-58
ثانيا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي	58-77
ثالثا: محدّدات ومؤشرات القدرات التنافسية الدولية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية	78- 80
رابعا: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية حسب البنك العالمي	

خامسا: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	80- 81 82-83
سادسا: محدّدات ومؤشرات التنافسية الدولية حسب صندوق النقد العربي	83- 86
أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية	87
مراجع المحور الثالث	88
المحور الرابع: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وسبل تحسينها	**89-131**
تمهيد، الأهداف التعليمية، محتوى المحور	89
أولا: تقييم كفاءة أداء الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الكلية	90-99
ثانيا: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المنظمات الدولية والإقليمية	99- 114
ثالثا: سبل تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري	114- 128
أسئلة اختبارية للمناقشة وأعمال بحثية	129
مراجع المحور الرابع	130-131
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	